جامعة الخليل

كلية الدراسات العليا

ماجستير إدارة أعمال

تطبيق حوكمة الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية

لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية "

Applying governance of disclosure of social responsibility to palestinian shareholders Companies

إعداد الطالبة:

رهام داري البكري

إشراف

الدكتور. مجدي وائل الكبيجي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في إدارة الأعمال بكلية الدراسات العليا و البحث العلمي في جامعة الخليل

2018/2017

اجازة الرسالة

تطبيق حوكمة الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية

في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

Applying governance of disclosure of social responsibility to palestinian shareholders Companies

اعداد الباحثة

رهام داري البكري

اشراف الدكتور

مجدي الكبيجي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت

يوم السبت بتاريخ 2018/6/30 م الموافق 16 شوال 1439 ه.

أعضاء لجنة المناقشة

1-د. مجدي الكبيجي (مشرفا ورئيسا) .....

2-د. عدنان قباجة (ممتحنا خارجي) .....

3-د. محمد الجعبري (ممتحنا داخليا) .....

إهداء

اهدي هذا العمل إلىُ مؤَمن البشرية الهادي الأمين سيدنا محمد ابن عبد الله عليه الصلاة والسلام

إلى من تحت قدميها تكمن الجنان .....أمي الحنون

إلى من جعل مشواري العلمي والعملي ممكناً أبي المعطاء

إلى من وقفوا بجانبي حتى وصلت هنا إخواني وأخواتي.

وأهدي هذا العمل أسرتي الخاصة:

إلى من تحمل عناء دراستي وساندني في رحلتي العلمية...زوجي الغالي.

إلى أبنائي الاعزاء..... يوسف ، علي ، ليان ، عمر .

إلى جميع الأحباب والأصدقاء

الشكر و التقدير

الحمد والشكر لله الذي وفقني إلى إنجاز هذا العمل.

أشكر هذا الصرح الشامخ جامعة الخليل منارة العلم والمعرفة.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى حضرة الأستاذ الدكتور الفاضل مجدي الكبيجي جزاه الله خير الجزاء على إسهامه الكبير في إنجاز هذه الدراسة .

كما أتقدم بالشكر إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبولهم مناقشة هذا البحث وتقييمه .

كما و أشكر كافة أعضاء الهيئة التدريسية الذين قدموا لي كل المساعدة خلال سنوات الدراسة في برنامج ماجستير إدارة الأعمال في كلية الدراسات العليا في جامعة الخليل فلكم مني أسمى آيات الشكر و التقدير و الاحترام.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
.1	إهداء	أ
.2	شكر و تقدير	ب
.3	فهرس المحتويات	ج
.4	فهرس الجداول	ز
.5	فهرس الاشكال	ي
.6	فهرس الملاحق	ك
.7	ملخص الدراسة	ل
.8	Abstract	م
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
.9	1.1 المقدمة	2
.10	1.2 مشكلة الدراسة	4
.11	1.3 أهداف الدراسة	5
.12	1.4 أهمية الدراسة	6
.13	1.5 الفرضيات	7
.14	1.6 التعريفات الإجرائية	9
.15	1.7 حدود الدراسة	9
.16	1.8 محددات الدراسة	9
	الفصل الثاني: الإطار النظري و الدراسات السابقة	

.17	2.1 المبحث الأول :حوكمة الشركات	12
.18	2.1.1. ماهية حوكمة الشركات	12
.19	2.1.2 مبادىء حوكمة الشركات	13
.20	2.1.3 أهداف حوكمة الشركات	17
.21	2.1.4 مزايا حوكمة الشركات	18
.22	2.1.5 أهمية حوكمة الشركات	19
.23	2.1.6 تطبيق حوكمة الشركات في فلسطين	21
.24	2.1.6.1 مدونة الحوكمة في فلسطين	21
.25	2.16.2 نطاق تطبيق مدونة قواعد حوكمة الشركات	22
.26	2.16.3 مكونات مدونة قواعد الحوكمة في فلسطين	22
.27	2.1.7 محددات تطبيق حوكمة الشركات	23
.28	2.2المبحث الثاني : الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.....	24
.29	2.2.1ماهية المسؤولية الاجتماعية	24
.30	2.2.2التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية	26
.31	2.23أبعاد المسؤولية الاجتماعية	28
.32	2.2.4الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية	31
.33	2.2.5أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع و المؤسسات	32

.34	2.2.6نطاق المسؤولية الاجتماعية	33
.35	2.27الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية و الياته	34
.36	2.2.8مفهوم الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	34
.37	2.2.9أساليب الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	35
.38	2.2.10أهمية الافصاح عن المسؤولية الاجتماعيى	36
.39	2.2.11العوامل المؤثره في مستوى الاقصاح عن المسؤولية الاجتماعية	36
.40	2.2.12علاقة المسؤولية الاجتماعية بحوكمة الشركات	37
.41	2.3 المبحث الثالث : الدراسات السابقة	40
.42	2.3.1 الدراسات العربية و الاجنبية المختصه بالحوكمة	40
.43	2.3.2 الدراسات العربية و الاجنبية المختصه بالمسؤولية الاجتماعية	45
	الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
.44	3.1 المقدمة	64
.45	3.2 منهجية الدراسة	64
.46	3.3 جمع البيانات و المعلومات	64
.47	3.3.1 المصادر الاوليه	64
.48	3.3.2 المصادر الثانوية	64
.49	3.4 مجتمع الدراسة	65
.50	3.5 الأدوات	67

.51	3.5.1 الاستبانه	67
.52	3.5.2 تحليل المحتوى للقوائم المالية عن طريق مؤشر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	68
.53	3.5.3 القوائم المالية	69
.54	3.6 ثبات الأداة	72
.55	3.7 صدق الأداة	74
.56	3.8 المعالجة الاحصائية	75
.57	3.9 مفتاح التصحيح	76
.58	3.10 مستويات الافصاح حسب نموذج الشركات في فلسطين	77
	الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة	
.59	4.1 أسئلة الدراسة	84
.60	4.2 تحليل فرضيات الدراسة	106
	الفصل الخامس: النتائج و التوصيات	
.61	5.1 نتائج الدراسة	130
.62	5.2 توصيات الدراسة	132
.63	المراجع	134
.64	الملاحق	140

فهرس الجداول

الجدول	الموضـــــوع	رقم الصفحة
1.2	جدول القياس للدراسة	55
2.2	ملخص الدراسات السابقة	55
3.1	خصائص مجتمع الدراسة المبحوثين	65
3.2	خصائص مجتمع الدراسة الشركات	71
3.3	متوسطات العائد على الاصول والعائد على الاستثمار	72
3.4	معاملات الثبات	72
3.5	مصفوفة قيم معاملات لاستخراج لمجالات اداة الراسة	74
3.6	مفتاح التصحيح الخماسي	76
3.7	الاحصاء الوصفي للافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	77
3.8	معدل الافصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية	77
3.9	معدل الافصاح عن مؤشرات المسؤولية الاجتماعية حسب القطاع	81
4.1	النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	85
4.2	النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	87

4.3	النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين.	89
4.4	النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة (المساهمين، الدائنين).	91
4.5	النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	93
4.6	النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة	95
4.7	النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع	97
4.8	النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء	98
4.9	النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين	100
4.10	النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة	101
4.11	النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين	103
4.12	يوضح النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية	104

	لأبعاد الحوكمة	
4.13	النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	106
4.14	نتائج معاملات انحدار التل(Ridge Regression)	108
4.15	مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون بين أبعاد الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	113
4.16	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجات تطبيق ابعاد حوكمة الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين حسب متغير نوع القطاع	115
4.17	نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية	121
4.18	نتائج اختبار ت للعينات المستقلة للفروق في درجات تطبيق ابعاد حوكمة الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين حسب متغير نوع شركة التدقيق	123
4.19	نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الثالثة	126
4.20	نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الرابعة	127
4.21	مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون بين العائد على الاستثمار، العائد على الاصول، الدرجة الكلية لأبعاد الحوكمة، الدرجة الكلية لأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	128

فهرس الأشكال

الشكل	الموضـــــوع	رقم الصفحة
(1-1)	نموذج الدراسة	8
(2-1)	هرم كارول	29

فهرس الملاحق

الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
1	قائمة عينة الدراسة	141
2	قائمة اسماء المحكمين	144
3	BIG4 اسماء شركات التدقيق	145
4	نموذج الاستبانة	146

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق حوكمة الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية .

ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وبناء على ذلك قامت الباحثة أولا تصميم استبانه تم توزيعها على جميع المدراء في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأرواق المالية و البالغ عددهم (49) شركة، و قد تم استرداد (34) استبانه صالحة للتحليل الإحصائي ، وقامت ايضا بعمل تحليل محتوى للتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية البالغ عددها (49) شركة .

وقد أظهرت النتائج أن درجة تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية مرتفعة ، مع وجود أثر ل (نوع القطاع ، نوع شركة التدقيق ،) على تطبيق قواعد حوكمة الشركات والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، و انه لا يوجد أثر ل (العائد على الاصول والعائد على الاستثمار) على حوكمة الشركات و الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

وقد قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات من أهمها : العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة فى الشركات بهدف تنميه الوعي والدور الاستثماري فى المجتمع والعمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة لأصحاب المصالح ، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتعظيم دور الشركات فى هذا المجال و ضرورة العمل على إيجاد أسس وقواعد عادلة وتطبيقها بشكل متساو على كافة المساهمين و العمل على منح صلاحيات أوسع لأصحاب المصالح فى ممارسة دور الرقابة على الإدارة مما يساهم فى دعم وتشجيع المستثمرين والعمل على زيادة مستوي الإفصاح والشفافية فى التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم.

Abstract

This study aims at identifying the extent of applying corporate governance of disclosure on social responsibility to palestinian shareholders Companies.

To achieve the objectives of the study, the researcher used the analytical descriptive methodology. Based on this, a questionnaire was designed and distributed on managers of all (49) companies listed in Palestine Stock Market. (34) questionnaires were returned and were valid for statistical analysis. Additionally, the researcher has conducted content analysis for the financial reports of the companies listed in Palestine Stock Market.

The findings showed that the extent of applying corporate governance on the disclosure of social responsibility is high, with an impact of the (type of sector, type of auditing firm) on the application of corporate governance and the disclosure of social responsibility. No impact was found for (the return on assets and investment) on the application of corporate governance and the disclosure of social responsibility.

The study concluded with several recommendations that included: the necessity to exert more efforts and follow up the updates concerning the application of corporate governance to raise the awareness and the role of investment in the community. It is also vital to update regulatory and legal frameworks that provide protection to investors, the matter that leads to developing investment and magnifying the role of the companies in the field. It is essential to find fair rules and foundations and apply them equally on investors. Wider powers must be given for stakeholder to exercise management oversight that supports and encourages investors, and increases the level of disclosure in the financial reports. Investors and stakeholder must be assured of safety and security of their funds

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

1.2 مشكلة الدراسة

1.3 أهداف الدراسة

1.4 أهمية الدراسة

1.5 الفرضيات

1.6 التعريفات الإجرائية

1.7 حدود الدراسة

1.8 محددات الدراسة

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

ومع انفجار الأزمة المالية الأسيوية عام 1997 ، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات، فهي أزمة تقنية في المؤسسات والتشريعات، وكان من أبرزها وجود مشكلات عديدة في معاملات الموظفين والأقارب والأصدقاء، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الديون بإخفائها محاسبياً . كما أظهرت الأحداث الأخيرة المتعلقة بإفلاس شركة" انرون "للطاقة وغيرها من الشركات الكبيرة حجم الأزمة التي مرت بها الشركات الأمريكية مما أدى إلى اتخاذ إجراءات سريعة على مستوى الدولة، تمثلت في دفع مجلس الشيوخ الأمريكي إلى إصدار قانون عام 2002 يهدف إلى تحسين جودة حوكمة الشركات (عيسى، 2008)

ظهرت حوكمة الشركات بصفة أساسية في بريطانيا حينما أصدرت لجنة cadbery تقريرها الشهري في ديسمبر1992م ، وذلك بعد ظهور بوادر عدم الثقة بالتقارير المالية المقدمة من قبل الشركات في اسواق لندن ، ثم اخذ هذا المفهوم بالاتساع والاهتمام أكثر بعد الانهيارات الشهيرة والمفاجئة والفضائح المتتالية في كبرى الشركات العالمية مثل إنرون Enron، وورد كوم WorldCom، وصاحب هذه الانهيارات نقدا لاذعا للمحاسبين والقوانين الرقابية المعمول بها في الأسواق المالية والتي أدت إلى انهيار أحد اكبر المكاتب المحاسبية على مستوى العالم ارثر اندرسون (محمد سليمان ،2008) .

كما أدى اهتمام الهيئات التشريعية والتنظيمية والمهنية بمفهوم حوكمة الشركات إلى وضع وتنفيذ مجموعة من القواعد والمبادئ تهدف الى التحكم بما تتخذه الإدارة من قرارات ، وما تقوم به من أفعال تصب في إطار مصالح أصحاب المصلحة ، وحملة الأسهم بشكل عام والملاك بشكل خاص. حيث يبحث المستثمرين قبل توجيه استثماراتهم عن الشركات التي تتميز بوجود هياكل سليمة لحوكمة الشركات في تطبيقاتها ، والتي تضمن مستوى معين من الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها.

وفي الوقت الذي تعتبر فيه المسؤولية الاجتماعية محور الاهتمام في الدول المتقدمة، نجد أن الشركات تتنافس فيما بينها بشكل كبير وتحاول تقديم الأفضل، في ظل وجود هيئات حماية المستهلك، واتحادات العمال، وقوانين وتشريعات حكومية تدعو الشركات لتحمل مسؤوليتها الاجتماعية (الساقي ونور،2006)

وبذلك تتضح أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات مع ضرورة إدراكها لأهمية تحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية (الأرباح) وأهدافها الاجتماعية، فالنجاح الاقتصادي للشركة مرهون بالنجاح في نشاطها الاجتماعي، وبذلك أصبحت الشركة ملزمة بالمسؤولية الاجتماعية إما قانوناً وإما عرفا وإما خلقاً.((جودة، ٢٠١١)

وعلى الصعيد المحلي فإن أنظار المجتمع الفلسطيني تتجه بشكل عام نحو الشركات المساهمة العامة من خلال مدى التزامها بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية بصفتها أداة تستخدمها الشركات، وتوظف مخرجاتها في ترشيد اتخاذ القرارات التي تعظم المنفعة العائدة عليها وعلى المجتمع بشكل عام.

كما أن مفهوم حوكمة المؤسسات لا يضم المؤسسات الاقتصادية و أسواق المال فحسب، بل يمتد ليشمل كافة المؤسسات ووحدات الإنتاج، أو تقديم الخدمات سواء مملوكة للقطاع الخاص أو القطاع العام والعاملة في المجتمع، وحيث يؤثر نشاطها على رفاهية الأفراد و الهيئات و المؤسسات بالمجتمع ، فحوكمة المؤسسات هي منظور مجتمعي تنموي للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد و المجتمع ككل .

كما أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية هي جزء من التزام المؤسسة بتطبيق حوكمة الشركات كما جاء في مبادئ حوكمة المؤسسات، لذا فإنه يتوقع من مجالس الإدارة أن تتعامل بشكل عادل مع اهتمامات أصحاب المصالح الاخرين بما في ذلك مصالح العاملين و الدائنين و العملاء و الموردين و المجتمعات المحلية مع مراعاة المعايير البيئية و الاجتماعية ذات صلة في هذا الصدد . و عليه فإن مفهوم حوكمة المؤسسات يتسع في معناه ليشمل الجانب الاجتماعي وحماية الأطراف المختلفة و يضمن المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات تجاه مجتمعاتها .

1.2 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وجود اجابات واضحة لأسئلة اصحاب المصالح حول الالتزام عن الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، حيث تفتقر منشآت الاعمال عن تقديم المعلومات الكافية واللازمة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مما يتطلب ضرورة قيام الادارة بدور فعال للدفع نحو تقديم المعلومات الملائمة من خلال الافصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للمنشأة وعبر دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال.

ولأن المسؤولية الاجتماعية تمثل لوحدات الأعمال مشكلة غير محددة المعالم في ظل غياب التأطير القانوني للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وغياب برامج المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجيات الشركة ؛ لذا تختلف الشركات في بيان أو إظهار الدور الذي تقوم به اتجاه المجتمع تحقيقا لدورها الاجتماعي ، لذا تسعى بعض الشركات إلى المبالغة أحيانا في إظهار الدور الذي تقوم به اتجاه المجتمع رغبة في تحسين سمعتها في السوق وليس من واقع تفعيل خدمة المجتمع، وعليه فإن حوكمة الشركات تمثل نظاما وإطارا يتضمن العديد من العناصر التي تعمل معا بهدف ضبط أداء الإدارة وما تتخذه من قرارات وأفعال ، لجعله يصب في مصلحة حملة الأسهم والملاك ، وأصحاب المصلحة . وفي ضوء المشاكل والأزمات التي عانت منها بيئة الأعمال خلال السنوات الأخيرة ، حيث صدرت العديد من القواعد والمعايير التي تعمل على تعزيز حوكمة الشركات . (خضر، 2014) .

ونظرا لوجود عدة قواعد للحوكمة والتي من شانها ان تؤثر على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية فان الباحثة ترى انه يمكن دراسة تلك الاثار من خلال محاولة الاجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

السؤال الرئيسي:

- ما مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدىالشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟
- ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية

1. ما مدى تأثير وجود (أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟
2. ما مدى تأثير تطبيق قاعدة (حماية المساهمين والمستثمرين) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ؟
3. ما مدى تأثير تطبيق قاعدة (المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟
4. ما مدى تأثير تطبيق قاعدة (دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟
5. ما مدى تأثير تطبيق قاعدة (الإفصاح و الشفافية) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟
6. ما مدى تأثير تطبيق قاعدة (مسؤوليات مجلس الادارة لقواعد الحوكمة) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟
7. ما مدى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ؟
8. ما مدى تأثير (العائد على الاصول والعائد على الاستثمار ونوع القطاع ونوع شركة التدقيق) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟

1.3 أهداف الدراسة :

ويمكن تلخيص الاهداف الرئيسية للدراسة فيما يلي:

1. معرفة مدى تأثير وجود (أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .
2. معرفة مدى تأثير تطبيق قاعدة (حماية المساهمين والمستثمرين) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .

3. معرفة مدى تأثير تطبيق قاعدة (المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين)على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .
4. معرفة مدى تأثير تطبيق قاعدة (دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .
5. معرفة مدى تأثير تطبيق قاعدة (الإفصاح والشفافية) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .
6. معرفة مدى تأثير تطبيق قاعدة (مسؤوليات مجلس الادارة لقواعد الحوكمة) على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .
7. معرفة مدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .
8. معرفة مدى تأثير(العائد على الاصول والعائد على الاستثمار ونوع القطاع ونوع شركة التدقيق) على لإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .

1.4 أهمية الدراسة :

الاهمية النظرية :

- اثراء معلومات الباحثين والمهتمين في الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية فيما يحويه الاطار النظري من مفاهيم ونظريات .
- إبراز الدور المهم والملائم لتشجيع تطبيق الحوكمة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، خاصة أن هذا السوق يعتبر علامة هامة لتطوير وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني مما يتطلب توفير الثقة لكل من المستثمرين والمساهمين.

الاهمية التطبيقية :

- تكمن أهميتها في المكانة التي تشغلها حوكمة الشركات بشكل عام والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بشكلٍ خاص في توفير المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمي التقارير المالية نظرا لاتساع نطاق الفئات المهتمة بأمور الشركة . وبذلك تتضح أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات وضرورة إدراكها لأهمية تحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية (الأرباح) وأهدافها الاجتماعية، فالنجاح الاقتصادي للشركة مرهون بالنجاح في نشاطها الاجتماعي، وبذلك أصبحت الشركة ملزمة بالمسؤولية الاجتماعية إما قانوناً وإما عرفا وإما خلقاً (جودة، ٢٠١١).
- إبراز ايجابيات تطبيق قواعد الحوكمة حيث انها تعمل على التقليل من مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء الشركات و على قرارات المستثمرين وحركة التداول فى السوق المالي مما تؤدي إلى جذب الاستثمارات و دعم فاعلية وكفاءة وشفافية السوق مما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للشركات ويدعم ثقة المستثمرين واصحاب المصالح .

1.5 فرضيات الدراسة:

في إطار هذه التساؤلات نحاول التحقق من صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة:

يوجد تأثير لتطبيق مقومات حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

الفرضيات الفرعية:

H1 : يؤثر وجود مقوم أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .

H2 : يؤثر توفر مقوم حماية المساهمين والمستثمرين على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

H3 : يؤثر توفر مقوم المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .

H4 : يؤثر توفر مقوم تدعم دور أصحاب المصالح على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

H5 : يؤثر توفر مقوم الإفصاح والشفافية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .

H6 : يؤثر توفر مقوم مسؤوليات مجلس الادارة لقواعد الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .

H7 : لا يوجد فروق لتطبيق ابعاد حوكمة الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين تعزى الى (العائد على الاصول، والعائد على الاستثمار، ونوع القطاع، ونوع شركة التدقيق) .

الشكل 1.1 نموذج الدراسة

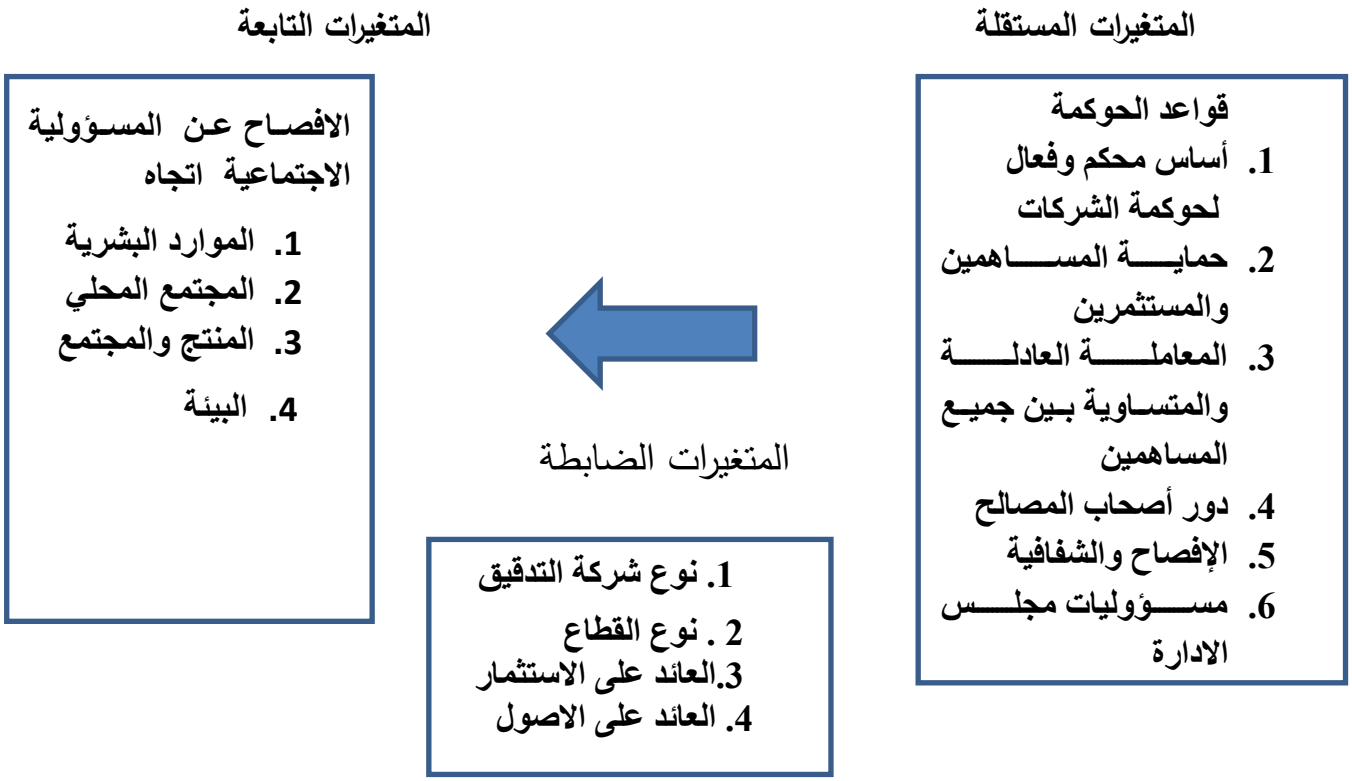

1.6 التعريفات الاجرائية:

الحوكمة : عبارة عن مجموعة القوانين والمبادئ التنظيمية التي تم وضعها وفق أسس الشفافية والعدالة والانضباط، من أجل تنظيم العلاقات بين الشركات والمساهمين، وتحقيق أهداف الشركة وتميزها بأساليب صحيحة وسليمة، وتحت إشراف ورقابة دائمة .

المسؤولية الاجتماعية : هي قيام الشركات بالاهتمام بالمجتمع المحلي والبيئة والشعور بالمسؤولية تجاهه، من خلال السعي لرفعه المستوى المعيشي له، ومحاربة الظواهر السلبية وحل المشكلات البيئية والمجتمعية المحيطة .

الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية : بأنه الكشف عن الشيء، وهو إظهار التقارير المالية لجميع المعلومات والحقائق المالية، وذلك باتباع سياسة الوضوح والشفافية، لمساعدة متخذي القرارات وأصحاب المصالح على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

1.7 حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- **الحدود الزمانية:** 2016-2017
- **الحدود الموضوعية:** تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- **الحدود البشرية:** رؤساء مجلس ادارة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية أو المحاسبين او من يفوض بذلك

1.8 محددات الدراسة:

- انتشار عينة الدراسة في مواقع جغرافية متباعدة.
- رفض بعض أفراد العينة الإجابة على الاستبانة نهائياً.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 المبحث الأول: حوكمة الشركات

2.2 المبحث الثاني: الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية

2.3 المبحث الثالث: الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

يعتبر كل من الاقتصاد الحر وظهور العولمة وتحرير الأسواق المالية أحد الأسباب الرئيسة في تحقيق الشركات للأرباح وخلق فرص استثمارية وفرص عمل جديدة، وتعتبر الحوكمة أحد الأساليب التي تعتمدها الشركات للحفاظ على تميزها، وذلك من خلال ضمانها لمجموعة من الأسس الهامة مثل الشفافية، العدالة، الدقة المالية، وزيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين وغيرها، كما تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيرا خلق فرص عمل تكفل تلبية احتياجات ومتطلبات الحياة الكريمة للأفراد المجتمع، كما تعتبر الحوكمة نظاماً يتم بموجبه توجيه ومراقبة العمليات التشغيلية في المؤسسات، كما أنها عنصر رئيسي في تحسين الكفاءة الاقتصادية لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو والربحية.

فالتميز وتوسيع الأعمال واتساع نطاق الشركات وتحقيق المزيد من الأرباح بات مرتبطاً بشكل أساسي بمدى ما تقدمه الشركات والبنوك من خدمات ومساعدات ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية، فالمساهمة المباشرة في تنمية المجتمع في كافة المجالات والقطاعات الاقتصادية باتت حقاً للمجتمع وواجباً على الشركات، ولا بد أن تعيد الشركات ضخ جزءا من الأرباح إلى المجتمع نظير كونه أحد العناصر الرئيسة التي ساهمت في توليد الأرباح والذي لولاه لما تحققت الأرباح، فكما يتم في نهاية كل عام توزيع الأرباح على المساهمين ودفع الالتزامات الأخرى على العاملين في الشركات فيتوجب أيضا تحديد حصة المجتمع أسوة بالأطراف المشاركة الأخرى. (قرش، 2014).

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى قسمين رئيسين هما:

- الإطار النظري: والذي يحتوي على أهم المحاور المتمثلة في موضوع الدراسة.
- الدراسات السابقة: ويشمل هذا القسم على عدد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية والمتعلقة بموضوع الدراسة.

أولا: الإطار النظري

2.1 المبحث الأول: الحوكمة

لقد ارتبط مفهوم حوكمة الشركات بالأزمات والانهيارات المالية التي حدثت في مختلف أنحاء العالم، وقد أكد المختصون أن هذه الأزمات كانت نتيجة للسلوكيات الخاطئة كضعف كل من التشريعات والقوانين الناظمة لعمل الشركات، فضلا عن دورها في تعزيز أنظمة حوكمة الشركات وتفعيل تطبيق إدارة المخاطر، وقد برز الاهتمام بالحوكمة بعد رواج الاستثمارات الضخمة التي تتطلب الفصل بين المستثمرين أصحاب المصالح وبين من يدير هذه الشركات، وكما بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات لكونها نظام ضابط لأعمال الشركات وموزع للحقوق والواجبات(المناصير، 2013: 2) .

2.1.1 ماهية الحوكمة:

هناك العديد من التعريفات للحوكمة والتي يمكن اجمالها كما يلي:

حيث عرفها(باطويح) بأنها "مجموعة القواعد القانونية والإجراءات والنظم والقرارات التي تضمن كل من الشفافية والانضباط والعدالة، بهدف تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق أهداف الشركة وكافة الأطراف ذات المصلحة والمجتمع ككل. (باطويح، 2011: 62).

وايضا عرفها (Cornelius) بأنها :مسؤولية الإشراف على مديري الشركات لتوفير رقابة على أهداف واستراتيجيات المنشأة وتعزيز تنفيذها. 12: 2005 ,Cornelius)).

وعرفها (المناصير) بأنها : نظام إشرافي رقابي يشتمل على عدد من القواعد والأسس التي تنظم العلاقات في الشركة، وذلك بهدف تقليل التعارض وإحداث التوازن بين الإدارة والمستثمرين

وأصحاب المصالح في الشركة، من خلال إحكام الرقابة وتعزيز الإفصاح والشفافية. (المناصير، 2013: 22)

وعرفها (نجم) بأنها : إيجاد الوسائل السليمة لتطبيق النظم والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركات، أي توجيه مجلس إدارة الشركة لاتخاذ أفضل الممارسات التي تسير عمل الشركة للوصول إلى الأهداف. (نجم، 2014: 22)

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Orqanization for Economic Corporation and Development) بأنها: مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين. (Freeland, 2007 :7).

وبمعنى أخر فإن الحوكمة تعني: النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية (يوسف، 2007 :3).

وترى الباحثة بأن : الحوكمة عبارة عن مجموعة القوانين والمبادئ التنظيمية التي تم وضعها وفق أسس الشفافية والعدالة والانضباط، من أجل تنظيم العلاقات بين الشركات والمساهمين، وتحقيق أهداف الشركة وتميزها بأساليب صحيحة وسليمة، وتحت إشراف ورقابة دائمة.

2.1.2 مبادئ حوكمة الشركات:

هناك العديد من المبادئ حيث ذكر كل (الكبيجي ، عواد ، 2012: 11)، و(حمدي ، 2017) مجموعة من المبادئ والتي تمثل العمود الفقري لتطبيق الحوكمة، لذا فقد حازت على اهتمام مختلف الهيئات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة ،مثل :منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)، بورصة الأوراق المالية بنيويورك ، بنك التسويات الدولي (BIS) ، المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO) ، علاوة على اهتمام الباحثين والكتاب ، لذا فقد تعددت هذه المبادئ واختلفت من جهة إلى أخرى ، ولكن أكثرها قبولا واهتماما وأيضا أسبقها صدورا هي المبادئ الصادرة عن(OECD) عام 1999م والتي تم إعادة صياغتها عام 2004م ، وبقدر المدى الذي تعتبر فيه هذه المبادئ قابلة للتطبيق، فإنها قد تكون أيضا أداة مفيدة لتحسين الحوكمة المؤسسية في تلك المؤسسات التي لا يجرى تداول أسهمها، مثل المنشآت

المملوكة ملكية خاصة أو المملوكة للقطاع العام. وتمثل المبادئ أساسًا مشتركًا تعتبره دول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أمرًا ضروريا لا غنى عنه لتنمية الممارسات الجيدة للحوكمة. وكان القصد منها أن تكون مختصرة، ومفهومة ومتاحة للمجتمع الدولي. وليس الغرض منها هو أن تكون بديلا عن المبادرات الحكومية أو شبه الحكومية أو مبادرات القطاع الخاص، لوضع تفصيلات أكثر لممارسات أفضل للحوكمة المؤسسية (لمزيد من المعلومات أنظر: مدونة حوكمة الشركات 2009 أو (www.cipe.org)، ومن هذه المبادئ:

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات

Ensuring the basis for an effective corporate governance framework

- ينبغي أن يشجع إطار حوكمة المؤسسات على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

- ينبغي أن يتم وضع إطار حوكمة المؤسسات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.

- ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة المؤسسات في نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع أحكام القانون، وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ.

- ينبغي أن يكون توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات، في نطاق اختصاص تشريعي ما، محددًا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

- ينبغي أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة، والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية. فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافة مع توفير الشرح التام لها.

2- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية

The rights and equitable treatment of shareholders and key

- ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم.

- ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة في المعلومات الكافية عن القرارات التي تخص أي تغييرات أساسية في المؤسسة وأن يحصلوا عليها في الوقت الملائم.

- ينبغي أن تكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وينبغي أن يحاطوا علمًا بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت.

- ينبغي الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن لبعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكياتهم من الأسهم.

- ينبغي السماح لأسواق السيطرة على المؤسسات بالعمل بطريقة تتميز بالكفاءة والشفافية.

- ينبغي تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية، بما في ذلك المستثمرون المؤسسيون.

- ينبغي السماح للمساهمين بما فيها المستثمرون المؤسسيين، أن يتشاوروا مع بعضهم بعضا فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بالحقوق الأساسية للمساهمين وفقا للتعريف الوارد في المبادئ، مع بعض الاستثناءات لمنع إساءة الاستغلال.

3- المعاملة المتساوية للمساهمين

Institutional investors,stock markets and other intermediaries

- ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية والساهمين الأجانب. وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم.

- ينبغي معاملة كافة المساهمين حملة نفس طبقة الأسهم معاملة متساوية.

- ينبغي منع التداول بين الداخليين والتداول الصوري والشخصي.
- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين بالمؤسسة أن يفصحوا لمجلس الإدارة عما إذا كانت لهم سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر، أم بالنيابة عن طرف ثالث أي مصلحة مادية في أي عملية أو موضوع يمس المؤسسة بطريق مباشر.

4- دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات

(The role of stakeholders in corporate governance)

- ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين المؤسسات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل، واستدامة المنشآت السليمة ماليا.
- يجب احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تكون نتيجة لاتفاقات متبادلة.
- عندما يكفل القانون حماية المصلحة، ينبغي أن تكون لأصحاب المصلحة فرصة الحصول على تعويض فعال مقابل انتهاك حقوقهم.
- ينبغي السماح بوضع آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين.
- عندما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة المؤسسة، ينبغي السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة، وبالقدر الكافي، والتي يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.
- ينبغي لأصحاب المصالح، بما في ذلك أفراد العاملين وهيئات تمثيلهم، أن يتمكنوا من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية، وينبغي عدم الانتقاص أو الغض من حقوقهم إذا ما فعلوا ذلك.
- ينبغي أن يستكمل إطار حوكمة المؤسسات بإطار فعال وكفء للإعسار، وإطار فعال آخر لتنفيذ حقوق الدائنين.

٥- **الإفصاح والشفافية (Disclosure and transparency)**

- ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يتم ضمان القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمؤسسة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وحوكمة المؤسسات.

٦- **مسؤوليات مجلس الإدارة (The responsibilities of the board)**

- ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يتم ضمان التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للمؤسسة، والرقابة الفاعلة لمجلس الإدارة على إدارة المؤسسة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسئوليته أمام المؤسسة والمساهمين.
- ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة، وبحسن النية، مع العناية الواجبة، وبما يحقق أفضل مصلحة للمؤسسة والمساهمين.
- إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة، فإن على مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة.
- ينبغي على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية . وينبغي أيضًا أن يأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح في المؤسسة.
- ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسة معينة.
- ينبغي علي مجلس الإدارة أن يكون قادرًا علي ممارسة الحكم الموضوعي المستقل علي شئون المؤسسة.
- حتى يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يقوموا بمسئولياتهم، فإنه ينبغي أن تتاح لهم كافة المعلومات الصحيحة ذات الصلة في الوقت المناسب.

2.1.3 أهداف حوكمة الشركات:

يمكن إجمال الأهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة تطبيق نظم الحوكمة بما يأتي: (نجم، 2014 :30)، (سليمان محمد، 2008)

- تحسين وتطوير إدارة الشركة، وضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة الشركة أمام مساهميها مع ضمان وجود المراجعة المستقلة.
- تعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير المتفق عليها وخلق أنظمة للرقابة الذاتية ضمن إطار قانوني وأخلاقي نابع من العمل والأخلاق السائدة في المجتمع.
- حماية أموال المساهمين وذلك بتوفير معلومات صحيحة وشفافة عن أنشطة الشركة والوضع المالي لها.
- زيادة قدرة المشاريع على تحسين موقفها التنافسي، وجذب استثمارات جديدة ورؤوس أمول جديدة، وزيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتدعيم قدراته التنافسية.
- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات، وإجراءات المحاسبة، والتدقيق على النحو الذي يمكن من الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.
- تحسين وتطوير إدارة الشركة، ومساعدة المديرين و مجلس الإدارة على تبني استراتيجية سليمة، وضمان اتخاذ قرارات الدمج والسيطرة بناء على أسس سليمة مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
- تجنب حدوث الأزمات المالية نظراً لتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

وترى الباحثة بأن الأهداف التي عرضها نجم في دراسته قد اهتمت بكلا الطرفين (الشركة والمساهمين)، وذلك من خلال وضع أهداف تتعلق بوضع الشركة وموقفها وتنافسيتها، وأخرى تتعلق بثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير وحماية أموال المساهمين، وبذلك تعتبر هذه الأهداف* ميزة أخرى تضاف على مزايا الحوكمة.

2.1.4 مزايا حوكمة الشركات :

تعمل حوكمة الشركات على تحقيق الكفاءة والفعالية للشركات التي تطبق مبادئها، ولكي تتحقق الفائدة من حوكمة الشركات لا بد من التمعن في أهدافها وما قد تحقق من منافع تعود على المتعاملين بالفوائد الجمة، من حيث رفع أداء الشركات، وجذب الاستثمار، والمساهمة في

تحقيق التنمية الشاملة، وهناك العديد من مزايا حوكمة الشركات أهمها: (حسين، 2011 :10)

- رفع أداء الشركات، مما يساعد على إحداث التنمية الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية للدولة.
- جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات المحلية.
- تقليل مخاطر الفساد المالي والإداري في الشركات والدول.
- الشفافية والنزاهة في القوائم المالية التي تصدرها الشركات.
- حماية المساهمين الصغار والكبار على حد سواء، وتعظيم عائدهم.
- ضمان وجود الرقابة المستقلة على المديرين والمحاسبين.
- مراعاة مصالح المجتمع والعمال وأصحاب المصالح الآخرين.
- تعظيم قيمة الأسهم لشركة ما، وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، وخاصة في ظل الاندماج أو الاستحواذ أو البيع.

وترى الباحثة بأن هناك اختلاف حول الميزة الأكثر أهمية حسب وجهة نظر أصحاب المصالح، فبالنسبة للمساهمين فإن المزايا الأكثر أهمية لهم هي حمايتهم وضمان وجود الرقابة المستقلة ومراعاة المصالح العامة للمجتمع والموظفين والمساهمين، أما بالنسبة للشركات فإن رفع الأداء وتعظيم قيمة الأسهم هما المزايا الأكثر أهمية، وبالنسبة للمزايا الأكثر أهمية للدولة والمجتمع فهي تقليل مخاطر الفساد المالي وجذب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ على رأس المال المحلي ومراعاة مصالح المجتمع.

2.1.5 أهمية حوكمة الشركات:

تتمثل أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، وتختلف باختلاف المتعاملين مع الشركات، ومع ذلك فإن نطاقها يتسع لتمتد أهميتها خارج حدود مصلحة

الشركة ذاتها، ومصلحة حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين، وفيما يلي أهمية حوكمة الشركات: (نجم، 2014 :25) (حمدي معمر، 2017)

- بالنسبة لإدارة الشركات:

- تحسين نوعية ممارسات مجلس الإدارة وأداء الشركات.
- كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها في الأسواق بما يمكنها من جذب مصادر تمويلية للتوسع والانتشار.
- تخفيض مخاطر الاستثمار وبالنتيجة تخفيض تكلفة رأس المال الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة.

- بالنسبة للمساهمين:

- توفر ضمان قدر ملائم من الطمأنينة لحملة الأسهم والمستثمرين في تحقيق عائد مناسب على استثماراتهم.
- تعزيز دور المساهمين في مراقبة أداء الشركة والتأكيد على مبدأ الشفافية.
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، مما يحقق الحماية للمساهمين.

- بالنسبة للمجتمع:

- سبيل الوصول إلى الرفاهية الاجتماعية وتقدم والمجتمع، وطريق للتنمية من خلال خلق فرص عمل جديدة.
- زيادة الاستثمار والارتقاء في المعيشة بسبب رفع المدخرات والمعاشات ورواتب التقاعد.

- بالنسبة للاقتصاد:

- تحسين المناخ الاستثماري.
- تفعيل أداء السوق المالي وتوسيعه.
- رفع القدرة التنافسية للاقتصاد، من خلال رفع ثقة المتعاملين بالشركة.
- تعزيز قدرة البلد على مواجهة الأخطار.

■ بالنسبة للقانون:

- التحديد الدقيق لحقوق ومسؤوليات الأطراف المعنية بالشركة كمجلس الإدارة واللجان المنبثقة والمساهمين الأفراد.
- تحديد عقوبات انتهاك هذه الحقوق والتقصير في المسؤوليات وتجاوز تلك الاختصاصات.
- تحديد الجهة المنوط بها مراقبة تطبيق إجراءات الحوكمة.
- وفاء حقوق الأطراف المتعددة بالشركة والتغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج عن الممارسات السلبية.

وترى الباحثة أن أهمية الحوكمة بالنسبة للمجتمع وبالنسبة للقانون هم الأكثر ارتباطا بالجزء الآخر من الدراسة والمتعلق بموضوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث يتوجب تحديد الحقوق والمسؤوليات للأطراف المعنية، بالإضافة إلى مراقبة العمل وتحديد العقوبات في حال وجود أي تقصير أو تجاوز، وأخير العمل على رفع المستوى المعيشي للأفراد وزيادة مستوى الرفاهية.

2.1.6 تطبيق حوكمة الشركات في فلسطين:

طرأ خلال السنوات الأخيرة اهتمام كبير بقضايا الحوكمة في المجتمع الفلسطيني، سواء من قبل المسؤولين في المؤسسات الحكومية أو من مؤسسات المجتمع المدني أو الشركات على اختلاف أنواعها. ومن المؤكد بأن أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو تزايد الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني بضرورة تعميق الالتزام بمبادىء الديمقراطية والاقتصاد الحر، سواء قبل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة أو بعد .

ولكن بالإضافة لذلك هنالك على ما يبدو قناعة متزايدة لدى غالبية الفلسطينيين بأهمية الحوكمة في خلق بيئة استثمارية جاذبة، وفي تعزيز القدرة التنافسية للشركات، سواء في الأسواق المحلية أو الإقليمية، خاصة وأن السوق الفلسطيني مفتوح تماماً أمام التجارة الدولية .

2.1.6.1 مدونة الحوكمة في فلسطين 2009:

تهدف قواعد الحوكمة بشكل خاص إلى تحسين نوعية ممارسات مجلس الإدارة، وتحسين أداء الشركات، ورفع القدرة على المنافسة، ورفع قيمة الشركة، وتعزيز ثقة أصحاب المصالح الآخرين

في الشركة. كما تساعد الحوكمة في تحسين المناخ الاستثماري، وتفعيل أداء السوق المالي وتوسيعه، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد من خلال رفع ثقة المتعاملين بالشركة، وتعزيز قدرة البلد على مواجهة الأخطار.

2.1.6.2 نطاق تطبيق مدونة قواعد حوكمة الشركات:

تنطبق قواعد الحوكمة على الشركات التي تنضوي تحت إشراف هيئة سوق رأس المال ورقابتها. وعليه، تسري مدونة قواعد حوكمة الشركات على الشركات المساهمة العامة (المدرجة وغير المدرجة)، وسوق فلسطين للأوراق المالية ، وشركات الرهن العقاري، وشركات التأجير التمويلي، وشركات الأوراق المالية، مع الإشارة إلى ضرورة مراعاة مبادئ الحوكمة الصادرة لقطاعات معينة عن الجهات الرقابية المختصة عند متابعة تطبيق الشركات ذات العالقة لهذه المدونة.

2.1.6.3 مكونات مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين:

لدى وضع هذه المدونة، تم الاسترشاد بمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقصادي والتنمية الدولية (OECD)، بالإضافة إلى مدونات أخرى لحوكمة الشركات تم وضعها على الصعيدين الدولي والإقليمي. وعليه، والى جانب التقدمي، فقد تضمنت هذه المدونة قواعد تعالج الجوانب الأساسية لحوكمة الشركات وفقا للتعريف الواسع، والمتمثلة في الأمور التالية:

1 .اجتماع الهيئة العامة.

2 .حقوق المساهمين المتكافئة.

3 .إدارة الشركة.

4 .التدقيق.

5 .الإفصاح والشفافية.

6 .أصحاب المصالح الآخرين في الشركة

2.1.7 محددات تطبيق حوكمة الشركات:

المحددات الداخلية: تشمل المحددات الداخلية القوانين واللوائح داخل الشركة، كما تشمل وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة وتوزيع المسؤوليات والسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة، مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي يؤدي إلى عدم وجود تعارض في المصالح بين هذه الأطراف بل يؤدي الى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل . (سليمان محمد، 2007) .

كما تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة **من** ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة. (اللحام محمود واخرون ، 2014)

المحددات الخارجية: تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين و الأنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب لمحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص . (يوسف محمد، 2007).

2.2 المبحث الثاني: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

تمتد جذور المسؤولية الاجتماعية إلى عمق تاريخي ليس بالقليل، وهي مرتبطة بتطور الفكر الاداري والانعكاسات المختلفة التي طرأت عليه، إذ تأثرت المسؤولية الاجتماعية بالعديد من المتغيرات التي أدت إلى تعزيز قبولها في حيز الواقع وإلى انحسارها، أو حتى تجاهلها في بعض الحالات تبعا إلى أسباب كثيرة من أبرزها طبيعة البيئة المحيطة بالشركة، والتي تعمل فيها، وما ساد من فهم متباين للمسؤولية الاجتماعية لدى مديري الشركات. (السحيباني، 2009 :2)

ويساهم قسم المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات في تحسين الصورة الذهنية لها، وزيادة تحسين سمعتها وبالتالي تعظيم الأرباح ونجاحها المستمر. فالشركات اليوم لا تعتبر كيانات اقتصادية فحسب، بل كيانات ترتبط بالوطن الذي تعيش فيه، فهي تعمل في بيئة اجتماعية واقتصادية معقدة تتعرض فيها لضغوط من أجل تحقيق الكفاية الاقتصادية من جانب أصحاب الشركات وضغوط لتحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تتواجد فيه وتستفيد منه، ولعل قيام هذه الشركات بدورها التجاري في المجتمع يعد أمرا حيويا إذ إن عدم قيامها بذلك قد يضر بسمعتها ومكانتها ويحملها المزيد من التكاليف الخاصة بممارسة الأنشطة التجارية ويقلل من قدرتها التنافسية. إلا أن الشركات أيضا أصبحت جزءا من نسيج التنمية في كل بلدان العالم ويتعاظم دورها في الدول النامية على وجه الخصوص، لذا لا بد على الشركات أن تحدث التوازن بين تحقيق مصالحها وتزويد مكاسبها من ناحية وبين توصلها الاجتماعي ومسؤوليتها تجاه المجتمع من ناحية أخرى. (أنور، 2010 : 28).

2.2.1 ماهية المسؤولية الاجتماعية:

ويمكن أن تعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها عقد بين المنظمة والمجتمع تلتزم بموجبه المنظمة بإرضاء المجتمع وبما يحقق مصلحته وينظر إليها على أنها التزام من قبل المنظمة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه من خلال قيامها بالكثير من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر ومكافحة التلوث وخلق فرص العمل حل الكثير من المشاكل: الصحة، الإسكان، المواصلات، وغيرها من الخدمات (الحوري والزيادات وعباينة، 2009: 5)

كما ان المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تعني تصرف المنظمات على نحو يتسم بالمسؤولية والمسائلة، ليس فقط أمام أصحاب حقوق الملكية، ولكن أمام أصحاب المصلحة الأخرى بمن فيهم الموظفون والعملاء، الحكومة، الشركاء، المجتمعات المحلية، الأجيال القادمة. (الأسرج، 2010: 4)

ويرى كارول (Carrol) أن المسؤولية الاجتماعية الكلية للمنظمة تشمل على مستويات أربعة هي: كفاءة الأداء الاقتصادي (المستوى الأول) ، حيث يجب أن تعمل المنظمة على إنتاج السلع و الخدمات بفعالية ونجاح و أن تسعى لتحقيق مستويات الأرباح المطلوبة، و يجب أن يتم ذلك في ضوء الالتزام بالقوانين و التشريعات (المستوى الثاني) التي تعمل المنظمة في ظلها، هذا و ينتظر المجتمع من المنظمة أن تهتم بالمسؤوليات الأخلاقية (المستوى الثالث) تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، إذ يجب مراعاة العدالة و الأمانة في معاملاتها مع العاملين بها و المتعاملين معها، أما المسؤوليات التطوعية التقديرية (المستوى الرابع و تسمى أيضا المسؤولية الخيرة) فترجع إلى مدى شعور و تقدير المنظمة لمتطلبات بيئتها و العمل على المشاركة فيها، كإعداد برامج تدريب المعوقين و إتاحة فرص العمالة و تمويل البرامج الخيرية و غيرها .(الصيرفي، 2009)

وترى الباحثة بأن المسؤولية الاجتماعية هي قيام الشركات بالاهتمام بالمجتمع المحلي والبيئة والشعور بالمسؤولية تجاهه، من خلال السعي لرفع المستوى المعيشي له، ومحاربة الظواهر السلبية وحل المشكلات البيئية والمجتمعية المحيطة.

ويعتقد الكثيرون أن المسؤولية الاجتماعية مفهومها مقيد ومرتبط بالعمل الخيري والتطوعي فقط ولا ينظر إليه بنظرة إستراتيجية تعود بالفائدة على جميع الأفراد، فالعرف السائد هو أن المانح لا يستفيد شيئا كما يستفيد المتلقي، ذلك مفهوم غير دقيق، إذ أن كلا من المانح والمتلقي مستفيدان بشكل متساوي فهما شريكان مستثمران في نفس المصلحة، ويتم تحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل.

2.2.2 التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية:

تشكلت البدايات الأولى للمسؤولية الاجتماعية مع نشأة المجتمعات وتطورت مع تطور الحضارات، ومع ظهور الأديان ترسخت المفاهيم الاجتماعية، فجاء الإسلام ليركز على التكافل الاجتماعي من خلال إقرار مجموعة من أشكال العطاء الديني مثل الوقف والزكاة والصدقات.

وسنوجز فيما يلي المراحل التي تشكل إطارا فكريا لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية كما يلي . (الغابي ، طاهر،2005) ، (القاضي، 2016) :

1- الثورة الصناعية والإدارة العلمية: لم يكن هناك أي وعي بيئي لأن الثورة الصناعية كانت في بدايتها، لهذا شهدت الثورة الصناعية ولفترة طويلة من تطورها الكثير من المآسي الإنسانية من الإهمال وسوء الاستغلال، وقد ظلت هذه الحالة قائمة في القرن 19 والربع الأول من القرن العشرين ليس على مستوى الفكر الاقتصادي فحسب بل انسحب على القيم والأهداف السائدة في المجتمع حيث مصلحة الأعمال هي المصلحة العليا وأقصى الربح هو القيمة الاقتصادية العليا. إلا أن هذه الأفكار لم تصمد كثيرا أمام الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم، وهنا يمكن القول أن إدارات المؤسسات قد أدركت جانبا بسيطا من المسؤولية الاجتماعية تجسد في تحسين أجور العاملين.(الغالبي، العامري، 2005)

2- مرحلة العلاقات الإنسانية: بدأ في هذه المرحلة الاهتمام بالمستفيد الأول والقرب للمالكين وهم العاملون، نظرا لتزايد استغلال العاملين وإصابات العمل الكثيرة، الامر الذي أدى إلى بروز تيارات تطالب بتأمين السلامة والأمان في العمل وتقليص ساعات العمل، أي ضرورة الاهتمام وإعادة النظر في ظروف العمل، وقد كان ثمرة هذا الشعور هو تجارب هاوثورن وهي دراسات حاولوا من خلالها معرفة تأثير الاهتمام بالعاملين وبظروف العمل على الإنتاج والإنتاجية.وقد أبدت المؤسسات اهتماما للعاملين لغرض زيادة الإنتاج وبذلك زيادة أرباح المالكين، ومن هنا نجد أن المسؤولية الأساسية للمؤسسة هي تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية ومصالح الأطراف الأخرى. (امينة، 2009).

3- مرحلة ظهور خطوط الإنتاج وتضخم المؤسسات: إن التطورات التي أدخلهاHenerg ford بابتكاره لخط الإنتاج والذي أفرز إنتاج كميات كبيرة وضخمة من السيارات أدى إلى تضخم وكبر حجم المؤسسات الصناعية وزيادة عدد العاملين فيها، لأن العامل يتخصص بجزء بسيط جدا من العمل ولا يحتاج إلى تدريب طويل ليتقنه، فضلا عن التلوث البيئي الذي تزايد جراء العمليات الصناعية وما تبقى من فضلات الإنتاج والغازات التي انعكست بمجملها على صحة وسلامة أفراد المجتمع، كذلك لا ننسى بداية الاستنزاف الموسع للمواد الطبيعية كالغابات وغيرها، وبالتالي هذا يعني عدم مراعاة المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات.

4- مرحلة تأثير الأفكار الاشتراكية: تعد الأفكار الاشتراكية التي انتشرت في الدول الصناعية، من العلامات البارزة التي دفعت المؤسسات في الغرب إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية الاجتماعية التي تخص المستفيدين باختلاف أنواعهم، فمن أبرز المطالب التي نادى بها العاملون هو ما يتعلق بظروف العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي وإصابات العمل.(الحسن، 2014).

5- مرحلة الكساد الاقتصادي والنظرية الكينزية: فحصول الكساد العالمي الكبير وانهيار المؤسسات الصناعية التي ينظر إليها بمثابة الركيزة والقاعدة الأساسية للاقتصاد قد يلجأ إلى تصريح آلاف العاملين ما أدى إلى اضطرابات، حيث فقد الأفراد ثقتهم بها كما برزت أصوات تدعو إلى تدخل الدولة لحماية مصالح العاملين، وإيجاد فرص عمل بديلة لهم، وفي هذه المرحلة تدعو نظرية كينز إلى وجوب تدخل الدولة بحد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي، أدت هذه الدعوات إلى ضبط وتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.(صهيب و عبد الله، 2012)

6- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي:تعد هذه المرحلة من المراحل الحاسمة في انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورته الحديثة، فالحرب العالمية الثانية شكلت تجربة مهمة في تدخل الدولة في مجالات عديدة وتوجيه الاقتصاد في الدول المتحاربة، كما تعزز دور النقابات وتعالت أصواتها بالمطالبة بتحسين ظروف العمل وسن القوانين التي تحمي العاملين وتعزز مشاركتهم في مجالس الإدارة، فالمشاركة بالقرار وتحديد حد أدنى للأجور وظهور جمعيات حماية المستهلك... هو ما أدى إلى قفزة حقيقية في

ضرورة تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات وليس طرحا نظريا فقط (امينة، 2009)

7- مرحلة المواجهات بين الإدارة والنقابات: تميزت هذه المرحلة بتعاظم قوة النقابات، فقد أصبحت قوة لا يستهان بها من حيث تأثيرها في قرارات المؤسسة وزيادة عدد الإضرابات وتعرض الكثير من المؤسسات إلى خسائر كبيرة، كما كان لتطور وسائل الاتصال دورا في توعية المجتمعات في بعض الدول مثل بريطانيا وألمانيا الذي أدى إلى تعميق الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، كما تعالت أصوات تدعوا إلى حماية البيئة ونشر الوعي البيئي كمحاولة للحد من التلوث الحاصل جراء العمليات الصناعية التي اتسعت بشكل كبير. كما تميزت هذه المرحلة بكثرة القضايا أمام المحاكم لأسباب تتعلق بجوانب مهمة من الانتهاكات التي تقوم بها المؤسسات تجاه المجتمع كعدم صلاحية المنتجات والإضرار بصحة وسلامة المستهلك كقضايا التسمم الغذائي أو إصابات العمل أو الانتهاكات البيئية المختلفة.

8- مرحلة القوانين والمدونات الأخلاقية: لقد تجسدت النداءات والاحتجاجات في المراحل السابقة في تشكيل قوانين ودساتير أخلاقية، بدأت الدول قبل المؤسسات بصياغتها وتبنيها، وبدأت الأهداف الاجتماعية والاستعداد للالتزام بالقيم الأخلاقية بالظهور في شعارات المؤسسات ورسائلها بشكل واضح وهذا ما سعى إليه الميثاق العالميGlobal Compact ، والذي يطرح مجموعة من المبادئ الرئيسية ويكرس مفاهيم التعاون بين قطاع الأعمال والمجتمعات التي تعمل فيها وتركز هذه المبادئ على العناصر التالية: حقوق الإنسان، المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، حماية البيئة.

2.2.3 أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

إن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث (Archie Carroll) يشير إليها بأربعة أبعاد هي البعد الاقتصادي Economic والأخلاقي Ethical والقانوني Legal والخيري Philanthropic كما هي موضحة في الشكل(2.1) أدناه

الشكل(2.1)

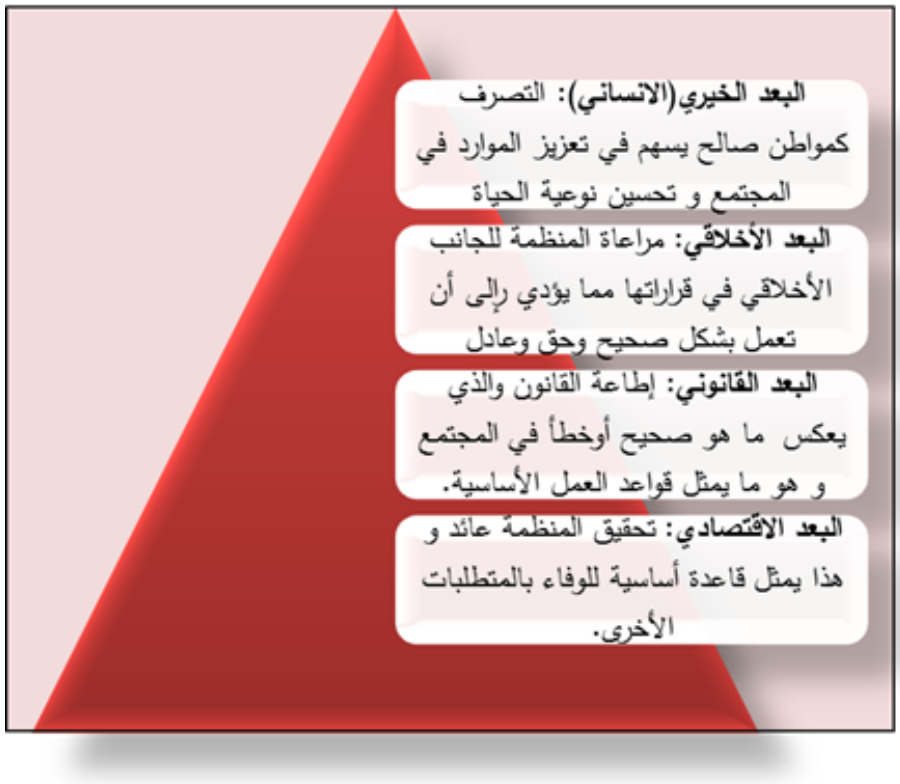

Source: Carroll Archie, **The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders**, Business- Horizons, July. August,1991,p 405.

- **المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي:**

يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة لمنظمات الأعمال شريحة مهمة إذ تتطلع إلى تجسيد متانة العلاقات معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها تجاهه، من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة، وعادة ما ينظر إلى مسؤولية المنظمة تجاه المجتمع المحلي من زوايا مختلفة، فقد تشمل رعاية الأعمال الخيرية، الرياضة والفن، التعليم وتدريب المؤسسات، وإقامة المشاريع المحلية ذات الطابع التنموي. (Anselmsson and Johansson, 2007: 835)

- **المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين:**

إذا كانت المنظمات تولي اهتمامها لرأس المال البشري فلا بد من تقديم لهم ما هو أفضل، لان العاملين المهرة على المستوى الوطني والعالمي أصبحوا يركزون على عامل المسؤولية الاجتماعية من بين العوامل الأخرى، وقد اثبت ذلك تجريبيا حيث أن أكثر الناس يحبذون العمل

في المنظمة التي لديها سياسات بيئية ومجتمعية جيدة، كما اثبت بنفس السياق أن الناس يحبذون التعامل تجاريا مع نفس المنظمات (Eweje and Bentley, 2006,)، (Al kababji ,2014)

- **المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن:**

تعتبر هذه الشريحة من المجتمع ذات أهمية كبيرة لكل المنظمات بدون استثناء ومن الأداء الاجتماعي الموجه لهذه الشريحة تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة ، والإعلان لهم بكل صدق وأمانة وتقديم منتجات صديقة لهم وأمينة بالإضافة إلى تقديم إرشادات واضحة بشان استخدام المنتج، والتزام المنظمات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع وتطوير مستمر للمنتجات هذا بالإضافة إلى الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل مثل الاحتكار. (حداد وسويدان، 2006) (Al kababji ,2014)

- **المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين:**

ينظر إلى العلاقة ما بين الموردين ومنظمات الأعمال على إنها علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم منظمات الأعمال تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخيصها بالاستمرار في التوريد وخاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، وأسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة لمنظمات الأعمال بالإضافة إلى تسديد الالتزامات، والصدق في التعامل، وتدريب الموردين على مختلف طرق تطوير العمل. (Al kababji ,2014) (الغالبي والعامري، 2005)،

- **المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة**

لقد أعيد التركيز في أدبيات المسؤولية الاجتماعية فيما يخص الجوانب البيئية، وأن المسؤولية الاجتماعية تضم أنظمة البيئة المفروضة ذاتيا أي ضمن فلسفة المنظمة، والتقارير البيئية للمنظمة. (Carrigan and Attalla, 2001, p560)،(Al kababji ,2014))

و حماية البيئة من الأضرار الناتجة عن نشاط المنظمة، المساهمة في حملات حماية البيئة و الحفاظ على الموارد الطبيعية، تبني سياسة بيئية رشيدة (الحوري واخرون، 2009).

- **المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين:**

تعد فئة المساهمين فئة مهمة من أصحاب المصالح المستفيدين من نشاط المنظمة. وتكمن مسؤولية المنظمة تجاههم بتحقيق أقصى ربح، تعظيم قيمة السهم، زيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى حماية أصول المنظمة وموجوداتها. (حداد وسويدان، 2006).

2.2.4 الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية:

تم في عام 1999م الاقتراح الأولي للميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي، في حين أطلق الميثاق بمرحلته النهائية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك عام 2000، هو عبارة عن مبادرة مواطنة طوعية متعلق بالشركات يعرض تسهيلا وتعهدا من خلال آليات (سياسة الحوار، المعرفة، شبكات محلية ومشاريع الشراكة)، ويعتمد هذا الميثاق على المسؤولية الاجتماعية بما في ذلك شفافية الشركات والقوى العاملة والمجتمع المدني للبدء في الأداء الجوهري المتعلق بمتابعة المبادئ المستند عليها الميثاق، وهذه المبادئ هي: (السحيباني، 2009: 6).

- ✓ **حقوق الإنسان:**
  - على منظمات الأعمال أن تدعم وتحترم حقوق الإنسان المعلنة عالميا.
  - التأكد من أنها ليست متواطئة في أي انتهاك لحقوق الإنسان.
- ✓ **العمل:**
  - الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال.
  - إزالة التمييز فيما يتعلق بالتوظيف والموظفين.
  - إزالة لأشكال العنف والعمل الإجباري.
- ✓ **البيئة:**
  - تشجيع تطوير وانتشار التقنيات الملائمة للبيئة.
  - تولي المبادرات من أجل ترويج أكبر للمسؤولية البيئية.

- على منظمات الأعمال أن تدعم الطريقة الوقائية للتحديات البيئية.

✓ محاربة الفساد:

- على منظمات الأعمال أن تعمل ضد كل أشكال الفساد بما فيها الرشوة والابتزاز.

2.2.5 أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع والمؤسسات:

إن تطور الأعمال مرتبط بشكل كبير بقدرة هذه المجتمعات على توفير المتطلبات الأساسية التي ساهمت بظهور المبادرات الفردية والجماعية وعلى بناء الأعمال في هذه المجتمعات، وتتبع أهمية المسؤولية الاجتماعية كونها تشكل حجر الزاوية في تنمية المجتمع وتعني أيضا دمج وتحقيق شراكة القطاع الخاص في عملية التنمية ليكون شريكا وطرفا رئيسا في تحقيق التنمية للمجتمع بكافة شرائحه وقطاعاته. (زغب، 2011: 7)

وفي ظل تنامي الاهتمام بالتنمية المجتمعية المستدامة أصبحت هناك حاجة ملحة لتطوير ثقافة المسؤولية الاجتماعية من مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية والتبرعات والحملات التطوعية إلى المساهمة الفعلية في التنمية المجتمعية المستدامة، وتبني المبادرات المجتمعية من خلال الشركات الاستراتيجية مع مختلف القطاعات وفئات المجتمع، وبما أن المسؤولية المجتمعية للشركات تعد ثقافة جديدة على المجتمع فلا بد من تطوير السياسات والاستراتيجيات المرتبطة بها وفقا للنماذج العالمية وظروف مجتمعنا، وتحفيز القطاع الخاص بتعزيز دوره في مجال المسؤولية المجتمعية لأنه ما زال دون مستوى الطموحات رغم امكانياته الجديدة، لذلك لا بد من اطلاق برنامج يهدف إلى تفعيل مشاركة القطاع الخاص، وتبنيه البرامج التنموية والاجتماعية والاقتصادية في المجالات الصحية والثقافية والتطوعية والانسانية للفئات المحتاجة من شرائح المجتمع، وترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية في المؤسسات وبخاصة أن مسؤولية القطاع الخاص المجتمعية تتمثل في سلوكه وتجاوبه مع مؤسسات حكومة المجتمع سواء الحكومية أم شبه الحكومية لتحقيق أهداف تنموية مجتمعية مستدامة والمساهمة في استقرار المجتمع. (زغب، 2011: 12)

2.2.6 نطاق المسؤولية الاجتماعية:

تساهم الشركات والمؤسسات الخاصة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية من خلال عدة جوانب أهمها: (السحيباني، 2009 :ص7) ، (Alkababji ,2014)

✓ **الجانب الثقافي**

- دعم التطور الثقافي والحضاري.
- نشر ثقافة الالتزام بالأنظمة والقوانين في المجتمع.
- تعزيز الثقافة الوطنية والتاريخية.
- التواصل الثقافي العالمي.

✓ **الجانب الاجتماعي:**

- احترام الأنظمة والقوانين والثقافات المختلفة.
- تعزيز القيم الأخلاقية والتكافل الاجتماعي.
- مواجهة الكوارث والأزمات.
- دعم الأنشطة الرياضية والصحية.

✓ **الجانب البيئي:**

- الممارسات البيئية الصحيحة في العملية الإنتاجية.
- تطوير بيئة العمل
- الالتزام البيئي على المستوى المحلي والعالمي.

✓ **الجانب الاقتصادي:**

- دعم الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية.
- الالتزام بالأنظمة والقوانين في ممارسة العملية الاقتصادية.
- الاهتمام بالموظفين من خلال تدريبهم وتطويرهم والتعامل معهم من خلال مبدأ تكافئ الفرص والمساواة.

✓ **الجانب القانوني:**

- الالتزام بالقوانين المحلية والوطنية وأثناء ممارسة النشاط الاقتصادي.
- مراعاة القوانين العالمية والدولية.

- الشفافية في نشر الأنظمة والقوانين العالمية والدولية للاطلاع عليها من قبل جميع الموظفين والجهات القانونية الأخرى.

2.2.7 الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية والياته:

يعتقد (الشرع ، 2009) انه من ضمن اهداف القوائم المالية للشركات الافصاح عن تلك الانشطة الاجتماعية والتي تبين دور الشركة ومسؤولياتها الاجتماعية في البيئة المحيطة ، ويرى (الدوغجي،2006) أنه وعلى الرغم من اهتمام الهيئات والجمعيات العلمية والمهنية بالافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، الا انه لم يكن منتشرا بشكل عام لدى الشركات في الدول المتقدمة الا حديثا ، حيث بدا الاهتمام به واضحا في التقارير السنوية وتزايد عدد الشركات التي تفصح عن المعلومات الاجتماعية بشكل واضح ، وقد انعكس الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في الآونة الاخيرة على اهتمامات المحاسبة باعتبارها علما اجتماعيا مما ادى الى زيادة المطالبة بان تقوم الشركات بالافصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية

2.2.8 مفهوم الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يرى (الحيالي ،2004) انه بالامكان تحديد المفهوم خلال النص الذي حددته لجنة اجراءات التدقيق المنبثقة من المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICAP) لدى مناقشتها للمعيار الثالث "معيار التقرير" بخصوص ماهية الافصاح المناسب والذي ينص على : "ان معطيات المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الخاصة بإعداد التقرير تقضي بتوفير عنصر الافصاح في هذه القوائم ، وذلك بشأن جميع الامور الجوهرية وعنصر الافصاح على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية ، والمصطلحات المستخدمة فيها ، وايضا بالملاحظات المرفقة لها ، وبمدى كل ما فيها من تفاصيل ، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة اعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم " فهو يرى ان النص السابق حدد ماهية الافصاح المناسب .

ويعرف (الخيال، 2009) بأن الافصاح: هو الكشف عن الشيء، وهو إظهار التقارير المالية للمنشأة جميع المعلومات والحقائق المالية، وذلك باتباع سياسة الوضوح والشفافية، لمساعدة

متخذي القرارات وأصحاب المصالح على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة (عبد العزيز، 2016: 110).

ويعرفه ايضا (خشارمه ، 2003): تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية، بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال المنشأة ويشمل الإفصاح أية معلومات إيضاحية محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية (خشارمة، 2003 :97).

2.2.9 أساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

حظيت أساليب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية تشجيعا من المنظمات والجمعيات والمحاسبين، وتتمثل أساليب الإفصاح بالآتي: (عبد العزيز، 2016 :111)

- طريقة الفصل أو الاستقلالية: وفقا لهذه الطريقة فإن المسؤولية الاجتماعية تعتبر فرعا متميزا، له خصوصياته داخل الإطار العام للمحاسبة، وتقوم هذه الطريقة على الفصل بين التقارير المالية والتقارير المتعلقة ببنود المسؤولية الاجتماعية في تقارير منفصلة عن التقارير المالية.
- طريقة الدمج: وفقا لهذه الطريقة تعد المسؤولية الاجتماعية امتدادا لمجال المحاسبة المالية، وتتطلب هذه الطريقة تضمين التقارير المالية التقليدية بعدا جديدا بإضافة الأداء الاجتماعي جنبا إلى جنب الأداء الاقتصادي.

وترى الباحثة بأن كلا من طريقة الفصل أو الدمج لها أهميتها كأسلوب من أساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، والذي يتم اختياره بناء على الهدف المرجو من عملية الإفصاح، وذلك من خلال رغبة المحاسب أو آلية عمله في دراسة معمقة ومفصلة للمسؤولية الاجتماعية فإنه يستثني التقارير المالية ويركز فقط على الجانب الاجتماعي فقط، وبذلك يكون قد اتبع طريقة الفصل، أما في حال رغبته في الربط بين التقارير المالية والتقارير الاجتماعية لمعرفة العلاقة بينهما وأثر التقارير المالية على المسؤولية الاجتماعية، فإنه يقوم بدراسة التقارير بشكل شامل وكامل وبذلك يكون اتبع طريق الدمج للوصول إلى هدفه.

2.3 أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

لقد تزايد الاهتمام بالإفصاح عن بيانات الأداء الاجتماعي التي تتحملها منظمة الأعمال، وذلك للأسباب التالية: (وادي ونصار، 2016 :6)

1- أسباب تتعلق بتحسين المستوى الإعلامي للتقارير المالية، منها: إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساهم في معالجة القصور بشأن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركات والمشاريع الاقتصادية، وإصدار القوانين وتحقيق نوع من الإشراف وفرض العقوبات والغرامات على المشروعات المخالفة الأمر الذي أدى إلى حث المشروعات على إعطاء قدر أكبر من الاهتمام ببيانات التكلفة الاجتماعية لتتجنب العقوبات والإجراءات القانونية، والتحديد السليم للوعاء الخاضع للضريبة يتم بالمقابلة السليمة بين الإيرادات والتكاليف التي قد تكون غير موضوعية بسبب عدم أخذ التكلفة الاجتماعية بعين الاعتبار.

2- أسباب تتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة، منها: إن البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية هي ذات طبيعة كمية ومالية تؤثر على أصول منظمة الأعمال ونفقاتها والتزاماتها وهي من طبيعة عمل المحاسب، إن التغير في الفلسفة الاجتماعية التي تميل نحو وجهة النظر بضرورة تحمل المشروع لتكاليف المحافظة على البيئة يؤدي إلى معالجة بيانات الأنشطة الخاصة بالبيئة عن طريق وظيفة المحاسبة في المشروعات.

2.3.9 العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

هناك عدد من العوامل والاعتبارات المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ويمكن تناولها كالتالي: (عبد العزيز، 2016، 112- 113)

- عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية: إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تحمل الوحدات الاقتصادية تكاليف إضافية، لذلك قد لا تلجأ هذه الوحدات إلى تبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛ لأنه سيولد تكاليف إضافية ناجمة عن متطلبات التوسع في الإفصاح، وتتمثل في كل من: (حجم الوحدة الاقتصادية، طبيعة الصناعة، أرباح الوحدة الاقتصادية، عمر الوحدات الاقتصادية، ملكية الوحدة الاقتصادية، الوحدة الاقتصادية متعددة الجنسيات).

- عوامل تتعلق بالمراجع الخارجي: قد يظهر المراجع معارضته لأي توسع في الإفصاح من شأنه إلقاء مسؤوليات جديدة على عاتقه، ولا سيما تلك المجالات التي تتطلب مراجعة عمليات وأنشطة غير تقليدية، كما أن المراجعين الخارجيين يحثون على ممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- عوامل تتعلق بالضغط الإعلامي: يمكن أن يؤثر الضغط الإعلامي تأثيرا واضحا في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على مخلفات الوحدات الاقتصادية غير المرغوبة، وبالتالي تحفيز المجتمع لمطالبة الوحدات أن تخفف من آثارها السلبية وأن تلعب دورا اجتماعيا أكبر.
- عوامل أخرى: وتتمثل في ضغط الأجهزة الحكومية على الوحدات الاقتصادية ومدى استعداد الوحدات وامتلاكها للكوادر المؤهلة التي تتبنى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

وترى الباحثة بأن العوامل السابقة جميعها لها دور كبير في التأثير على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية فقد تكون التكاليف الإضافية عبئا على الشركات وبالتالي يضعفها، أما من الناحية الإعلامية فتعمل على زيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال كونها وسيلة لمراقبة ومتابعة تأثير الشركات على البيئة والمجتمع الأمر الذي يضطرها للقيام بدورها الاجتماعي وتخفيف آثارها السلبية للحفاظ على رضا الجمهور المحلي.

2.2.12 علاقة المسؤولية الاجتماعية بحوكمة الشركات:

يرتبط مفهوم المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات بمفاهيم أخرى ذات العلاقة وهي أيضا من المصطلحات الحديثة في مجال إدارة الأعمال و من هذه المصطلحات الحوكمة التي ترتكز على ضبط كافة العمليات والقرارات الصادرة عن المؤسسات وفق ما تقتضيه القواعد المهنية وأخلاقيات العمل، وبما لا يتعارض مع الأنظمة والتشريعات المعمول بها في مناطق عمل المؤسسات ،وعليه فإن مفهوم الحوكمة يتقاطع مع المسؤولية الاجتماعية في تحديد مسؤوليات المؤسسة تجاه قطاع أصحاب المصلحة ، وبالتالي نعني بحوكمة المؤسسة هي توزيع السلطات داخل المؤسسة ، فهي اسلوب وطريقة الحكم والقيادة ونموذج التسيير في المؤسسة العمومية

والخاصة على حد سواء واسلوب الحوكمة نشير من خلاله الى اشكال التنسيق والتشاور والمشاركة بين كل اصحاب المصالح في المؤسسة والشفافية في اتخاذ القرار.(حمدي، 2017).

لهذا ركزت الحوكمة على النموذجين التنظيميين للشركات: من الناحية التنظيمية هناك مفهومين (نموذجين لحوكمة المؤسسة) هما:(ابراهيمي،2014)

أ- نموذج (le modèle actionnaril) (shareholder) في هذا النموذج الهدف الاساسي هو تعظيم حصص المساهمين اي خلق قيمة للمساهمين وبذلك فأن المؤسسة هي المسؤولة بشكل اساسي امام مساهميها.

ب- نموذج (stakeholder) في هذا النموذج هدف المؤسسة هو الدفاع وحماية مصالح كل أصحاب المصالح أي الأطراف المستفيدة (La stakeholder) وهي أطراف يمكنها أن تؤثر وان تتأثر بأهداف المؤسسة . وبشكل ملموس فان أصحاب المصالح هم الاشخاص او الاطراف الذين لهم مصالح ومنافع في الجانب التنظيمي ويمكنهم التأثير على هذا الجانب ويعرفون أيضا بأنهم الأفراد او الجماعات في داخل او خارج المؤسسة الذين لهم متطلبات اتجاهها ولهم حقوق ومنافع في نشاطات المؤسسة السابقة الحالية والمستقبلية اذا في هذا النموذج لا تكون مسؤولية المؤسسة فقط اتجاه المساهمين وانما اتجاه كل اصحاب المصالح فيها، فأصحاب المصالح:هم صاحب المصلحة أو الطرف المستفيد (la partie prenante)هو كل طرف داخلي أو خارجي عن المؤسسة ومسؤول عن الإدارة الجيدة للمؤسسة،مثل:

- بالنسبة للأطراف الداخليين: المسيرين، الأجراء، الموظفون.
- بالنسبة للأطراف الخارجيين: الزبائن، الموردين، الوسطاء، الماليون، البنوك، شركات التأمين، المساهمن، المؤسسات غير الحوكمية، مواطنو المجتمع المحلي البيئة...
- المساهمون والمستثمرون

المسؤولية تجاه أصحاب المصالح (المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات):ظهر جدل كبير في مجال حوكمة المؤسسة ومازال هذا الجدل مستمرا حول من هي الأطراف التي ينبغي أن تستفيد من مكاسب المؤسسة هل هي كل أطراف المستفيدة(أصحاب المصالح) أم المساهمين أم الزبائن،

أولئك الذين يدافعون عن "فكرة أصحاب المصالح" يستمدون آراءهم من البراهين والدلائل التالية: (الخضيري، 2013)

1- خلق القيمة يكون أقوي عندما تتوزع أرباحه، فمثلا المشروع الذي يلبي حاجات موظفيه و ترقيات مساهمة له قيمة مضاعفة لأنه يستهدف في وقت واحد مجموعتين من أصحاب المصالح.

2- على غرار المساهمين ،فإن الأجراء والموردين والممولين يتحملون أيضا نسبة من المخاطر التي تميز المشاريع فلهم الحق أيضا في اقتسام المكاسب

من خلال ما سبق يتبين أن هناك مدرستان فكريتان محددتان، الأولى أعطت الأهمية إلى تعظيم قيمة المساهمين كسبب من أسباب الوجود، وكخط إرشادي رئيسي لإدارة الشركة، والثانية تعمل على أفضل استغلال وتحسين لقيمة "أصحاب المصالح"، أي أن فكرة وجود الشركة قائمة على تلبية المصالح وطموح كل من يساهم في نجاحها، خاصة أولئك الذين يتأثرون بقوة بنشاطاتها سواء كانوا من مستثمريها، أو موظفيها، أو مزوديها، أو زبائنها أو مجتمعاتها المحلية، ومن خلال هذه الرؤية فإن المسؤولية الشركة هي أكبر من توليد المال فحسب، فعليها توليد القيم وتوزيعها بطريقة ترضي مصالح وتوقعات جميع المشاركين الرئيسيين في عملية خلق القيم وهذا ما يصطلح عليه بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (زرقون واخرون، 2013)

وأخيرا من خلال الدراسة النظرية لكل من الحوكمة و المسؤولية الاجتماعية وجد أن حوكمة الشركات تتصف بعدة مميزات كما ذكر سابقا ومن بين أهم تلك المميزات المسؤولية الاجتماعية، حيث تعمل الحوكمة على جعل المؤسسات مسؤولة عن القيام بالمسؤولية الاجتماعية و الحفاظ على بيئة نظيفة من أجل البقاء و التطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية، ولاشك في أن هناك حاجة إلى مجهودات كبيرة لنشر ثقافة المسئولية الاجتماعية و ثقافة العطاء التنموي بين المؤسسات و الشركات الكبرى .و هذه الثقافة يجب أن تنتشر من خلال إبراز الواجب الأخلاقي و الوطني الذي يحتم على المؤسسات أن يقوموا به و أيضا من خلال وضع القوانين المحفزة للمؤسسات و التي تجعل من عطائهم حافزا لإنجاح و ترويج أنشطتهم التجارية .

2.4 المبحث الثالث : الدراسات السابقة

2.3.1 الدراسات العربية والأجنبية المختصة بالحوكمة

الدراسات العربية

1. **دراسة (جميل النجار واخرون 2016): بعنوان قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الاداء المالي "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"**

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في فلسطين على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لبيان أثر ذلك على مقاييس الأداء المالي المتمثلة بالعائد على الأصول، و معدل نمو المبيعات، و القيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركة، ومعرفة أيهم أكثر تأثيرا طبقت الدراسة على عينة مكونة من (62)شركة بعد تحقيقها لشروطً بقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن مدونة حوكمة الشركات في فلسطين عام 2009 ، خلال فترة الدراسة (2011–2012) وقد تم استخدام نماذج الانحدارات الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد(ونموذج تحليل التباين اﻷلحادي، وذلك لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة. توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لقواعد حوكمة الشركات على المقاييس المحاسبية: العائد على الأصول، القيمة الدفترية للسهم، و القيمة السوقية للشركات، ولا يوجد أثر لقواعد حوكمة الشركات على معدل نمو المبيعات. على ذلك أوصت الدراسة بأنً تقوم إدارات الشركات المساهمة العامة بزيادة الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات بهدف الوصول الى أفضل نسبة مثلى لتطبيق قواعد حوكمة الشركات وذلك لضمان التأثير الإيجابي لقواعد الحوكمة على الأداء المالي.

2. **دراسة (نجم ، 2014): بعنوان حوكمة شركات التأمين في فلسطين – تقييم الوضع الراهن ومتطلبات التحديث:**

تناولت هذه الدراسة حوكمة شركات التأمين في فلسطين من خلال تقييم الوضع الراهن ومتطلبات التحديث، وتهدف هذه الدراسة للتعرف على واقع حوكمة شركات التأمين الفلسطينية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء دراسته، وتم تصميم استبانة تتضمن

محاور عدة يندرج تحتها قواعد وارشادات الحوكمة، وتم توزيعها على عينة 31 من مجلس إدارة ومدراء تنفيذيين وماليين وأعضاء لجنة تنفيذية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن شركات التأمين في فلسطين قطعت شوطا في تطبيق قواعد الحوكمة لكن بإمكانها أن تكون أفضل، كما أن هناك معيقات عدة للحوكمة أهمها عدم الاقتناع من قبل إدارة هذه الشركات بأهمية الحوكمة، وقد أوصت الدراسة بضرورة تعديل النصوص القانونية ذات العلاقة بإدارة الشركة وحماية حقوق المساهمين، واتباع قواعد الإفصاح والشفافية، وحفظ حقوق أصحاب المصالح، وتفعيل دور الهيئات الرقابية ونشر ثقافة حوكمة الشركات، والتوجه نحو إصدار دليل إرشادي خاص لحوكمة شركات التأمين.

3. **دراسة (الداعور وعابد ، 2013): بعنوان مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة، واستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ويتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الموجودة في قطاع غزة، وتم توزيع 150 استبيان تم استرداد 110 منها فقط.

وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها: وجود التزام من قبل البنوك العاملة بمتطلبات الحوكمة الجيدة، بالإضافة إلى وجود علاقة بين تنوع هيكل الملكية وكل من تشكيلة مجلس الإدارة وزيادة ثقة المساهمين في التقارير المالية، وقد أوصت الدراسة بالدعوة للعمل على إلزام المصارف بأن يتضمن تقريرها ملحقا مفصلا يتناول آلية تطبيق الحوكمة، بالإضافة إلى ضرورة تقديم الدعم والمساندة للمصارف الفلسطينية لرفع مستوى الحوكمة

4. **دراسة (المناصير ، 2013): بعنوان أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية، بالإضافة إلى الوقوف على مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات عن طريق مقارنة إفصاحات شركات الخدمات الواردة في التقارير السنوية مع متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة سوق الأوراق المالية، وقد اعتمد الباحث الاستبيان والمكونة من أربع مجالات رئيسة

كأداة للدراسة، وقام الباحث بعمل مسح شامل لقطاع الخدمات من الشركات المساهمة العامة والبالغ عددها 153، وتم استثناء 21 شركة لعدم وجود الحد الأدنى المقبول من البيانات.وقد خلصت الدراسة إلى أن مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية قد احتلت المرتبة الأولى من حيث التطبيق، تلاها القواعد المتعلقة بحقوق المساهمين، ثم القواعد المتعلقة بمجلس الإدارة، وأشارت الدراسة بأن ما نسبته 85% من شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية تطبق قواعد حوكمة الشركات ككل، وقدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها: العمل على تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين لما لها من أثر على العائد على الأصول والعائد للسهم الواحد، كما أوصى بضرورة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات المتعلقة بلجنة الترشيحات والمكافآت لضما تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للشركات، وضمان نظم منح مكافآت العاملين في الشركات مبنية على أساس تميز الأداء.

5. دراسة (حسين ، 2011): بعنوان الحكم الرشيد في الشركات المساهمة العامة في فلسطين ومدى جاهزيتها لتطبيق مدونة قواعد حوكمة الشركات وانعكاساته على التنمية:

تهدف الدراسة إلى عرض واقع الحكم الرشيد في الشركات المساهمة العامة في فلسطين ومدى جاهزيتها لتطبيق مدونة قواعد حوكمة الشركات وانعكاساته على التنمية، وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى نتائج دراسته، ويتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية البالغ عددها 39 شركة، وتم اعتماد 29 شركة كعينة للدراسة.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث كانت أن الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على جاهزية كبيرة لتطبيق قواعد حوكمة الشركات التي تنص عليها مدونة حوكمة الشركات في فلسطين، كما توصل الباحث إلى أن هناك علاقة طردية بين الإلزام والتطبيق لقواعد الحوكمة، بالإضافة إلى وجود العديد من القوانين المعمول بها والتي تتناقض مع قواعد الحوكمة الجيدة للشركات.

6. دراسة (أبو حمام ، 2009): بعنوان أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، وتم تصميم استبيان وزع على مجتمع الدراسة البالغ عدده 150 من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الاوراق المالية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، كما أن تطو ر ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي علي تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وقد أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين، وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة تعميق المفاهيم والالتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة، وضرورة قيام لجنة متخصصة مشكله لهذا الغرض بمتابعه تطبيقات مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس ذلك الأمر، والالتزام بقواعدها ومبادئها في المجتمع المالي.

<u>الدراسات الأجنبية:</u>

7- دراسة (maryani-Al 2015،) بعنوان :

Testing the Requirements Availability for Disclosure and Transparency in Financial Reporting

هدفت إلى اختبار الإفصاح والشفافية في إطار المبادئ الدولية لحوكمة الشركات، وانعكاساتها المحاسبية في التقارير المالية للشركات في اقتصاد الأسواق الناشئة، وقد حاولت الدراسة أن تختبر هذا الموضوع في بيئة الشركات العراقية من خلال دراسة وتحليل التقارير المالية المنشورة

ومدى توافر متطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية، اضافة الى بيان تأثير نوع نشاط الشركة وحجمها على توافر المعلومات الأساسية للإفصاح والشفافية. تمثل مجتمع الدراسة ببيئة الشركات العراقية، وذلك من خلال دراسة وتحليل التقارير المالية المنشورة، وتمثلت عينة الدراسة في (62) شركة مدرجة في السوق العراقي، وذلك في الفترة 2012-2011م. ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة هو توفر المستلزمات المادية من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة العراقية منخفضة، وكان هناك تأثير معنوي لنوع أنشطة الشركات في مدى توافر متطلبات الإفصاح والشفافية، ولم يكن هناك أي أثر لاحجام الشركات في مدى توفر هذه المتطلبات

8- دراسة (Al-Haddad et al ,2011): بعنوان

The Effect of Corporate Governance on the Performance of Jordanian Industrial companies

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير حوكمة الشركات على أداة الشركات الصناعية الأردنية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته هذه، وقام بتصميم استبيان تم توزيعه على 44 شركة تمثل عينة الدراسة من أصل 96 شركة هم مجتمع الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة إيجابية مباشرة بين مقاييس الربحية (العائد على الأسهم والعائد على الأصول) وبين حوكمة الشركات، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية مباشرة بين مقاييس السيولة والربح للسهم الواحد وبين حوكمة الشركات، كما وجدة علاقة إيجابية بين الحوكمة والأداء المالي.

2.3.2 الدراسات العربية والأجنبية المختصة بالمسؤولية الاجتماعية

الدراسات العربية

1. دراسة (وادي ونصار ،2016): بعنوان انعكاسات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على اتخاذ القرارات الاستثمارية:

هدفت الدراسة للتعرف على انعكاسات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على اتخاذ القرارات الاستثمارية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته هذه، واعتمد المستثمرين والمضاربين المتعاملين بالأوراق المالية التي يتم تداولها في سوق فلسطين للأوراق المالية، وتم اختيار عينة عشوائية منهم مقدارها 30 فرد على مدار ثلاثة أيام.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ان التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، العملاء، الموظفين، البيئة، والمساهمين يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، حث بورصة فلسطين وهيئة سوق رأس المال الفلسطيني ووزارة الاقتصادي الوطني وسلطة النقد الفلسطينية وجميع الجهات الإشراقية والرقابية على الشركات المساهمة العامة المحدودة، على إصدار دليل إجرائي إداري ومحاسبي يوضح كيفية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأوصت بضرورة أن يكون الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية إلزامي وغير اختياري ، وأخيرا زيادة وعي وثقافة المساهمين الحاليين والمرتقبين حول أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

2. دراسة (عبد العزيز ، 2016): بعنوان مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، حيث قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام استبانة مكونة من 14 سؤال لجمع البيانات اللازمة لتحقيق اهداف الدراسة، تم توزيعها على عينة عشوائية مقدارها 79 وتم استرجاع 65 منها فقط.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم لها إدراك لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، كما أنها تلتزم بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجال البيئة وكذلك خدمة المجتمع المحلي، ومن أبرز توصيات الدراسة أن تقوم الدولة بتحفيز الشركات الصناعية التي تفصح عن المسؤولية الاجتماعية مثل اعفاؤها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات مقابل مساهمتها الاجتماعية، بالإضافة إلى ضرورة القيام بتطوير إرشادات ومعايير تتعلق بالاعتراف والقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى ضرورة رفع الوعي لدى مديري الشركات بأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وبشكل منفصل عن بيانات المحاسبة المالية.

3. دراسة (الزامل ، 2015): بعنوان مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة في السعودية:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة في السعودية، وتم بناء مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية.

وتوصلت الدراسة إلى تباين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات الصناعية المساهمة، كما أن مستوى الإفصاح كان ضعيفا حيث لم يتجاوز 29.3%، كما توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وكل من إجمالي الأصول والمبيعات، ووجود علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية وكل من عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وعدد اللجان، وعدم وجود علاقة بينه وبين كل من عدد أعضاء مجلس الإدارة وعدد اجتماعاته وعمر الشركة.

4. دراسة (حمادة ، 2014): بعنوان قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة اشتملت على مكونات الإفصاح الاختياري التسعة والمتمثلة في: المعلومات العامة للشركة، ونشاط الشركة ووضعها المستقبلي، ومعلومات الأسهم

وحملة الأسهم، والمعلومات عن الإدارة، المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ونتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية، وتكاليف البحث والتطوير في الشركة، والمعلومات عن العاملين في الشركة، والمعلومات عن الحوكمة؛ وذلك للتعرف على أثر تلك المكونات في جودة التقارير المالية والمتمثلة في قدرة المعلومات المفصح عنها في إحداث فرق في قرارات مستخدمي هذه التقارير ضمن مجتمع البحث المتمثل في شركات الوساطة المالية والبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. وقد وزعت تلك الاستبانات على عينة من المحللين الماليين العاملين في تلك الشركات والبنوك التجارية، ومن ثم تم تحليل النتائج واختبار الفرضيات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيرا كبيرا لمكونات الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني الشركات المدرجة في بورصة عمان لمفهوم الإفصاح الاختياري وعرض مكوناته ضمن تقاريرها المالية.

5. دراسة (بيطار ، فرحات ، 2014): بعنوان الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على موقف معايير المحاسبية الإسلامية من هذا المجال، ومدى اهتمام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية، ومدى تقيدها بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية، واكتفى الباحث بعرض الجانب النظري لمحتويات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية بهدف مساعدة الشركات على الإسهام في التنمية المستدامة، وإن التزام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية نابع من التعاليم الإسلامية السامية، كما بينت المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كيفية إعداد قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات، تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، بهدف مساعدتها على الإسهام في التنمية المستدامة، واهتمت المصارف الإسلامية الرائدة في العالم العربي بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وقد أوصت الدراسة مجموعة من التوصيات: ضرورة اهتمام

المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية، وإحداث دائرة خاصة للمسؤولية الاجتماعية، وضرورة إصدار تقرير المسؤولية الاجتماعية، وضرورة تبني سوق دمشق للأوراق المالية إصدار مؤشر المسؤولية الاجتماعية، على غرار الهند وجمهورية مصر العربية.

6. دراسة (أبو شلوع، 2013): بعنوان محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية:

هدفت الدراسة إلى تحليل توجهات الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك عن طريق تحديد مجموعات أصحاب المصالح التي يوجه إليها الإفصاح الاختياري الوارد بالتقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، كما استهدفت الدراسة تحليل محتوى الإفصاح الاختياري في تلك التقارير، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام أسلوب تحليل محتوى التقارير المالية السنوية لعينة مكونة من عشرين شركة مصرية مقيدة بالبورصة المصرية لعام2008 للوقوف على مستوى الإفصاح الاختياري السردي الوارد بتلك التقارير، وتم إجراء تحليل انحدار متعدد لبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أنً أكثر المتغيرات تأثيرا على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية هو مستوى تعقد أعمال الشركة، ومدى اهتمام الشركة بإدارة رأس المال الفكري وحصول الشركة على جائزة أفصل إفصاح سابقة.

7. دراسة (عنيز وعلي ، 2013): بعنوان تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم، وقد اتبع الباحثان المنهج الوصفي في دراستهم، وتم اختيار عينة من المتعاملين مع سوق الأوراق المالية في العراق، حيث تم توزيع 80 استبيان وتم استرجاع 50 منها فقط صالحة للتحليل.

وتوصلت الدراسة إلى أن الوحدات الاقتصادية العراقية لا تقوم بإبراز ما قامت بإيفائه من مسؤولياتها الاجتماعية في قوائمها المالية، وإمكانية تحديد وحصر التكاليف الاجتماعية، وبالتالي

يمكن تضمين القوائم المالية الحالية معلومات عن المسؤولية الاجتماعية، وتوصلت إلى أن مستخدمي القوائم المالية يهتمون بالإفصاح عن المسؤولة الاجتماعية، وأن هذا الإفصاح يؤثر في قرارتهم، وتم التوصل إلى اختلاف الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية لمستخدمي القوائم المالية، حيث حظي مجال حماية المستهلك للمنتوج النهائي بالاهتمام الأكبر.

8. دراسة (الفحماء ، 2012): بعنوان مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة الكويتية، اما عينة الدراسة فتكونت من 206 من المديرين الماليين العاملين في هذه الشركات، ولتحقيق أهداف الدراسة أعد الباحث استبيان شمل على 48 فقرة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرها: أن الشركات المساهمة الكويتية العامة تلتزم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية البيئة، وحماية المستهلك، ونوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي، وأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة استمرار الشركات المساهمة الكويتية العامة بالالتزام بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بحماية البيئة وحماية المستهلك، ونوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي، وكذلك المتعلقة بأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة.

9. دراسة (أبو سمرة ، 2009): بعنوان معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تكون مجتمع الدراسة من 247مدقق، تم اختيار عينة عشوائية 150 مدقق تم توزيع الاستبانة عليهم، وتم استرجاع 117 منها فقط، تم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

ومن أهم نتائج الدراسة وجود نواة صلبة فاعلة يمكن أن تكون رافعة لسوق فلسطين للأوراق المالية في هذا المجال، وأن هناك معوقات تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة تمثلت في ضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وضعف دور الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، وعدم وجود حوافز حكومية كافية لتبني سياسات اجتماعية وبيئية مرغوبة لدى الشركات المساهمة مثل إعفاء ضريبي أو دعم معنوي، ومن أهم توصيات الدراسة: أن يهتم سوق فلسطين للأوراق المالية بالإفصاح عن معلومات ذات دلالات اجتماعية، ويستخدمها في تقييم أداء الشركات المساهمة العامة، وضرورة قيام الهيئات الرسمية والمنظمات غير الربحية بتطوير مؤشر خاص بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها أسوةً بالعديد من الدول المتقدمة، وتعزيز ثقافة وممارسة الشركات المساهمة العامة لمسؤوليتها الاجتماعية، وتفعيل دور الجمعيات المهنية الفلسطينية في هذا المجال.

الدراسات الأجنبية

10. دراسة (Al,kababji, 2014) بعنوان :

Voluntary disclousure on corporate social responsibility a study on the annual reports of Palestinian corporation

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى ممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وتأثير كل من حجم الشركة ونوع الصناعة على مستوى الإفصاح، وذلك من خلال تحليل محتوى التقارير الصادرة لل 48 شركة المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية .

وأشارت النتائج أن الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية كان منخفض ، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة الإفصاح وحجم الشركة، ونوع القطاع .

11. دراسة (Adelopo ,2011): بعنوان

What explains the extent and content of social and environmental disclosures on corporate websites: a study of social and environmental reporting in Swedish listed corporations

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تطبيقات الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة في السوق المالي في نيجيريا. وقد اعتمدت الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في السوق النيجري للأوراق المالية، تشمل بيانات لشركة تأمين، وقد استخدم الباحث نموذج تحليل انحدار متعدد لتحليل تلك البيانات.

وأشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية هامة بين الإفصاح الاختياري وحجم الشركة، مقاسا باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصولها؛ ووجود علاقة جوهرية إيجابية بين أداء الشركة السوقي وبين الإفصاح الاختياري، وذلك باعتبار المقياس السوقي لأداء المنشأة أرباح السهم والأرباح الموزعة، وكان مقياس العائد على الأصول ذو علاقة سلبية هامة بالإفصاح الاختياري على عكس المتوقع من الباحث.

12. دراسة 2009, (Torbjorn) : بعنوان

What explains the extent and content of social and environmental disclosures on corporate websites

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محتوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية على المواقع الالكترونية لها في السويد ومعرفة العلاقة بين حجم وربحية الوحدة الاقتصادية وبين مستوى الافصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية، واستندت الدراسة إلى المعلومات المالية التي تقوم الوحدات الاقتصادية بنشرها على المواقع الالكترونية، وتوصلت الدراسة أن الوحدات الاقتصادية العاملة ضمن القطاع العام تفصح عن مسؤولياتها الاجتماعية بصورة أكبر من الوحدات الاقتصادية العاملة ضمن القطاع الخاص، وأيضا إن هناك علاقة إيجابية بين حجم الوحدات الاقتصادية وربحيتها مع مستوى الافصاح الذي تقوم به على المواقع الالكترونية، وأن الوحدات الاقتصادية التي تعمل بالصناعات الغذائية تفصح عن المعلومات الأخلاقية بنسبة أكبر من الوحدات العاملة في الصناعات الأخرى.

13. دراسة 2009, (Holder–Webb , and other): بعنوان

Corporate Reporting of Non-Financial Leading Indicators of Economic Performance and Sustainability

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى ممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، وتأثير كل من حجم الشركة ونوع الصناعة على مستوى الإفصاح، وذلك من خلال تحليل محتوى التقارير الصادرة لعينة مكونة من 50 شركة من الشركات الأمريكية المدرجة في سوق الاوراق المالية الأمريكية.

وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات أفصحت عن المسؤولية الاجتماعية، وأن ما يقارب من نصف الكشوفات المقدمة للجمهور خلال العام تناول الإفصاح، وأما عناصر المسؤولية الاجتماعية التي تم الإفصاح عنها فهي المجتمع، الصحة، البيئة، التنوع، الموارد البشرية، وأما عن أماكن الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية فقد جاءت وسائل الإعلام بالدرجة الأولى ممثلة بالمواقع الإلكترونية والصحافة، تليها التقارير المالية الصادرة عن الشركات، كما بينت أن لنوع الصناعة أثرا في كمية الإفصاح، وأن لحجم الشركة تأثيرا إيجابا في اختيار طريقة الإفصاح بواسطة وسائل الإعلام

14. دراسة 2008, (Rahahleh) بعنوان :

The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى إدراك إدارة الشركات لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مدينة الحسن الصناعية بالأردن وتحديد مدى تطبيق الشركات لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، ومن أهم نتائج هذه الدراسة عدم توفر الاعتراف الكافي لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، كذلك تقوم الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل محدود بحيث تقتصر مساهمتها في المجتمع في أمور محددة، كذلك غياب التشريعات يعد أهم أسباب ضعف تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها أنه يجب إعادة النظر في السياسات والقوانين المعتمدة في الأردن فيما يتعلق بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع، كما أوصت بضرورة الاهتمام الكافي

بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من حيث التكاليف الاجتماعية والإفصاح عنها، عقد دورات وورش العمل في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية لعمال تلك الشركات.

2.3.3 الدراسات العربية والأجنبية التي تجمع حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية معا

الدراسات العربية

1. دراسة (عبد الرحمن ،2013): بعنوان دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية، وقد اعتمدت الباحثة على أسلوب الاستقصاء، وقد تمثلت عينة الدراسة من 42 من إدارات المراجعة الداخلية، و21 من لجان المراجعة، و23 من مكاتب المراجعة الخارجية، تم تحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساعد على توجيه واستغلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات، كما تساعد آليات الحوكمة الداخلية على تحسين المصداقية والإفصاح والتقرير عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية، كما تؤدي المراجعة الداخلية دورا في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، كما تعد المسؤولية الاجتماعية أحد خصائص نظام الحوكمة الجيد، وقد أوصت الدراسة بضرورة تشجيع الاستثمار في الأنشطة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية، وضرورة تطوير التشريعات القانونية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.

الدراسات الأجنبية :

2. دراسة (Jizi, Salama,other 2014) بعنوان :

corporate governance and corporate social responsibility disclosure

هدفت هذه الدراسة والتي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحديد علاقة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ببعض خصائص حوكمة الشركات ومنها، حجم مجلس الإدارة ممثلاً بعدد الأعضاء ونسبة الأعضاء المستقلين. ولتحقيق ذلك الهدف فقد تمت دراسة التقارير السنوية

لعينة مكونة من ١٩٣ بنك من البنوك التجارية الوطنية الأمريكية من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١١ ، وذلك في أعقاب ٢٠٠٨ . وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الإفصاح عن الأزمة المالية عام ٢٠٠٧ المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية وكل من، عدد أعضاء مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين.

3. دراسة (Khan, Muttakin and Siddiqui,2013) بعنوان :

corporate governance and corporate social responsibility

وهذه عبارة عن دراسة تحليلية لمعرفة تأثير آليات حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في بنغلاديش، كالملكية الإدارية (إدارة الملاك للشركة)، والملكية العامة، والملكية الأجنبية، وعدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وازدواجية الدور الذي يقوم به الرئيس التنفيذي للشركة، ووجود لجنة للمراجعة. ولتحقيق هدف الدراسة تمت دراسة التقارير السنوية لعينة تتألف من ١١٦ شركة من شركات التصنيع المدرجة في بورصة دكا للأوراق المالية للأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩ م والبالغ عددها ١٣٥ شركة. وقد تم استخدام أسلوب مؤشر إفصاح مقترح مكون من ٢٠ بند من بنود المسؤولية الاجتماعية في مجالات (المجتمع المحلي، والبيئة، والموظفين، ومعلومات المنتجات والخدمات)؛ لقياس مدى الإفصاح الاجتماعي الذي تقوم به الشركات عينة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية للملكية الإدارية مع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، في حين أن هناك علاقة إيجابية هامة لكل من الملكية العامة، والملكية الأجنبية، وعدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، ووجود لجنة للمراجعة، مع مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، كما لا يوجد لازدواجية الدور الذي يقوم به الرئيس التنفيذي للشركة أي أثر على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

4. دراسة (Barros, Boubaker and Hamrouni, 2013) بعنوان

Corporate Governance And Voluntary Disclosure In France

هدف الباحثون من هذه الدراسة إلى معرفة أثر بعض خصائص حوكمة الشركات على ممارسات الإفصاح عن المعلومات الاختيارية لعينة مكونة من ٢٠٦ شركة من الشركات الفرنسية للأعوام من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الإفصاح

الاختياري وكل من: تكرار اجتماعات مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين في المجلس، وجودة المراجعة الخارجية، وأن الشركات الأكثر ربحية، والأقل مديونية تفصح عن المعلومات الاختيارية بشكل أكبر .

ملخص الدراسات السابقة

الجدول (1.2)

الرقم	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	اسلوب الدراسة	أهم النتائج
الدراسات العربية والاجنبية المختصة بالحوكمة				
.1	قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الاداء المالي "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"	هدفت الدراسة إلى قياس أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في فلسطين على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين	الوصفي التحليلي	توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لقواعد حوكمة الشركات على المقاييس المحاسبية: العائد على الأصول، القيمة الدفترية للسهم، و القيمة السوقية للشركات، ولا يوجد أثر لقواعد حوكمة الشركات على معدل نمو المبيعات
.2	نجم ، 2014): بعنوان حوكمة شركات التأمين في فلسطين – تقييم الوضع الراهن ومتطلبات التحديث:	وتهدف هذه الدراسة للتعرف على واقع حوكمة شركات التأمين الفلسطينية	الوصفي التحليلي	وقد توصلت الدراسة إلى أن شركات التأمين في فلسطين قطعت شوطا في تطبيق قواعد الحوكمة لكن بإمكانها أن تكون أفضل، كما أن هناك معيقات عدة للحوكمة أهمها عدم الاقتناع من قبل إدارة هذه الشركات بأهمية الحوكمة
.3	الداعور وعابد ، 2013): بعنوان مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة	هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة	الوصفي التحليلي	وجود التزام من قبل البنوك العاملة بمتطلبات الحوكمة الجيدة، بالإضافة إلى وجود علاقة بين تنوع هيكل الملكية وكل من تشكيلة مجلس الإدارة وزيادة ثقة المساهمين في التقارير المالية،

.4	(المناصير ، 2013): بعنوان أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة	هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية، بالإضافة إلى الوقوف على مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات عن طريق مقارنة إفصاحات شركات الخدمات الواردة في التقارير السنوية مع متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة سوق الأوراق المالية،		.وقد خلصت الدراسة إلى أن مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية قد احتلت المرتبة الأولى من حيث التطبيق، تلاها القواعد المتعلقة بحقوق المساهمين، ثم القواعد المتعلقة بمجلس الإدارة،
.5	حسين ، 2011: بعنوان الحكم الرشيد في الشركات المساهمة العامة في فلسطين ومدى جاهزيتها لتطبيق مدونة قواعد حوكمة الشركات وانعكاساته على التنمية	تهدف الدراسة إلى عرض واقع الحكم الرشيد في الشركات المساهمة العامة في فلسطين ومدى جاهزيتها لتطبيق مدونة قواعد حوكمة الشركات وانعكاساته على التنمية	المنهج الوصفي التحليلي	ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث كانت أن الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على جاهزية كبيرة لتطبيق قواعد حوكمة الشركات التي تنص عليها مدونة حوكمة الشركات في فلسطين
.6	دراسة (أبو حمام ، 2009): بعنوان أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	تهدف هذه الدراسة للتعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية	المنهج الوصفي التحليلي	: أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية
.7	دراسة (maryani-Al 2015،) بعنوان : Testing the Requirements Availability for Disclosure and Transparency in Financial Reporting	هدفت إلى اختبار الإفصاح والشفافية في إطار المبادئ الدولية لحوكمة الشركات، وانعكاساتها المحاسبية في التقارير المالية للشركات في اقتصاد الأسواق الناشئة	الوصفي التحليلي	توفر المستلزمات المادية من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة العراقية منخفضة
.8	دراسة (Al-Haddad et al	هدفت الدراسة إلى	الوصفي	وجود علاقة إيجابية مباشرة بين

	2011,): بعنوان The Effect of Corporate Governance on the Performance of Jordanian Industrial companies	التعرف على تأثير حوكمة الشركات على أداة الشركات الصناعية الأردنية	التحليلي	مقاييس الربحية (العائد على الأسهم والعائد على الأصول) وبين حوكمة الشركات
الدراسات العربية والأجنبية المختصة بالمسؤولية الاجتماعية				
1.	1. دراسة (وادي ونصار ،2016): بعنوان انعكاسات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على اتخاذ القرارات الاستثمارية:	هدفت الدراسة للتعرف على انعكاسات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على اتخاذ القرارات الاستثمارية	المنهج الوصفي التحليلي	ان التزام الشركات المساهمة العامة المحدودة المدرجة في بورصة فلسطين بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، العملاء، الموظفين، البيئة، والمساهمين يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين
2.	عبد العزيز ، 2016): بعنوان مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية:	هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية	المنهج الوصفي التحليلي	توصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم لها إدراك لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع
3.	دراسة (الزامل ، 2015): بعنوان مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة في السعودية	تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة في السعودية، وتم بناء مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية.	الوصفي التحليلي	وتوصلت الدراسة إلى تباين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات الصناعية المساهمة، كما أن مستوى الإفصاح كان ضعيفا
4.	دراسة (حمادة ، 2014): بعنوان قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية:	تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة	الوصفي التحليلي	وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيرا كبيرا لمكونات الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية.

		اشتملت على مكونات الإفصاح الاختياري		
.5	دراسة (بيطار ، فرحات ، 2014): بعنوان الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية:	هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على موقف معايير المحاسبية الإسلامية من هذا المجال	الوصفي التحليلي	توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية بهدف مساعدة الشركات على الإسهام في التنمية المستدامة، وإن التزام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية نابع من التعاليم الإسلامية السامية
.6	أبو شلوع، 2013): بعنوان محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية:	هدفت الدراسة إلى تحليل توجهات الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية	اسلوب تحليل المحتوى	وقد توصلت الدراسة إلى أنً أكثر المتغيرات تأثيرا على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية هو مستوى تعقد أعمال الشركة، ومدى اهتمام الشركة بإدارة رأس المال الفكري وحصول الشركة على جائزة أفضل إفصاح سابقة.
.7	دراسة (عنيز وعلي ، 2013): بعنوان تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم	تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم	الوصفي	وتم التوصل إلى اختلاف الأهمية النسبية لمجالات المسؤولية الاجتماعية لمستخدمي القوائم المالية، حيث حظي مجال حماية المستهلك للمنتوج النهائي بالاهتمام الأكبر.
.8	دراسة (الفحماء ، 2012): بعنوان مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية	هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية	الوصفي	وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرها: أن الشركات المساهمة الكويتية العامة تلتزم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بحماية البيئة، وحماية المستهلك، ونوع الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع المحلي، وأنظمة وقوانين حماية البيئة العامة
.9	9. دراسة (أبو سمرة ، 2009): بعنوان معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير	الوصفي التحليلي	ومن أهم نتائج الدراسة وجود نواة صلبة فاعلة يمكن أن تكون رافعة لسوق فلسطين للأوراق المالية في هذا المجال، وأن

	المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية:	الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات		هناك معوقات تحد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العام
.10	دراسة (Al,kababji, 2014) Voluntary disclousure on : corporate social responsibility a study on the annual reports of Palestinian corporation	هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى ممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وتأثير كل من حجم الشركة ونوع الصناعة على مستوى الإفصاح.		وأشارت النتائج أن الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية كان منخفض ، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة الإفصاح وحجم الشركة
.11	دراسة (Adelop ,2011): بعنوان What explains the extent and content of social and environmental disclosures on corporate websites: a study of social and environmental reporting in Swedish listed corporations	هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تطبيقات الإفصاح الاختياري في الشركات المدرجة في السوق المالي في نيجيريا	الوصفي التحليلي	وأشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية هامة بين الإفصاح الاختياري وحجم الشركة
12	دراسة (Torbjorn) ,2009 : بعنوان What explains the extent and content of social and environmental disclosures on corporate websites	هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محتوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية على المواقع الالكترونية لها في السويد ومعرفة العلاقة بين حجم وربحية الوحدة الاقتصادية وبين مستوى الافصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية	الوصفي التحليلي	وتوصلت الدراسة أن الوحدات الاقتصادية العاملة ضمن القطاع العام تفصح عن مسؤولياتها الاجتماعية بصورة أكبر من الوحدات الاقتصادية العاملة ضمن القطاع الخاص، وأيضا إن هناك علاقة إيجابية بين حجم الوحدات الاقتصادية وربحيتها مع مستوى الافصاح الذي تقوم به على المواقع الالكترونية

.13	دراسة Holder-Webb , and 2009, (other): بعنوان Corporate Reporting of Non-Financial Leading Indicators of Economic Performance and Sustainability	هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى ممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، وتأثير كل من حجم الشركة ونوع الصناعة على مستوى الإفصاح	الوصفي التحليلي	وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات أفصحت عن المسؤولية الاجتماعية، كما بينت أن لنوع الصناعة أثرا في كمية الإفصاح، وأن لحجم الشركة تأثيرا إيجابا في اختيار طريقة الإفصاح بواسطة وسائل الإعلام
.14	دراسة (Rahahleh) ,2008 بعنوان : The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan	هدفت الدراسة إلى تحديد مدى إدراك إدارة الشركات لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مدينة الحسن الصناعية بالأردن وتحديد مدى تطبيق الشركات لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية	الوصفي التحليلي	ومن أهم نتائج هذه الدراسة عدم توفر الاعتراف الكافي لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، كذلك تقوم الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بشكل محدود بحيث تقتصر مساهمتها في المجتمع في أمور محددة
الدراسات العربية والأجنبية التي تجمع حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية معا				
.1	دراسة (عبد الرحمن ،2013): بعنوان دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية:	تهدف هذه الدراسة للتعرف على دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية	اسلوب الاستقصاء	وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساعد على توجيه واستغلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات، كما تساعد آليات الحوكمة الداخلية على تحسين المصداقية والإفصاح والتقرير عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية
.2	دراسة Jizi,Salama,other 2014) بعنوان : corporate governance and corporate social responsibility disclosure	هدفت هذه الدراسة والتي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحديد علاقة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ببعض خصائص حوكمة الشركات	الوصفي التحليلي	وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الإفصاح عن - الأزمة المالية عام ٢٠٠٧ المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية وكل من، عدد أعضاء مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين.

		ومنهـا، حجـم مجلـس الإدارة ممـــثلاً بعـــدد الأعضـــاء ونســـبة الأعضاء المستقلين		
.3	3. دراســـة (Khan, Muttakin and Siddiqui,2013)بعنوان : corporate governance and corporate social responsibility	وهذه عبارة عن دراسة تحليليـة لمعرفـة تـأثير آليات حوكمة الشركات علـى الإفصـاح عـن المسـؤولية الاجتماعيـة للشركات في بنغلاديش	مؤشـــر الافصاح	وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية للملكية الإدارية مع الإفصـــاح عـــن المســـؤولية الاجتماعية للشركات، في حين أن هنـاك علاقـة إيجابيـة هامـة لكل من الملكية العامة
4.	4. دراســـة (Barros, Boubaker and Hamrouni, 2013) بعنوان Corporate Governance And Voluntary Disclosure In France	هدف الباحثون من هذه الدراسة إلى معرفة أثر بعض خصائص حوكمة الشـــركات علـــى ممارسات الإفصاح عن المعلومات الاختيارية	الوصـفي التحليلي	وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقـة إيجابيـة بـين الإفصـاح الاختيـاري وكـل مـن: تكـرار اجتماعـــات مجلـــس الإدارة، ونسبة الأعضـاء المستقلين فـي المجلـس، وجـودة المراجعـة الخارجية، وأن الشركات الأكثر ربحيـة، والأقل مديونيـة تفصـح عن المعلومات الاختيارية بشكل أكبر

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

1. تناولت الدراسة جميع قواعد الحوكمة الستة في الدراسة بعكس الدراسات السابقة فقد تناولت جوانب جزئية مثل لجنة المراجعة الداخلية .
2. استخدمت الباحثة لزيادة مصداقية الدراسة أداتين في الدراسة الاستبيان ، وتحليل المحتوى لمدى الافصاح عن المسؤولية في الشركات المدرجة
3. استخدمت الباحثة أسلوب المسح الشامل في الدراسة لزيادة مصداقية النتائج

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3.1 مقدمة:

تناول هذا الفصل وصفاً كاملاً ومفصلاً طريقة وإجراءات الدراسة التي قامت بها الباحثة لتنفيذ هذه الدراسة وشمل وصف منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، أداة الدراسة، صدق الأداة، ثبات الأداة، إجراءات الدراسة، والتحليل الإحصائي.

3.2 منهجية الدراسة:

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة في الوقت الحاضر وكما هي في الواقع

.

3.3 جمع البيانات والمعلومات:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الحصول على البيانات من المصادر الأولية والمصادر الثانوية ، وقامت الباحثة بعمل تحليل محتوى للتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية :

3.3.1 المصادر الأولية:

1- الاستبانة : تم تصميم استبانة للدراسة وتوزيعها على عينة الدراسة لجمع المعلومات والبيانات من رؤساء مجلس ادارة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، وتم تحكيمها من قبل المختصين وتحليل تلك البيانات من خلال البرنامج الإحصائي SPSS .

3.3.2 المصادر الثانوية:

اعتمدت الباحثة على الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والدوريات والمقالات، والرسائل الجامعية، ومواقع الانترنت التي تناولت موضوع الدراسة وكذلك على المجلات العلمية والمهنية المتخصصة من أجل جمع البيانات الثانوية اللازمة للدراسة. وتم جمع بيانات الشركات المدرجة

بالبورصة للعام(2016) من موقع بورصة فلسطين(www.pexps)) ومن ثم احتساب النسب والمؤشرات للمتغيرات الضابطة لكل قطاع من قطاعات الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية .

3.4 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ويبلغ عدد هذه الشركات 49 شركة حتى شهر 7 للعام 2016 حيث تم توزيع أداة الدراسة عليهم بواقع استبانة واحدة لكل شركة و تم استرداد 34 استبيان وبذلك تكون نسبة الاسترداد 69.3%.

3.5 عينة الدراسة :

تم اتباع العينة العشوائية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية البالغ عددها (49) شركة من خلال توزيع الاستبانة على الشركات وقد تم استرداد (34) استبانة ، وقد قامت الباحثة بعمل تحليل محتوى للتقارير المالية لكافة الشركات المدرجة في سوق فلسطين والبالغ عددها (49) تقرير لغرض الوصول الى نتائج دقيقة والجدول (3.1) وصف للبيانات العامة لعينة الدراسة.

جدول رقم (3.1) :خصائص عينة الدراسة(المبحوثين)

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	33	97.1
	أنثى	1	2.9
	المجموع	34	100.0
العمر	من 25-35	8	23.5
	من 36-45	21	61.8
	أكثر من 45	5	14.7
	المجموع	34	100.0
المؤهل العلمي	دبلوم	2	5.9

	بكالوريوس	22	64.7
	ماجستير	9	26.5
	غير ذلك	1	2.9
	المجموع	34	100.0
المسمى الوظيفي	مدير	15	44.1
	نائب مدير	11	32.4
	محاسب	5	14.7
	أخرى	3	8.8
	المجموع	34	100.0
التخصص	إدارة	23	67.6
	محاسبة	6	17.6
	مالية	3	8.8
	أخرى	2	5.9
	المجموع	34	100.0

يلاحظ من الجدول السابق أنه فيما يتعلق بمتغير الجنس فقد شكلت فئة الذكور ما نسبته 97.1 % و شكلت فئة الإناث ما نسبته 2.9 % من إجمالي عدد المبحوثين. فيما يتعلق بمتغير العمر فقد شكلت فئة (من 25–35) ما نسبته 23.5 % و شكلت فئة (من 36–45) ما نسبته 61.8 % و شكلت فئة (أكثر من 45) ما نسبته 14.7 % من إجمالي عدد المبحوثين. فيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي فقد شكلت فئة (دبلوم) ما نسبته 5.9 % و شكلت فئة (بكالوريوس) ما نسبته 64.7 % و شكلت فئة (ماجستير) ما نسبته 26.5 % و شكلت فئة (غير ذلك) ما نسبته 2.9 % من إجمالي عدد المبحوثين. فيما يتعلق بمتغير المسمى الوظيفي فقد شكلت فئة (مدير) ما نسبته 44.1 % و شكلت فئة (نائب مدير) ما نسبته 32.4 % و شكلت فئة (محاسب) ما نسبته 14.7 % و شكلت فئة (أخرى) ما نسبته 8.8 % من إجمالي عدد المبحوثين. فيما يتعلق بمتغير التخصص فقد شكلت فئة (إدارة) ما نسبته 67.6 % و شكلت فئة (محاسبة) ما نسبته 17.6 % و شكلت فئة (مالية) ما نسبته 8.8 % و شكلت فئة

(مسمى أخرى) ما نسبته 5.9 % من إجمالي عدد المبحوثين، وذلك يتناسب مع محاور موضوع الدراسة ويعزز من ادراكهم لأهمية موضوع الدراسة ويجعل اجاباتهم أكثر دقة .

3.5أدوات الدراسة:

3.5.1 الاستبانة

استخدمت الباحثة أداة الاستبيان لدراسة تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية والتي تكونت من 80 فقرة مقسمة إلى 11 محور، وتتدرج الإجابة على الفقرات كالتالي:

1- وجود اساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ، فقرات الاستبانة من (1-9)

2- توفر مقومات حماية حقوق المساهمين ، فقرات الاستبانة من (10-21)

3- توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين ، فقرات الاستبانة من (22-31)

4- توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة، فقرات الاستبانة من (32-38)

5- توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح، فقرات الاستبانة من (39-47)

6- توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة فقرات الاستبانة من (48-52)

7- المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع فقرات الاستبانة من (53-58)

8- المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء فقرات الاستبانة من (59-64)

9- المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين فقرات الاستبانة من (65-69)

10- المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة فقرات الاستبانة من (70-75)

11- المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين فقرات الاستبانة من (76-81)

وبالاضافة الى الاستبانة في قياس المسؤولية الاجتماعية تم استخدام اسلوب تحليل المحتوى بغرض الوصول الى نتائج دقيقة .

3.5.2 تحليل المحتوى للتقارير المالية عن طريق مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Social Disclosure Index (SDI

بالرجوع الى الدراسات السابقة (Al,kababji, 2014) والقوانين التي تطرقت لبعض عناصر المسؤولية الاجتماعية تم بناء مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

ومن ثم تمت مراجعة التقارير السنوية للعام 2016 للشركات عينة الدراسة لمعرفة مدى افصاح هذه الشركات عن العناصر التي تضمنها المؤشر .

وصف مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية : يتكون مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من أربعة مؤشرات رئيسية يتفرع عنها عدد من العناصر التفصيلية أما المؤشرات فهي:

1- الإفصاح عما تقدمه الشركة للموظفين، حيث يندرج تحت هذا البند جميع ما يتعلق بالموظفين من برامج تدريب وتطوير العاملين، عدد العاملين الذي تم تدربهم، وتطبيق نظم الصحة، والسلامة، والخدمات الصحية للعاملين، والمشاركة بقرارات التطوير، وبرنامج تحفيزي لتمليك الاسهم، و صندوق التوفير والادخار للرواتب الاضافية، والمكافآت والتأمين الطبي، والسلامة المهنية، وتعويض نهاية الخدمة، والتدريب وقروض الإسكان .

2- الإفصاح عما تقدمه الشركة للمجتمع المحلي، ويندرج تحت هذا البند تدريب و تأهيل خريجين جدد، ودعم المؤسسات التعليمية والثقافية. ودعم الخدمات والمؤسسات الخاصة بالرعاية الصحية. ودعم الانشطة الرياضية والترفيهية، والتبرعات والمساهمات الخيرية، و توظيف ذوي الاحتياجات لخاصة.

3- الافصاح عن المنتج المحلي والعملاء ، ويندرج تحت هذا البند اتاحة معلومات عن جودة المنتج والخدمات، وتوفر نظم لخدمة العملاء، وارضاءهم وتمويل وتطبيق ابحاث لتطوير المنتج .

4- الافصاح عن حماية البيئة ، ويندرج تحت هذا البند مكافحة التلوث، والحفاظ على الموارد الطبيعية، و تجميل البيئة، و حملات التوعية للحفاظ على البيئة .

طريقة قياس مستوى الإفصاح الكلي للمسؤولية الاجتماعية :

لقياس مستوى الإفصاح الكلي للمسؤولية الاجتماعية تم استخدام طريقة المؤشر غير المرجح Unweighted Index حيث تم اعطاء 0 صفر للشركات التي لم تفصح واعطاء الرقم 1 واحد للشركات التي افصحت وذلك من خلال الرجوع للدراسات السابقة التي استخدمت نفس اسلوب الدراسة مثل دراسة (Al-Kababji, 2014) .

والمؤشر غير المرجح يقيس نسبة قيمة عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها مقسوما على العناصر الكلية التي يتضمنها مؤشر الافصاح. وحسب هذه الطريقة فان كل بند في المؤشر يعتبر متساوي الاهمية للمستخدم العادي.

وبالتالي فان نموذج الإفصاح لمؤشر المسؤولية الاجتماعية يقيس الإفصاح الكلي للشركة كمايلي

$$TD = \sum_{i=1}^{n} di$$

حيث

TD=Total Disclosure الإفصاح الكلي

D يعبر عن عناصر المسؤولية الاجتماعية

بحيث يكون 1 اذا افصحت الشركة ويكون 0 صفرا اذا لم تفصح.

3.5.3 القوائم المالية : تم الرجوع الى القوائم المالية الخاصة بالشركات المساهمة العامة للعام (2016) من موقع فلسطين (www.pex.ps) لحساب النسب المالية الخاصة بالمتغيرات الضابطة .

وحدّدت الباحثة مجموعةً من النسب المالية الخاصّة بعام (2016) كمؤشّرات ضابطة وكانت كما يأتي:

نوع شركة التدقيق : والمقصود بذلك حجم شركات التدقيق الخارجية اذا كانت من الشركات المحلية أو الشركات العالمية الكبرى والمعروفة ب(Big 4)وتم قياسها بأعطاء رقم 1

لشركات التدقيق ضمن Big 4 ، واعطاء رقم 0 للشركات الأخرى، والشركات العالمية ال (Big 4) هي :

1. Deloitte and touch
2. Ernst and young
3. Pricewaterhousecoopers
4. Klynveld Peat Marwick Goerdeler

نوع القطاع:

نوع القطاع الذي تنتمي اليه الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية سواء كان قطاع خدمات، أو قطاع تأمين، أو قطاع البنوك والخدمات المالية، أو قطاع الصناعة، أو قطاع استثمار.

العائد على الأصول (ROA):

ويقيس الفعالية الكلّية للشّركة في تحقيق الربح من خلال الأصول الموجودة لديها؛ إذ يبيّن قدرة المؤسّسة على استثمار الأصول التي تمتلكها في توليد الأرباح العائد على الأصول بأنه صافي الربح مقسوماً على متوسّط إجماليّ الأصول، ويمكن التعبير عنه رياضيًّا كما يلي:

العائد على الأصول = صافي الربح / متوسّط إجماليّ الأصول

العائد على الاستثمار "ROI"

مقياس مالي يستخدم لقياس الربحية من خيار استثماري معين، أو المقارنة بين عدة خيارات استثمارية. ويقوم هذا المقياس بحساب حجم العائد من استثمار معين بالمقارنة مع كلفة هذا الاستثمار، ويمكن التعبير عنه رياضيا كما يلي :

العائد على الأستثمار = صافي الربح / على إجمالي الأصول

جدول (3.2) خصائص عينة الدراسة(الشركات):

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
القطاعات	البنوك	6	17.6
	التأمين	5	14.7
	الاستثمار	8	23.5
	الصناعة	8	23.5
	الخدمات	7	20.6
	المجموع	34	100.0
نوع شركة التدقيق	شركة تدقيق محلية	9	26.5
	شركة تدقيق عالمية	25	73.5
	المجموع	34	100.0

يلاحظ من الجدول السابق أنه فيما يتعلق بمتغير القطاعات فقد شكلت فئة (البنوك) ما نسبته 17.6 % و شكلت فئة (التأمين) ما نسبته 14.7 % و شكلت فئة (الاستثمار) ما نسبته 23.5 % و شكلت فئة (الصناعة) ما نسبته 23.5 % و شكلت فئة (الخدمات) ما نسبته 20.6 % من إجمالي عدد الشركات. فيما يتعلق بمتغير نوع شركة التدقيق فقد شكلت فئة (شركة تدقيق محلية) ما نسبته 26.5 % و شكلت فئة (شركة تدقيق عالمية) ما نسبته 73.5 % من إجمالي عدد الشركات.

الجدول رقم (3.3) يوضح متوسطات العائد على الأصول والعائد على الاستثمار للشركات:

المتغير	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العائد على الاصول	0.01	23.00	3.68	5.31
العائد على الاستثمار	0.01	34.00	7.36	7.04

بلغ متوسط قيم العائد على الأصول للشركات(3.68) واعلى قيمة له بلغت 23 مقابل أدنى قيمة 0.01، كما بلغ متوسط قيم العائد على الاستثمار(7.36) واعلى قيمة بلغت 34 مقابل أدنى قيمة له وهي 0.01.

3.6 ثبات الأداة الاستبانة

ثبات أداة الدراسة يعبر عن مدى تجانس و تناسق(اتساق) إجابات المبحوثين على فقرات وعبارات أداة الدراسة ومدى دقة إجاباتهم، وبالتالي أن تعطي أداة الدراسة النتائج نفسها إذا أعيد تطبيقها على عينة أخرى مماثلة في نفس الظروف. لذلك و لقياس ثبات أداة الدراسة تم قياس الثبات لمجالات أداة الدراسة بالإضافة إلى الدرجة الكلية للمجالات والفقرات باستخدام معاملات الثبات كرونباخ ألفا وكانت النتائج على النحو التالي :

جدول رقم(3.4) : معاملات الثبات

المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	9	0.87
توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	12	0.88
توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين	10	0.83

توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة (المساهمين، الدائنين)	7	0.77
توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	9	0.93
توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة	5	0.83
الدرجة الكلية لحوكمة الشركات	52	0.96
المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع	6	0.92
المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء	6	0.93
المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين	5	0.77
المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة	6	0.97
المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين	5	0.92
الدرجة الكلية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	28	0.97
الدرجة الكلية	80	0.98

كما يتضح من الجدول السابق، بلغت قيمة معامل الثبات لمجال حوكمة الشركات(0.96)، كما بلغت قيمة معامل الثبات لمجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية(0.97)، كما بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (0.98)، مما يدل على أن أداة الدراسة الحالية قادرة على إعادة إنتاج 98% من البيانات و النتائج الحالية فيما لو تم إعادة القياس والبحث واستخدامها مرة أخرى بنفس الظروف، وهذه القيم اعتبرت مناسبة لأغراض الدراسة والأهداف التي وضعت هذه المجالات وفقراتها من أجلها.

3.7 صدق الأداة

للارتقاء بمستوى الاستبيان ولضمان تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها، تمت مراجعتها وتحكيمها من قبل عدد من الأكاديميين والمتخصصين في مجال الدراسة انظر ملحق رقم (2) ، كما تم استشارة اختصاصيين في مجال الإحصاء من أجل عملية إدخال البيانات وتحليلها. وفي ضوء ملاحظات المحكمين تم تعديل بعض عبارات الاستبيان كي تصبح أكثر وضوحاً من حيث الصياغة وانتماءها للمحاور التي تندرج تحتها.

من ناحية أخرى تم حساب معاملات الاستخراج بطريقة التحليل العاملي، والتي تعبر عن قوة العلاقة بين كل فقرة من فقرات محاور ومجالات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لذلك المحور الذي تنتمي إليه الفقرة، وتعتبر أداة الدراسة بأنها تتمتع بدرجة صدق عالي عندما تكون جميع أو معظم معاملات الاستخراج أكبر من 0.5، وبالتالي يدل على زيادة الاتساق أو التناسق الداخلي للفقرات داخل هذا المجال أو المحور. و يتضح من الجدول أدناه بأن معظم معاملات الاستخراج أعلى من 0.5 فيما يتعلق بأداة الدراسة المستخدمة مما يدل على تمتع أداة الدراسة بصدق عالي وأن أداة الدراسة المستخدمة قادرة بدرجة مرتفعة على تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، والجدول التالي يوضح نتائج معاملات الاستخراج.

جدول (3.5) مصفوفة قيم معاملات الاستخراج لمجالات أداة الدراسة

المجال	معاملات الاستخراج (القيمة العظمى –القيمة الصغرى)	الفقرات التي معاملها أقل من 0.5
وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	0.67-0.87	----
توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	0.60-0.84	----
توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين	0.59-0.94	----
توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة (المساهمين، الدائنين)	0.57-0.91	----

توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	0.36-0.78	الفقرة 43
توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة	0.45-0.79	الفقرة 49
الدرجة الكلية لحوكمة الشركات	0.72-0.97	----
المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع	0.48-0.84	الفقرة 57
المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء	0.51-0.88	----
المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين	0.59-0.9	----
المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة	0.83-0.93	----
المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين	0.71-0.89	----
الدرجة الكلية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	0.58-0.96	----
الدرجة الكلية	0.81-0.98	----

3.8 المعالجة الإحصائية

بعد جمع بيانات الدراسة، قامت الباحثة بمراجعتها تمهيدا لإدخالها إلى الحاسوب وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقام معينة أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية حيث أعطيت الإجابة موافق بشدة 5 درجات، والإجابة موافق 4 درجات، والإجابة محايد 3 درجات، والإجابة معارض درجتين، أما الإجابة معارض بشدة فقد أعطيت درجة واحدة على مقياس ليكرت الخماسي بحيث كلما زادت الدرجة زادت درجة استجابات المبحوثين نحو تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .

وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخراج الأعداد والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقد تم فحص فرضيات الدراسة عن طريق تحليل الانحدار المتعدد(انحدار التل) والانحدار البسيط، واختبار تحليل التباين الأحادي واختبارات للعينات المستقلة، وتم استخدام معادلة الثبات كرونباخ ألفا لفحص ثبات أداة الدراسة وأسلوب التحليل العاملي لفحص صدق أداة الدراسة، وذلك باستخدام الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS .

3.9 مفتاح التصحيح

بعد إعطاء اتجاهات أفراد العينة أرقاما تمثل أوزانا لاتجاهاتهم من (1 _ 5)، تم حساب فرق أدنى قيمة وهي 1 من أعلى قيمة وهي 5 = 4 وهو ما يسمى المدى، ثم تم قسمة قيمة المدى على عدد المجالات المطلوبة في الحكم على النتائج وهو 5 ليصبح الناتج = 5/4 = 0.8، وبالتالي نستمر في زيادة هذه القيمة ابتداء من أدنى قيمة وذلك لإعطاء الفترات الخاصة بتحديد الحالة أو الاتجاه بالاعتماد على الوسط الحسابي، والجدول رقم (3.6) يوضح ذلك :

جدول (3.6):مفتاح التصحيح الخماسي

الوسط الحسابي	الحالة
أقل من 1.8	منخفضة جدا
من 1.8 _ أقل من 2.6	منخفضة
من 2.6 _ أقل من 3.4	متوسطة
من 3.4 _ أقل من 4.2	مرتفعة
من 4.2 فأكثر	مرتفعة جدا

3.10مستويات الإفصاح حسب نموذج الشركات في فلسطين :

يركز هذا القسم على قياس وتحليل مدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتاعية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية . في الدراسات التي تمت مراجعتها مثل دراسة (Al,kababji, 2014) كان مؤشر الكشف أعد من أجل قياس مدى الكشف عن الافصاح عن المسؤولية الاجتاعية التقارير السنوية للشركات قيد الدراسة . وقد تم الحصول على النتيجة التي حصلت عليها جميع الشركات في العينة.

الجدول رقم (3.7) التالي يبين : الاحصاء الوصفي للافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الفلسطينية

معدل الإفصاح الكلي	%23.9
الانحراف المعياري	8.9
اعلى معدل افصاح كلي بين الشركات	%85
اقل معدل إفصاح كلي بين الشركات	%0

أظهرت النتائج أن معدل أو نسبة مستوى الافصاح الكلي لدى الشركات عينة الدراسة في جميع المجالات 24% تقريبا، وكانت أعلى نسبة إفصاح للشركات 85%(بنك فلسطين) وأدنى نسبة 0% لعدة شركات.

وسيعرض الجدول التالي عدد الشركات التي افصحت عن كل عنصر من عناصر المسؤولية الاجتماعية ومعدل الافصاح عن كل عنصر :

جدول رقم (3.8) معدل الافصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية

	المؤشر	عدد الشركات التي افصحت	معدل الافصاح
الموارد البشرية	**برامج تدريب وتطوير العاملين**	**22**	**%44.8**

	عدد العاملين الذي تم تدريبهم	9	%18.3
	تطبيق نظم الصحة والسلامة	8	%16.3
	الخدمات الصحية للعاملين	36	%73.4
	المشاركة بقرارات التطوير	1	%2.1
	برنامج تحفيزي لتمليك الاسهم	1	%2.1
	صندوق التوفير والادخار	22	%44.8
المجتمع المحلي	تدريب تاهيل خريجين جدد	13	%26.5
	دعم المؤسسات التعليمات والثقافية	18	%36.7
	دعم الخدمات والمؤسسات الخاصة بالرعاية الصحية	15	%30.6
	دعم الانشطة الرياضية والترفيهية	14	%28.5
	التبرعات والمساهمات الخيرية	26	%53
	توظيف ذوي الاحتياجات لخاصة	3	%6.1
المنتج والعملاء	اتاحة معلومات عن جودة المنتج والخدمات	7	%14.2
	توفر نظم لخدمة العملاء وارضاءهم	11	%22.4
	تمويل وتطبيق ابحاث لتطوير المنتج	4	%8.1
حماية البيئة	مكافحة التلوث	5	%10.2
	الحفاظ على الموارد الطبيعية	8	%16.3
	تجميل البيئة	4	%8.1
	حملات التوعية للحفاظ على البيئة	7	%14.2

المؤشر الخاص بمجال الموارد البشرية :يحتوي على 7 عناصر من عناصر المسؤولية الاجتماعية، وقد أظهرت النتائج أن هناك تفاوتاً في مستوى إفصاح الشركات عينة الدراسة في مجال الموارد البشرية، فقد افصحت 36 شركة عن الخدمات الصحية للعاملين أي ما نسبته 73.4% من إجمالي الشركات البالغ 49 شركة، وهي أعلى نسبة إفصاح للشركات في هذا المجال ، يليها الافصاح عن برامج تدريب وتطوير العاملين ، وصندوق التوفير والادخار فقد أفصحت 22 شركة أي ما نسبته 44٪ ، يليها عدد العاملين الذين تم تدريبهم فقد افصحت 9 شركات أي ما نسبته 18% ، يليها تطبيق نظم الصحة والسلامة فقد افصحت 8 شركات أي ما نسبته 16% ، في حين افصحت شركة واحدة فقط عن المشاركة بقرارات التطوير ، وبرنامج تحفيزي لتمليك الاسهم أي ما نسبته 2% .

يظهر الجدول اعلاه وبوضوح ضعف المسؤولية الإجتماعية اتجاه الموظفين، غياب برامج تحفيزية لتمليك الموظفين بعض اسهم الشركات، او ضمان الأمن الوظيفي لهم. وهذا امر طبيعي في منطقة لا تمتلك فيها النقابات العمالية او المهنية من قوة ما يمكنها من حماية اعضائها والدفاع عن حقوقهم بما في ذلك الإفصاح عن انشطة الشركة وبرامجها المتعلقة بموظفيهااضافة الى ذلك، لا تزال معظم الشركات تنظر للموظفين كوسيلة او اداه تساعدها على القيام بانشطتها التشغيلية وتحقيق عوائد اعلى للمساهمين وليس كشراء في النمو والتطور.

1- المؤشر الخاص بمجال المجتمع المحلي :يحتوي على 6 عناصر ويلاحظ من النتائج أن إفصاح الشركات عن عنصر التبرعات والمساهمات تصدر أعلى النسب المئوية للإفصاح حيث بلغت نسبة الإفصاح عنه 53% من الشركات، يليه الإفصاح عن عنصر دعم المؤسسات التعليمية والثقافية بنسبة 36% ، يليه دعم الخدمات والمؤسسات الخاصة بالرعاية الصحية بنسبة 30% ، يليه دعم الانشطة الرياضية والترفيهية بنسبة 28% ، يليه تدريب الخريجين الجدد بنسبة 26% بينما أظهرت النتائج أن هناك ضعفاً شديداً في أداء الشركات الاجتماعي فيما يتعلق بالإفصاح عن توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة حيث كانت نسبة الافصاح 6% فقط .

يظهر الجدول اعلاه مستوى مرتفع من افصاح الشركات عن تقديم المساعدات العينية والمادية للحالات الإنسانية، وهذه نتيجة منطقية ومتوقعة اذا ما اخذ بعين الاعتبار ان معظم انشطة الشركات في الدول العربية اتجاه المجتمعات المحلية تتمثل بمساعدات مادية او عينية. ولذلك يوجد حاجة ماسة الى تغيير المفاهيم السائدة عن المسؤولية الاجتماعية بما يضمن قيام الشركات بأنشطة ذات طابع تنموي مستدام يتم من خلالها تلبية حاجة المجتمع المحلي والبيئة من خلال انشطة ذات فعالية و تحقق اهداف تنموية.

ونظرا لعدم الاستقرار السياسي ووجود الشركات في مجمع يمتاز بالتعدد الحزبي والديني، فانه من غير المستغرب عدم قيام الشركات بالإفصاح عن الدعم المادي الذي تقدمه في المناسبات الدينية والوطنية بنفس مستوى الإفصاح عن الدعم المقدم للحالات الإنسانية

2- المؤشر الخاص بمجال المنتج والعملاء: ويتفرع إلى (3) عناصر، تصدرت المعلومات المتاحة عن جودة المنتج وسلامته المرتبة الأولى من حيث إفصاح الشركات في هذا المجال، حيث بلغت النسبة المئوية للإفصاح عنها (22.4%) ، يليه اتاحة معلومات عن جودة المنتج والخدمات بنسبة (14%) ، في حين أظهرت النتائج ضعفاً ملحوظاً فيما يتعلق في تمويل وتطبيق ابحاث لتطوير المنتج حيث بلغت النسبة المئوية للإفصاح عنه (8%).

يظهر الجدول اعلاه النمط التقليدي لتعامل الشركات مع العملاء، جودة و تطوير المنتجات، والقيام بالأنشطة التسويقية، وجميعها تستند على المفاهيم والنظريات الكلاسيكية لضمان نجاح ونمو الأنشطة التجارية ذات الطابع التنافسي. الا ان هذه الإفصاحات قد تكون غير كافية وغير فعالة في حال كانت الشركة ذات طابع احتكاري او اقل تنافسية مما يستوجب تطوير الإفصاحات بشكل يضمن قيام مثل هذه الشركات بمسؤولياتها اتجاه البيئة والمجتمع بما فيهم العملاء.

3- المؤشر الخاص بمجال حماية البيئة: ويتفرع إلى (٤) عناصر، ويلاحظ أن العنصر الخاص بإفصاح الشركات عن الحفاظ على الموارد الطبيعية جاء في المرتبة الأولى حيث بلغت النسبة المئوية للإفصاح عنه (16%) من الشركات ، ويليه حملات التوعية للحفاظ

على البيئة بنسبة (14%) ، ويليه مكافحة التلوث بنسبة (10%) ، بينما أظهرت النتائج ضعفاً شديداً في إفصاح الشركات عن عنصر المشاركة في تجميل البيئة بنسبة (8%) .

يظهر الجدول اعلاه ضعف المسؤولية الإجتماعية اتجاه البيئة، ولعل ذلك يعود لغياب او حداثة القوانين ذات الصلة، وعدم اعطاء هذه القضية ما تستحقه من اهتمام، اضافة الى غياب الوعي المجتمعي. ولا شك بان المسؤولية الإجتماعية اتجاه البيئة لن تكون ذات جدوى وفاعلية في حال عجز القوانين ذات الصلة وغياب الوعي لدى جميع مكونات المجتمع وعدم معرفتهم بالسؤوليات المناطة بهم اتجاه البيئة بما في ذلك قيامهم بمراقبة مدى التزام الشركات بمسؤوليتها المجتمعية اتجاه البيئة وتبنيها برامج تهدف للحفاظ على وتحسين البيئة.

وسيعرض الجدول أدناه معدل الافصاح عن مؤشرات المسؤولية الاجتاعية للشركات حسب نوع القطاع للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .

جدول رقم (3.9) معدل الافصاح عن مؤشرات المسؤولية الاجتماعية في القطاعات الفلسطينية

	عدد الشركات بكل قطاع	مؤشر الموارد البشرية	مؤشر المجتمع المحلي	مؤشر المنتج والعملاء	مؤشر حماية البيئة
قطاع البنوك	6	50%	60%	50%	29%
قطاع الخدمات	11	20%	20%	20%	16%
قطاع الصناعة	14	30%	30%	0%	3.6%
قطاع الاستثمار	11	20%	20%	0%	11%
قطاع التأمين	7	30%	20%	20%	11%

وقد اظهرت النتائج ان أعلى نسبة افصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية كانت في قطاع البنوك بنسبة (60%) لمؤشر المجتمع المحلي و (50%) لمؤشر الموارد البشرية ومؤشر المنتج والعملاء ، و (29%) لمؤشر حماية البيئة . وقد يعود سبب افصاح البنوك عن المسؤولية الاجتماعية كنوع من انواع المنافسة لجذب المستثمرين والعملاء وبالتالي زيادة الأرباح .

واظهرت النتائج ايضا ان قل نسبة افصاح كانت عند قطاعي الصناعة والاستثمار بما يتعلق في مؤشر المنتج والعملاء حيث لم تفصح اي شركة من القطاعين عن أي عنصر من عناصر الافصاح في هذا المجال ، وايضا لم يفصح قطاع الصناعة سوى نسبة (3.6) عن مؤشر حماية البيئة ، وقد يرجع ذلك الى ضعف ثقافة الشركات في هذين القطاعين بالقضايا البيئية والاجتماعية ، وغياب الممارسة التنظيمية بما تمثله من خطط وأهداف .

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة

في هذا الفصل سوف يتم التحقق من أهداف هذه الدراسة وذلك عن طريق المعالجة الاحصائية (باستخدام برنامج المعالجات الاحصائية SPSS) لمجموعة البيانات الأولية التي تم جمعها من المجتمع المبحوث باستخدام اداة الدراسة والتي تمثلت في استبيان تم تخصيصه لهذا الغرض. حيث سيتم استعراض ابرز النتائج الاحصائية المتعلقة بتطبيق حوكمة الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية وذلك باستخدام تقنيات احصائية مناسبة يتم اختيارها وفق شروط وظروف محددة بالاضافة الى استخراج بعض المقاييس الاساسية مثل الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية التي تستخدم في وصف ابرز محاور وبنود الاستمارة المستخدمة في الدراسة.

هذا الفصل يقسم الى قسمين رئيسين:

1- القسم الأول فهو مخصص للاجابة على اسئلة الدراسة، حيث سيتم استعراض النتائج الخاصة بأسئلة الدراسة

2- اما في القسم الثاني سوف يتم فحص فرضيات الدراسة حسب ما جاءت في الجزء النظري وذلك باستخدام الفحوصات الاحصائية المناسبة.

4.1 القسم الأول : أسئلة الدراسة

4.1.1 السؤال الأول : ما مدى تأثير وجود اساس محكم وفعال لحوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ؟

الجدول التالي يبين النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان المتعلقة بمجال وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة:

الجدول رقم(4.1): يوضح النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.

الرقم	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
.1	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات الاجتماعية مع ضمان تحقيق مصالح ذوي العلاقة في الشركة	3.91	0.67	78.2%	مرتفعة
.2	تعمل إدارة السوق المالي على رفع مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية التي تفصح عنها الشركة تجاه البيئة	3.82	0.76	76.5%	مرتفعة
.3	تقوم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بالإفصاح عن المعلومات بصفة دورية ومنتظمة تتعلق بالبيئة والمجتمع المحلي	3.79	0.77	75.9%	مرتفعة
.4	يتوفر هيكل تنظيمي يوضح تحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطبيق الحوكمة	3.74	0.99	74.7%	مرتفعة
.5	تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع قوانين الشركات المعمول بها	3.59	0.86	71.8%	مرتفعة
.6	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة للأداء الاداري والمالي في الشركات	3.56	0.96	71.2%	مرتفعة
.7	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في شركات المساهمة العامة	3.44	0.82	68.8%	مرتفعة
.8	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية في السوق بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة	3.35	0.95	67.1%	متوسطة
.9	تتوافق المتطلبات المجتمعية والبيئية مع قوانين الشركات المعمول بها	3.32	1.04	66.5%	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.61	0.61	72.3%	مرتفعة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة مرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجات الوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(3.61) والانحراف المعياري الكلي مقداره(0.61) بوزن نسبي(72.3%)، مما يدل على أن درجة وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة مرتفعة.

ورتبت فقرات الأداة ترتيبا تنازليا حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات : الفقرة (تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات الاجتماعية مع ضمان تحقيق مصالح ذوي العلاقة في الشركة) بمتوسط حسابي مقداره (3.91) وانحراف معياري مقداره (0.67).

في حين كانت أدنى الفقرات : الفقرة (تتوافق المتطلبات المجتمعية والبيئية مع قوانين الشركات المعمول بها) بمتوسط حسابي مقداره (3.32) وانحراف معياري مقداره (1.04).

بالنظر الى الجدول اعلاه، يتبين ان لدى المبحوثين قناعة بوجود اساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بشكل عام. يستثنى من ذلك ما يراه المبحوثين من ضرورة قيام الهيئات الإشرافية والرقابة بتطوير الأسلوب والطريقة التي تتبعها لتنفيذ متطلبات الحوكمة. وقد يرجع السبب في وجود مثل هذا الرأي الى حداثة مفهوم الحوكمة في المنطقة عموما، وفي فلسطين خصوصا، وعدم توفر كوادر تمتلك الخبرة او المؤهلات في هذا المجال.

بالرغم من ارتفاع قناعة المبحوثين حيال توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات الاجتماعية مع ضمان تحقيق مصالح ذوي العلاقة في الشركة، يرى المبحوثين وجود حاجة الى تطوير قوانين الشركات المعمول بها وذلك من حيث توافقها مع المتطلبات المجتمعية والبيئية. قد يكون سبب وجود هذا الراي هو عدم وجود نصوص ومتطلبات واضحة تظهر مسؤولية الشركات اتجاه المتطلبات الإجتماعية والبيئية.

4.1.2 السؤال الثاني : ما مدى تأثير توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى سوق فلسطين للأوراق المالية ؟

والجدول التالي يبين النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان المتعلقة بمجال توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين:

الجدول رقم(4.2): يوضح النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين.

الرقم	توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
.10	يشارك المساهمون في اتخاذ قرار بزيادة رأس المال للشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة	4.00	0.49	80.0%	مرتفعة
.11	يحق للمساهمين الاضطلاع على إجراءات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	3.97	0.46	79.4%	مرتفعة
.12	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة	3.97	0.52	79.4%	مرتفعة
.13	توجد آلية سهلة في نقل وتحويل ملكية الأسهم بين المساهمين	3.91	0.62	78.2%	مرتفعة
.14	يطلع المساهمون على جميع العمليات الرئيسية والهامة التي تقوم بها الشركة والمتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	3.91	0.51	78.2%	مرتفعة
.15	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في الاجتماعات بشكل عادل في كل ما يتعلق بالمسؤولية تجاه المجتمع أو البيئة أو الموظفين	3.88	0.54	77.6%	مرتفعة

.16	يشارك المساهمون في إجراء أية تعديلات على النظام الأساسي في الشركة بما قد يحافظ على البيئة	3.74	0.75	74.7%	مرتفعة
.17	يشارك المساهمون في اتخاذ اجراءات الانتخابات والعزل	3.71	0.68	74.1%	مرتفعة
.18	يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بأنشطة الشركة تجاه البيئة بصورة دورية ومنتظمة وبسهولة	3.71	0.84	74.1%	مرتفعة
.19	يوفر قانون السوق عناصر الكفاءة والشفافية عند قيامه بوظائفه في الرقابة على افصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية	3.65	0.69	72.9%	مرتفعة
.20	تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن العملاء والموظفين	3.50	0.90	70.0%	مرتفعة
.21	يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤثر على الشركة	3.41	0.92	68.2%	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.78	0.45	75.6%	مرتفعة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين مرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجات الوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(3.78) والانحراف المعياري الكلي مقداره(0.45) بوزن نسبي(75.6%)، مما يدل على أن درجة توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين مرتفعة.

ورتبت فقرات الأداة ترتيبا تنازليا حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات : الفقرة (يشارك المساهمون في اتخاذ قرار بزيادة رأس المال للشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة) بمتوسط حسابي مقداره (4) وانحراف معياري مقداره (0.49).

في حين كانت أدنى الفقرات : الفقرة (يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤثر على الشركة) بمتوسط حسابي مقداره (3.41) وانحراف معياري مقداره (0.92).

يستنتج من الجدول اعلاه وجود قناعة كبيرة لدى المبحوثين بأهمية اطلاع المساهمين بمسؤولياتهم حيال برامج وانشطة الشركات اتجاه المجتمع والبيئة. قد تستند هذه الأهمية على ما يراه المبحوثين من حقوق ممنوحة للمساهمين سواء حقهم في الاطلاع على و الحصول على معلومات تخص انشطة الشركات اتجاه المجتمع والبيئة الى حق المشاركة والتصويت في الاجتماعات في الاجتماعات بشكل عادل في كل ما يتعلق بالمسؤولية تجاه المجتمع أو البيئة أو الموظفين.

4.1.3 السؤال الثالث : ما مدى تأثير توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية :

الجدول التالي يبين النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان المتعلقة بمجال توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين:

الجدول رقم(4.3): يوضح النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين.

الرقم	توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
.22	المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم المتعلقة بالبيئة	4.03	0.39	80.6%	مرتفعة
.23	يتم معاملة جميع المساهمين وفق أسس وقواعد واضحة وثابتة	3.97	0.39	79.4%	مرتفعة
.24	تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات للمساهمين من تحقيق المساواة لكل المساهمين	3.97	0.39	79.4%	مرتفعة

.25	يحق للمساهمين الحصول على معلومات حول المجتمع المحلي وحقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم	3.97	0.46	79.4%	مرتفعة
.26	يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة	3.79	0.64	75.9%	مرتفعة
.27	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية في ما يتعلق بالواجبات تجاه البيئة والمجتمع المحلي	3.76	0.78	75.3%	مرتفعة
.28	تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين والمجتمع المحلي	3.74	0.62	74.7%	مرتفعة
.29	تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين بكل من يتعلق بدورها تجاه البيئة	3.74	0.67	74.7%	مرتفعة
.30	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية	3.71	0.76	74.1%	مرتفعة
.31	يوجد وسائل لإزالة المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود	3.32	0.91	66.5%	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.80	0.39	76.0%	مرتفعة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين مرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجات الوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(3.8) والانحراف المعياري الكلي مقداره(0.39) بوزن نسبي(76%)، مما يدل على أن درجة توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين مرتفعة.

ورتبت فقرات الأداة ترتيبا تنازليا حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات : الفقرة (المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم المتعلقة بالبيئة) بمتوسط حسابي مقداره (4.03) وانحراف معياري مقداره (0.39).

في حين كانت أدنى الفقرات : الفقرة (يوجد وسائل لإزالة المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود) بمتوسط حسابي مقداره (3.32) وانحراف معياري مقداره (0.91).

يستنتج من الجدول اعلاه وجود قناعة لدى المبحوثين بان جميع المساهمين سواءا كبار او صغارا، لهم دور محوري في تفعيل انشطة الشركات اتجاه المجتمع والبيئة. حيث يرى المبحوثين ان صغار المساهمين منحوا الحقوق التي تمكنهم من الإضطلاع بدورهم في تفعيل ومراقبة أنشطة الشركة اتجاه المجتمع والبيئة كسائر الأنشطة المهمة الأخرى.

4.1.4 السؤال الرابع : ما مدى تأثير توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة (المساهمين، الدائنين) على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ؟

الجدول التالي يبين النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان المتعلقة بمجال توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة (المساهمين، الدائنين):

الجدول رقم(4.4): يوضح النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة (المساهمين، الدائنين).

الرقم	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة (المساهمين، الدائنين)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
.32	يتم تسهيل مهمات أصحاب المصالح ووفقا لأحكام القانون ودون الإضرار بالمجتمع المحلي	3.91	0.51	78.2%	مرتفعة
.33	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية بما قد يضر بهم أو بالمجتمع المحلي	3.79	0.64	75.9%	مرتفعة

.34	يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء تجاه المجتمع المحلي	3.76	0.70	75.3%	مرتفعة
.35	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم	3.62	0.74	72.4%	مرتفعة
.36	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة	3.62	0.85	72.4%	مرتفعة
.37	يتم الاجتماع مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركات	3.41	0.92	68.2%	مرتفعة
.38	يتم تصميم هيكل فعال كفء للحماية من الإعسار المالي للشركات عند المشاركة في الأنشطة البيئية	3.35	0.81	67.1%	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.64	0.49	72.8%	مرتفعة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة (المساهمين، الدائنين) مرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجات الوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(3.64) والانحراف المعياري الكلي مقداره(0.49) بوزن نسبي(72.8%)، مما يدل على أن درجة توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة (المساهمين، الدائنين) مرتفعة.

ورتبت فقرات الأداة ترتيبا تنازليا حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات : الفقرة (يتم تسهيل مهمات أصحاب المصالح ووفقا لأحكام القانون ودون الإضرار بالمجتمع المحلي) بمتوسط حسابي مقداره (3.91) وانحراف معياري مقداره (0.51).

في حين كانت أدنى الفقرات : الفقرة (يتم تصميم هيكل فعال كفء للحماية من الإعسار المالي للشركات عند المشاركة في الأنشطة البيئية) بمتوسط حسابي مقداره (3.35) وانحراف معياري مقداره (0.81).

يستنتج من الجدول اعلاه وجود تأييد مرتفع للمبحوثين حيال مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء اتجاه المجتمع المحلي، والذين هم انفسهم جزء منه. حيث انه من المؤكد ان تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في مثل هذا الأنشطة هي احد العوامل الهامة لإنجاح وضمان فعاليتها وتحقيق اهدافها.

ونستنتج أيضا وجود قناعة لدى المبحوثين بامكانية تطوير التصميم والهيكلية بحيث يضمن استمرار مثل هذا الأنشطة في حال مواجهة الشركة مشاكل مالية.

4.1.5 السؤال الخامس : ما مدى تاثير توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية ؟

الجدول التالي يبين النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان المتعلقة بمجال توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح:

الجدول رقم(4.5): يوضح النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.

الرقم	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
.39	يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين بجميع فئات الأسهم	3.91	0.67	78.2%	مرتفعة
.40	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم	3.53	0.93	70.6%	مرتفعة

.41	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	3.38	0.95	67.6%	متوسطة
.42	يتم الافصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته في المعلومات المتعلقة بالبيئة والمجتمع المحلي والعملاء والموظفين	3.24	0.99	64.7%	متوسطة
.43	يؤدي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة والمجتمع المحلي إلى اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق المساهمين	3.21	0.84	64.1%	متوسطة
.44	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة حول المساهمين أو الموظفين	3.06	1.07	61.2%	متوسطة
.45	يتم الإفصاح عن المسؤولية تجاه البيئة من خلال بنود التقرير المالي السنوي	2.97	1.09	59.4%	متوسطة
.46	يتم الإفصاح عن المسؤولية تجاه المجتمع المحلي من خلال التقرير المالي السنوي	2.94	1.10	58.8%	متوسطة
.47	يتم الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي تتبعه الإدارة من أجل تعظيم مناهجها	2.88	1.01	57.6%	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.24	0.78	64.7%	متوسطة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح مرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجات الوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(3.24) والانحراف المعياري الكلي مقداره(0.78) بوزن نسبي(64.7%)، مما يدل على أن درجة توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح متوسطة.

ورتبت فقرات الأداة ترتيبا تنازليا حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات : الفقرة (يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين بجميع فئات الأسهم) بمتوسط حسابي مقداره (3.91) وانحراف معياري مقداره (0.67).

في حين كانت أدنى الفقرات : الفقرة (يتم الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي تتبعه الإدارة من أجل تعظيم مناهجها) بمتوسط حسابي مقداره (2.88) وانحراف معياري مقداره (1.01).

يظهر الجدول اعلاه وجود فجوة ما بين مستوى الإفصاح عن ملكية الأسهم ومكافآت مجلس الإدارة وما بين تلك المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية والممارسات غير الأخلاقية، ويستدل من ذلك وجود قناعة لدى المبحوثين بالحاجة الى تحسين مستوى الإفصاح في كل ما يتعلق بالمسؤولية الإجتماعية اتجاه البيئة والمجتمع المحلي، اتباع سلوك او ممارسات غير اخلاقية وكذلك فعالية الرقابة الداخلية من حيث ادراج مثل هذه البنود ضمن نطاق عملها

4.4.6 السؤال السادس : ما مدى تأثير توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية ؟

الجدول التالي يبين النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان المتعلقة بمجال توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة:

الجدول رقم(4.6): يوضح النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة.

الرقم	توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
.48	يلتزم المجلس بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة	4.03	0.46	80.6%	مرتفعة

.49	يعمل المجلس ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف والمراقبة	3.88	0.69	77.6%	مرتفعة
.50	يتم تحديد الهدف من الإفصاح قبل البدء بالتشغيل وإجراءات العمل	3.85	0.66	77.1%	مرتفعة
.51	تقوم الشركة بتوفير وسائل الاتصال اللازمة لعملية الإفصاح	3.71	0.68	74.1%	مرتفعة
.52	يتم بذل العناية الكافية بما يحقق أفضل مصلحة للمساهمين بطريقة عادلة	3.68	0.77	73.5%	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.83	0.50	76.6%	مرتفعة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة مرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجات الوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(3.83) والانحراف المعياري الكلي مقداره(0.5) بوزن نسبي(76.6%)، مما يدل على أن درجة توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة مرتفعة.

ورتبت فقرات الأداة ترتيبا تنازليا حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات : الفقرة (يلتزم المجلس بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة) بمتوسط حسابي مقداره (4.03) وانحراف معياري مقداره (0.46).

في حين كانت أدنى الفقرات : الفقرة (يتم بذل العناية الكافية بما يحقق أفضل مصلحة للمساهمين بطريقة عادلة) بمتوسط حسابي مقداره (3.68) وانحراف معياري مقداره (0.77).

بالرغم من ان الجدول اعلاه لا يشير الى اي مسؤولية خاصة لمجلس الإدارة ذات علاقة واضحة بالمسؤولية الإجتماعية سواء اتجاه المجتمع المحلي اوالبيئة، الا ان التزام المجلس بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة والتي من ضمنها البيئة

والمجتمع المحلي يضمن اطلاع المجلس بمسؤولياته اتجاه انشطة الشركة المتعلقة بالمسؤولية اللإجتماعية.

السؤال السابع : ما مدى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ؟

الجدول رقم(4.7): يوضح النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

الرقم	المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
.53	تحرص الشركات على الإفصاح عن تقديم مساعدات عينية ومادية للحالات الإنسانية.	3.53	0.96	70.6%	مرتفعة
.54	تعمل الشركات على الإفصاح عن الدعم المادي الذي تقدمه للمشاركة في المناسبات الدينية والوطنية في المجتمع المحلي.	3.15	1.13	62.9%	متوسطة
.55	تعمل الشركات على الإفصاح عن مساهمتها في إقامة المشاريع المحلية ذات الطابع التنموي.	2.82	1.09	56.5%	متوسطة
.56	تقوم الشركات بالإفصاح عن مساهمتها في تقليل البطالة.	2.65	1.04	52.9%	متوسطة
.57	تلتزم الشركات بالإفصاح عن توفير وظائف لذوي الاحتياجات الخاصة	2.62	1.04	52.4%	متوسطة
.58	تلتزم الشركات بالإفصاح عن مساهمتها في حالة الحروب والكوارث.	2.59	0.92	51.8%	منخفضة
	الدرجة الكلية	2.89	0.88	57.8%	متوسطة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع مرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجات الوسط

الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(2.89) والانحراف المعياري الكلي مقداره(0.88) بوزن نسبي(57.8%)، مما يدل على أن درجة المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع متوسطة.

ورتبت فقرات الأداة ترتيبا تنازليا حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات : الفقرة (تحرص الشركات على الإفصاح عن تقديم مساعدات عينية ومادية للحالات الإنسانية) بمتوسط حسابي مقداره (3.53) وانحراف معياري مقداره (0.96).

في حين كانت أدنى الفقرات : الفقرة (تلتزم الشركات بالإفصاح عن مساهمتها في حالة الحروب والكوارث) بمتوسط حسابي مقداره (2.59) وانحراف معياري مقداره (0.92).

يظهر الجدول اعلاه مستوى مرتفع من افصاح الشركات عن تقديم المساعدات العينية والمادية للحالات الإنسانية، وهذه نتيجة منطقية ومتوقعة اذا ما اخذ بعين الاعتبار ان معظم انشطة الشركات في الدول العربية اتجاه المجتمعات المحلية تتمثل بمساعدات مادية او عينية. ولذلك يوجد حاجة ماسة الى تغيير المفاهيم السائدة عن المسؤولية الاجتماعية بما يضمن قيام الشركات بأنشطة ذات طابع تنموي مستدام يتم من خلالها تلبية حاجة المجتمع المحلي والبيئة من خلال انشطة ذات فعالية و تحقق اهداف تنموية.

ونظرا لعدم الاستقرار السياسي ووجود الشركات في مجمع يمتاز بالتعدد الحزبي والديني، فانه من غير المستغرب عدم قيام الشركات بالإفصاح عن الدعم المادي الذي تقدمه في المناسبات الدينية والوطنية بنفس مستوى الإفصاح عن الدعم المقدم للحالات الإنسانية .

الجدول رقم(4.8): يوضح النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء.

الرقم	المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
.59	تلتزم الشركات بالإفصاح عن الاهتمام بشكاوى العملاء والعمل على حلها بصورة عاجلة.	3.82	0.80	76.5%	مرتفعة
.60	تقوم الشركات بالإفصاح عن اهتمامها باقتراحات العملاء	3.56	0.96	71.2%	مرتفعة

	وتعمل على دراستها.				
.61	تلتزم الشركات بالإفصاح عن التعامل بشفافية مع جمعية حماية العملاء.	3.56	0.96	71.2%	مرتفعة
.62	تلتزم الشركات بالإفصاح عن الاهتمام بتقديم خدماتها بجودة عالية وأسعار مناسبة.	3.53	0.96	70.6%	مرتفعة
.63	تقوم الشركات بعمل الأبحاث التسويقية لتحديد احتياجات العملاء.	3.47	0.96	69.4%	مرتفعة
.64	تفصح الشركات عن عمل وإعداد برامج إعلامية لتنمية ثقافة العملاء حول خدماتها وطرق استعمالها.	3.29	1.03	65.9%	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.54	0.81	70.8%	مرتفعة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء مرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجات الوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(3.54) والانحراف المعياري الكلي مقداره(0.81) بوزن نسبي(70.8%)، مما يدل على أن درجة المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء مرتفعة.

ورتبت فقرات الأداة ترتيبا تنازليا حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات : الفقرة (تلتزم الشركات بالإفصاح عن الاهتمام بشكاوى العملاء والعمل على حلها بصورة عاجلة) بمتوسط حسابي مقداره (3.82) وانحراف معياري مقداره (0.8).

في حين كانت أدنى الفقرات : الفقرة (تفصح الشركات عن عمل وإعداد برامج إعلامية لتنمية ثقافة العملاء حول خدماتها وطرق استعمالها) بمتوسط حسابي مقداره (3.29) وانحراف معياري مقداره (1.03).

يظهر الجدول اعلاه النمط التقليدي لتعامل الشركات مع العملاء، جودة و تطوير المنتجات، والقيام بالأنشطة التسويقية، وجميعها تستند على المفاهيم والنظريات الكلاسيكية لضمان نجاح

ونمو الأنشطة التجارية ذات الطابع التنافسي. الا ان هذه الإفصاحات قد تكون غير كافية وغير فعالة في حال كانت الشركة ذات طابع احتكاري او اقل تنافسية مما يستوجب تطوير الإفصاحات بشكل يضمن قيام مثل هذه الشركات بمسؤولياتها اتجاه البيئة والمجتمع بما فيهم العملاء.

الجدول التالي يبين النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين:

الجدول رقم(4.9): يوضح النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.

الرقم	المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
.65	تلتزم الشركات بالإفصاح عن عمل تأمين صحي للموظفين.	3.85	0.78	77.1%	مرتفعة
.66	تلتزم الشركات بالإفصاح عن ضمان حق الموظف في التدريب والتطوير المستمر.	3.71	0.80	74.1%	مرتفعة
.67	تحرص الشركات على الإفصاح عن تحقيق الأمن الوظيفي للموظفين.	3.24	1.10	64.7%	متوسطة
.68	تفصح الشركات عن تبني سياسة توزيع حصة من الأرباح السنوية على الموظفين.	2.41	0.96	48.2%	منخفضة
.69	تلتزم الشركات بتوفير برنامج تحفيزي لتمليك بعض الأسهم للموظفين.	2.32	0.88	46.5%	منخفضة
	الدرجة الكلية	3.11	0.66	62.1%	متوسطة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين مرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجات الوسط

الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(3.11) والانحراف المعياري الكلي مقداره(0.66) بوزن نسبي(62.1%)، مما يدل على أن درجة المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين متوسطة.

ورتبت فقرات الأداة ترتيبا تنازليا حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات : الفقرة (تلتزم الشركات بالإفصاح عن عمل تأمين صحي للموظفين) بمتوسط حسابي مقداره (3.85) وانحراف معياري مقداره (0.78).

في حين كانت أدنى الفقرات : الفقرة (تلتزم الشركات بتوفير برنامج تحفيزي لتمليك بعض الأسهم للموظفين) بمتوسط حسابي مقداره (2.32) وانحراف معياري مقداره (0.88).

يظهر الجدول اعلاه وبوضوح ضعف المسؤولية الإجتماعية اتجاه الموظفين، غياب برامج تحفيزية لتمليك الموظفين بعض اسهم الشركات، او ضمان الأمن الوظيفي لهم. وهذا امر طبيعي في منطقة لا تمتلك فيها النقابات العمالية او المهنية من قوة ما يمكنها من حماية اعضائها والدفاع عن حقوقهم بما في ذلك الإفصاح عن انشطة الشركة وبرامجها المتعلقة بموظفيها اضافة الى ذلك، لا تزال معظم الشركات تنظر للموظفين كوسيلة او اداه تساعدها على القيام بانشطتها التشغيلية وتحقيق عوائد اعلى للمساهمين وليس كشراء في النمو والتطور.

الجدول التالي يبين النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة:

الجدول رقم(4.10): يوضح النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة.

الرقم	المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
.70	تفصح الشركات عن مساهمتها بتنمية الأماكن الطبيعية.	2.76	1.10	55.3%	متوسطة
.71	تلتزم الشركات بالإفصاح عن مساهمتها في الحملات الداعمة للبيئة.	2.74	1.11	54.7%	متوسطة

.72	تلتزم الشركات بالإفصاح عن سياستها في حماية البيئة، وأنها من أهم مرتكزات قيم وثقافة الإدارة والموظفين.	2.62	1.02	52.4%	متوسطة
.73	تقوم الشركات بالإفصاح عن مساهمتها في منع التلوث في البيئة.	2.53	0.93	50.6%	منخفضة
.74	تقوم الشركات بالإفصاح عن تجنبها تمويل مشروعات صناعية وسط المناطق المأهولة بالسكان.	2.44	0.86	48.8%	منخفضة
.75	تحرص الشركات على الإفصاح عن الية وطرق التخلص من مخلفات مشاريعها بطرق علمية.	2.41	0.74	48.2%	منخفضة
	الدرجة الكلية	2.58	0.90	51.7%	منخفضة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة مرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجات الوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت منخفضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(2.58) والانحراف المعياري الكلي مقداره(0.9) بوزن نسبي(51.7%)، مما يدل على أن درجة المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة منخفضة.

ورتبت فقرات الأداة ترتيبا تنازليا حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات : الفقرة (تفصح الشركات عن مساهمتها بتنمية الأماكن الطبيعية) بمتوسط حسابي مقداره (2.76) وانحراف معياري مقداره (1.1)، الفقرة (تلتزم الشركات بالإفصاح عن مساهمتها في الحملات الداعمة للبيئة) بمتوسط حسابي مقداره (2.74) وانحراف معياري مقداره (1.11).

في حين كانت أدنى الفقرات : الفقرة (تحرص الشركات على الإفصاح عن الية وطرق التخلص من مخلفات مشاريعها بطرق علمية) بمتوسط حسابي مقداره (2.41) وانحراف معياري مقداره (0.74).

يظهر الجدول اعلاه ضعف المسؤولية الإجتماعية اتجاه البيئة، ولعل ذلك يعود لغياب او حداثة القوانين ذات الصلة، عدم ايلاء هذه القضية ما تستحقه من اهتمام، اضافة الى غياب الوعي المجتمعي. ولا شك بان المسؤولية الإجتماعية اتجاه البيئة لن تكون ذات جدوى وفاعلية في حال عجز القوانين ذات الصلة وغياب الوعي لدى جميع مكونات المجتمع وعدم معرفتهم بالسؤوليات المناطة بهم اتجاه البيئة بما في ذلك قيامهم بمراقبة مدى التزام الشركات بمسؤوليتها المجتمعية اتجاه البيئة وتبنيها برامج تهدف للحفاظ على وتحسين البيئة.

والجدول التالي يبين النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لإجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين

الجدول رقم(4.11): يوضح النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الأداة المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين.

الرقم	المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
.76	تلتزم الشركات بالإفصاح عن مشاركة المساهمين في القرارات الهامة.	4.09	0.29	81.8%	مرتفعة
.77	تلتزم الشركات بالإفصاح عن تحقيق الربح العادل الذي يمكن تحقيقه للمساهمين.	4.06	0.24	81.2%	مرتفعة
.78	تحرص الشركات على الإفصاح عن المحافظة على أصول المؤسسة والمساهمين.	4.06	0.24	81.2%	مرتفعة
.79	تقوم الشركات بالإفصاح عن حصول المساهمين على المعلومات الكاملة عن أدائها.	4.00	0.35	80.0%	مرتفعة
.80	تفصح الشركات عن التعامل بعدالة مع المساهمين دون أي تمييز.	3.97	0.39	79.4%	مرتفعة
	الدرجة الكلية	4.04	0.27	80.7%	مرتفعة

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين مرتبة ترتيبا تنازليا حسب درجات الوسط الحسابي، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(4.04) والانحراف المعياري الكلي مقداره(0.27) بوزن نسبي(80.7%)، مما يدل على أن درجة المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين مرتفعة.

ورتبت فقرات الأداة ترتيبا تنازليا حسب درجات الأوساط الحسابية، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات : الفقرة (تلتزم الشركات بالإفصاح عن مشاركة المساهمين في القرارات الهامة) بمتوسط حسابي مقداره (4.09) وانحراف معياري مقداره (0.29).

في حين كانت أدنى الفقرات : الفقرة (تفصح الشركات عن التعامل بعدالة مع المساهمين دون أي تمييز) بمتوسط حسابي مقداره (3.97) وانحراف معياري مقداره (0.39).

على خلاف مستوى المسؤولية الإجتماعية اتجاه الموظفين والبيئة، يظهر الجدول اعلاه مستوى مرتفع من الإفصاح عن ما هو مهم بالنسبة للمساهم التقليدي بما في ذلك تحقيق الأرباح، الحفاظ على اصول المؤسسة وتوفير المعلومات عن ادائها. ان هذا المستوى المرتفع من الإفصاح يرجع بشكل كبير لكون القوانين والأنظمة ذات الصلة والتي تضمن حماية حقوق المساهمين والإفصاح عن كل ما يؤثر على استثماراتهم تم تبنيها وتطبيقها منذ زمن بعيد على خلاف القوانين والمفاهيم المتعلقة بالحوكمة والمسؤولية الإجتماعية والتي تمتاز بحداثتها وضعف الوعي المجتمعي بشكل عام

والجدول التالي يبين النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لأبعاد الحوكمة:

الجدول رقم(4.12): يوضح النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لأبعاد الحوكمة.

أبعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة	3.83	0.50	76.6%	مرتفعة

توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين	3.80	0.39	76.0%	مرتفعة
توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	3.78	0.45	75.6%	مرتفعة
توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة (المساهمين، الدائنين)	3.64	0.49	72.8%	مرتفعة
وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	3.61	0.61	72.3%	مرتفعة
توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	3.24	0.78	64.7%	متوسطة
الدرجة الكلية	3.65	0.45	73%	مرتفعة

يلاحظ من الجدول السابق بأن الدرجة الكلية للحوكمة مرتفعة(3.65)، وكانت أكبر الدرجات درجة توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة(3.83) يليها درجة توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين(3.80) ثم درجة توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين(3.78) ثم درجة توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة (المساهمين، الدائنين)(3.64) يليها درجة وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة(3.61) وأخيرا توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح(3.24).

والجدول التالي يبين النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

الجدول رقم(4.13): يوضح النسب المئوية، الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

أبعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى
المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين	4.04	0.27	80.7%	مرتفعة
المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء	3.54	0.81	70.8%	مرتفعة
المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين	3.11	0.66	62.1%	متوسطة
المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع	2.89	0.88	57.8%	متوسطة
المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة	2.58	0.90	51.7%	منخفضة
الدرجة الكلية	3.21	0.64	64.2%	متوسطة

يلاحظ من الجدول السابق بأن الدرجة الكلية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية متوسطة(3.21)، وكانت أكبر الدرجات درجة المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين(4.04)، يليها درجة المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء(3.54) ثم المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين(3.11) يليها المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع(2.89) وأخيرا المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة(2.58).

4.2 تحليل فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) لتطبيق مقومات حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

من أجل فحص الفرضية السابقة، تم استخدام أسلوب تحليل انحدار التل(Ridge Regression) والذي يستخدم في حالة وجود مشكلة الترابط الخطي بين المتغيرات المستقلة

(Multicollinearity) والتي تتضح من خلال مصفوفة قيم معاملات الارتباط، وذلك بناءا على نموذج الانحدار التالي:

نموذج الانحدار:

$$\mathbf{Y}= \beta_0 + \beta_1 * \mathbf{X_1} + \beta_2 * \mathbf{X_2} + \beta_3 * \mathbf{X_3} + \beta_4 * \mathbf{X_4} + \beta_5 * \mathbf{X_5} + \beta_6 * \mathbf{X_6} + e.$$

حيث:

Y : المتغير التابع وهو الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

X_1 : وجود مقوم أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات.

X_2 : توفر مقوم حماية المساهمين والمستثمرين.

X_3 : توفر مقوم المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين.

X_4 : توفر مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة.

X_5 : توفر مقوم الإفصاح والشفافية.

X_6 : توفر مقوم مسؤوليات مجلس الادارة لقواعد الحوكمة.

β_0 ,β_1، β_2، β_3، β_4، β_5، β_6 هي ثوابت وتمثل معاملات نموذج الانحدار الخطي، و e: حد الخطأ.

والجدول التالي يوضح نتائج تحليل الانحدار وتقدير النموذج:

جدول رقم (4.14): نتائج معاملات انحدار التل(Ridge Regression)

المتغيرات المستقلة	معامل Beta	معامل Beta لمعياري	الخطأ المعياري S.E	قيمة اختبار (ف) F	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.	معامل تضخم التباين قبل المعالجة (VIF)	معامل تضخم التباين بعد المعالجة (VIF)
X1: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	0.254	0.243	0.039	38.108	0.000	105.095	0.347
X2: توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	0.118	0.084	0.049	2.959	0.097	140.303	0.541
X3: توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين	0.018	0.011	0.047	0.057	0.813	156.292	0.543
X4: توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة (المساهمين، الدائنين)	0.181	0.138	0.036	15.037	0.001	173.917	0.348
X5: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	0.223	0.273	0.040	45.920	0.000	54.170	0.297
X6: توفر مقومات	0.138	0.110	0.033	10.810	0.003	167.165	0.349

مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة							
ثابت الانحدار =0.136− ، معامل التحديد(R^2)=0.813 قيمة (F_ANOVA)=16.805 ، sig.=0.000 فحص التوزيع الطبيعي لمصفوفة البواقي0.807 =(k-s test)P-Value							

المتغير التابع: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

- نموذج الانحدار المقدر:

$$\hat{Y} = -0.136 + 0.254 * X_1 + 0.118 * X_2 + 0.018 * X_3 + 0.181 * X_4 + 0.223 * X_5 + 0.138 * X_6$$

- ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيمة ف(F_ANOVA) دالة إحصائيا(مستوى الدلالة .Sig أقل من 0.05) مما يدل على ملائمة أسلوب تحليل الانحدار الخطي في تفسير البيانات والمتغيرات التي دخلت الدراسة وأن معامل التحديد(R^2)=0.813 وهو القدرة التفسيرية للنموذج مما يدل على أن المتغيرات المستقلة التي دخلت النموذج قادرة على تفسير التغير في المتغير التابع بنسبة 81.3% وباقي التفسير يرجع لمتغيرات أخرى لم يتم دراستها أو إدخالها في نموذج الانحدار. كما يتضح بأن اختبار التوزيع الطبيعي لمصفوفة البواقي(K-S Test) غير دال إحصائيا مما يدل على أن مصفوفة البواقي تتبع التوزي الطبيعي، كذلك يتضح بأن معاملات تضخم التباين جميعها أقل من 10 مما يدل على أنه تم التخلص من مشكلة الترابط الخطي(Multicollinearity) في النموذج المقدر(Kutner & Others, 2005).

- ومن نتائج الجدول السابق يمكن فحص الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى : يؤثر وجود مقوم أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة إحصائية($\alpha = 0.05$).

من الجدول السابق يستنتج قبول الفرضية الفرعية الأولى مما يدل على أنه يؤثر وجود مقوم أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية(مستوى الدلالة=0.000<0.05، قيمة معامل المتغير المستقل Beta =0.254)، كما يلاحظ بأن إشارة المعامل بيتا موجبة مما يدل على أن هذا الأثر طردي، أي كلما زادت نسبة تطبيق قاعدة وجود أساس محكم وفعال زادات نسبة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

وقد اتفقت هذه الدراسة مع(دراسة عبد الرحمن، 2013) ، ودراسة (Jizi,2014)، ودراسة (Barros,2013) .

الفرضية الثانية : يؤثر توفر مقوم حماية المساهمين والمستثمرين على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة إحصائية(α = 0.05).

من الجدول السابق يستنتج رفض الفرضية الفرعية الثانية مما يدل على أنه لا يؤثر توفر مقوم حماية المساهمين والمستثمرين على زيادة درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية(مستوى الدلالة=0.097>0.05، قيمة معامل المتغير المستقل Beta =0.118).

الفرضية الثالثة : يؤثر توفر مقوم المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة إحصائية(α = 0.05).

من الجدول السابق يستنتج رفض الفرضية الفرعية الثالثة مما يدل على أنه لا يؤثر توفر مقوم المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على زيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية(مستوى الدلالة=0.813>0.05، قيمة معامل المتغير المستقل Beta =0.018).

الفرضية الرابعة : يؤثر توفر مقوم يدعم دور أصحاب المصالح على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة إحصائية(α = 0.05).

من الجدول السابق يستنتج قبول الفرضية الفرعية الرابعة مما يدل على أنه يؤثر توفر مقوم يدعم دور أصحاب المصالح على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية(مستوى الدلالة=0.001<0.05، قيمة معامل المتغير المستقل Beta =0.181)، كما يلاحظ بأن إشارة المعامل بيتا موجبة مما يدل على أن هذا الأثر طردي، اي ان كلما زادت نسبة دور أصحاب المصالح في الشركة زادت نسبة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية .

وقد اتفقت هذه الدراسة مع (دراسة عبد الرحمن، 2013)، ومع (دراسة Barros,2013) .

الفرضية الخامسة : يؤثر توفر مقوم الإفصاح والشفافية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة إحصائية(α = 0.05).

من الجدول السابق يستنتج قبول الفرضية الفرعية الخامسة مما يدل على أنه يؤثر توفر مقوم الإفصاح والشفافية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية(مستوى الدلالة=0.000<0.05، قيمة معامل المتغير المستقل Beta =0.223)، كما يلاحظ بأن إشارة المعامل بيتا موجبة مما يدل على أن هذا الأثر طردي أي كلما زادت نسبة الشفافية في الشركة زادت نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .

وقد اتفقت هذه الدراسة مع (دراسة عبد الرحمن، 2013)، ومع (دراسة Barros,2013) ، ودراسة (Jizi, 2014) .

الفرضية السادسة : يؤثر توفر مقوم مسؤوليات مجلس الادارة لقواعد الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة إحصائية(α = 0.05).

من الجدول السابق يستنتج قبول الفرضية الفرعية السادسة مما يدل على أنه يؤثر توفر مقوم مسؤوليات مجلس الادارة لقواعد الحوكمة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية(مستوى الدلالة=0.003<0.05، قيمة معامل المتغير المستقل Beta =0.138)، كما يلاحظ بأن إشارة المعامل بيتا موجبة مما يدل على أن هذا الأثر طردي، أي كلما زادت نسبة التزام مجلس الادارة بالقيام بمسؤولياته في الشركة زادت نسبة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .

وقد اتفقت هذه الدراسة مع (دراسة عبد الرحمن، 2013)، ومع (دراسة Barros,2013) ، ودراسة (Jizi, 2014) .

كما يلاحظ من نتائج تحليل الانحدار السابق بأن أكثر المتغيرات تأثيرا على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية هو المتغير X_5: توفر مقوم الإفصاح والشفافية(معامل Beta المعياري=0.273)، يليه X_1: وجود مقوم أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات(معامل Beta المعياري=0.243)، يليه X_4: توفر مقومات تدعم دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة(معامل Beta المعياري=0.138)، يليه X_6: توفر مقوم مسؤوليات مجلس الادارة لقواعد الحوكمة(معامل Beta المعياري=0.110).

كما تم تحليل الارتباطات لمتغيرات أبعاد الحوكمة (المتغيرات المستقلة)، ممثلة ب (وجود مقوم أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات ، ومقوم حماية المساهمين والمستثمرين، ومقوم المعاملة العادلة بين جميع المساهمين ، ومقوم يدعم دور اصحاب المصالح ، ومقوم الافصاح والشفافية ، ومقوم مسؤوليات مجلس الإدارة)، والمتغير التابع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، وقد تم قياس تلك العلاقات من خلال اختبار Correlation Matrix، وقد جاءت النتائج كما يلي :

جدول(4.15): مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون بين أبعاد الحوكمة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

		x1 وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	x2 توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	x3 توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين	x4 توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة (المساهمين، الدائنين)	x5 توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	x6 توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة	Y الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
x1 وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	معامل بيرسون	1	.572	.470	.680	.756	.739	.852
	مستوى الدلالة		.000	.005	.000	.000	.000	.000
x2 توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	معامل بيرسون	.572	1	.583	.620	.674	.591	.609
	مستوى الدلالة	.000		.000	.000	.000	.000	.000
x3 توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين	معامل بيرسون	.470	.583	1	.643	.523	.524	.517
	مستوى الدلالة	.005	.000		.000	.002	.001	.002
x4 توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة (المساهمين، الدائنين)	معامل بيرسون	.680	.620	.643	1	.729	.704	.765
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000		.000	.000	.000
x5	معامل بيرسون	.756	.674	.523	.729	1	.769	.902

توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	مستوى الدلالة	.000	.000	.002	.000		.000	.000
x6	معامل بيرسون	.739	.591	.524	.704	.769	1	.776
توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة	مستوى الدلالة	.000	.000	.001	.000	.000		.000
	مستوى الدلالة	.647	.757	.355	.314	.753	.266	.703
Y	معامل بيرسون	.852	.609	.517	.765	.902	.776	1
الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	مستوى الدلالة	.000	.000	.002	.000	.000	.000	

يلاحظ من نتائج مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون وجود علاقات ارتباطية دالة إحصائيا بين كل عنصر من عناصر الحوكمة مع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وهي جميعها طردية وقد جاءت في مقدمة الأبعاد توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع اصحاب المصالح بمعدل (0.902)، يليه وجود اساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة بمعدل (0.852)، يليه توفر مقومات مسؤوليات مجلس الادراة بمعدل (0.766) ، يليه مقومات دور اصحاب المصالح في اساليب ممارسة قواعد الحوكمة بمعدل (0.765) توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين بمعدل(0.609) وأخيرا توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين، وهو ما يؤكد نتائج تحليل الانحدار السابق. كذلك تدل مصفوفة الارتباط على وجود علاقات ارتباطية دالة إحصائيا بين المتغيرات المستقلة وهي أبعاد الحوكمة فيما بينها مما يدل على احتمال وجود مشكلة الترابط الخطي والتي تم معالجتها في تحليل انحدار التل.

الفرضية السابعة : لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لتطبيق ابعاد حوكمة الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين تعزى الى(العائد على الاصول والعائد على الاستثمار ونوع القطاع ونوع شركة التدقيق).

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لتطبيق ابعاد حوكمة الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين تعزى الى نوع القطاع.

من أجل فحص هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحاديOne way anova بالإضافة إلى استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (4.16): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجات تطبيق ابعاد حوكمة الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين حسب متغير نوع القطاع

المجال	نوع القطاع	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة	البنوك	6	4.17	0.60	2.187	0.095
	التأمين	5	3.64	0.35		
	الاستثمار	8	3.28	0.43		
	الصناعة	8	3.51	0.43		
	الخدمات	7	3.62	0.87		
	المجموع	34	3.61	0.61		
توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين	البنوك	6	4.03	0.67	1.633	0.193
	التأمين	5	3.83	0.24		

	الاستثمار	8	3.75	0.33		
	الصناعة	8	3.48	0.38		
	الخدمات	7	3.90	0.44		
	المجموع	34	3.78	0.45		
توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	البنوك	6	3.95	0.45	1.000	0.424
	التأمين	5	3.80	0.28		
	الاستثمار	8	3.79	0.41		
	الصناعة	8	3.59	0.37		
	الخدمات	7	3.93	0.41		
	المجموع	34	3.80	0.39		
توفر مقومات دور أصحاب المصالح	البنوك	6	4.14	0.31	2.513	0.063
	التأمين	5	3.54	0.34		
	الاستثمار	8	3.54	0.35		
	الصناعة	8	3.43	0.48		
	الخدمات	7	3.63	0.63		
	المجموع	34	3.64	0.49		
وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	البنوك	6	4.11	0.63	3.398	0.021

	التأمين	5	3.33	0.44		
	الاستثمار	8	2.99	0.60		
	الصناعة	8	2.86	0.66		
	الخدمات	7	3.13	0.93		
	المجموع	34	3.24	0.78		
توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	البنوك	6	4.37	0.50	4.534	0.006
	التأمين	5	3.76	0.43		
	الاستثمار	8	3.63	0.29		
	الصناعة	8	3.50	0.45		
	الخدمات	7	4.03	0.44		
	المجموع	34	3.83	0.50		
الدرجة الكلية لأبعاد الحوكمة	البنوك	6	4.10	0.49	2.977	0.036
	التأمين	5	3.66	0.22		
	الاستثمار	8	3.50	0.35		
	الصناعة	8	3.39	0.33		
	الخدمات	7	3.70	0.53		
	المجموع	34	3.65	0.45		
المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين	البنوك	6	4.00	0.56	4.394	0.007

	التأمين	5	2.77	0.55		
	الاستثمار	8	2.52	0.52		
	الصناعة	8	2.54	0.47		
	الخدمات	7	2.86	1.26		
	المجموع	34	2.89	0.88		
المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء	البنوك	6	4.11	0.42	1.925	0.133
	التأمين	5	3.80	0.36		
	الاستثمار	8	3.06	0.73		
	الصناعة	8	3.33	0.80		
	الخدمات	7	3.64	1.12		
	المجموع	34	3.54	0.81		
المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين	البنوك	6	4.00	0.63	5.714	0.002
	التأمين	5	3.00	0.20		
	الاستثمار	8	2.95	0.37		
	الصناعة	8	2.73	0.35		
	الخدمات	7	3.03	0.81		
	المجموع	34	3.11	0.66		
المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع	البنوك	6	4.14	0.63	15.677	0.000

	التأمين	5	2.27	0.43		
	الاستثمار	8	2.08	0.24		
	الصناعة	8	2.17	0.41		
	الخدمات	7	2.52	0.84		
	المجموع	34	2.58	0.90		
المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة	البنوك	6	4.13	0.47	0.792	0.540
	التأمين	5	4.00	0.00		
	الاستثمار	8	3.98	0.07		
	الصناعة	8	3.95	0.14		
	الخدمات	7	4.14	0.38		
	المجموع	34	4.04	0.27		
الدرجة الكلية لأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	البنوك	6	4.08	0.48	6.151	0.001
	التأمين	5	3.14	0.23		
	الاستثمار	8	2.88	0.36		
	الصناعة	8	2.92	0.36		
	الخدمات	7	3.21	0.82		
	المجموع	34	3.21	0.63		

يتضح لنا من الجدول السابق رقم (4.16) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) لتطبيق ابعاد حوكمة الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين تعزى الى نوع القطاع عند المجالات التالية: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة، توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح، الدرجة الكلية لأبعاد الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين، المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين، المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، الدرجة الكلية لأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

1. فيما يتعلق بوجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة اتضح بأن الفروق كانت لصالح قطاع البنوك بوسط حسابي(4.11) مقابل قطاع الصناعة بوسط حسابي(2.86).
2. فيما يتعلق بتوفر مقومات دور أصحاب المصالح اتضح بأن الفروق كانت لصالح قطاع البنوك بوسط حسابي(4.14) مقابل قطاعي الاستثمار بوسط حسابي(3.54) و الصناعة بوسط حسابي(3.43).
3. فيما يتعلق بالدرجة الكلية لأبعاد الحوكمة اتضح بأن الفروق كانت لصالح قطاع البنوك بوسط حسابي(4.10) مقابل قطاع الصناعة بوسط حسابي(3.39).
4. فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين اتضح بأن الفروق كانت لصالح قطاع البنوك بوسط حسابي(4.00) مقابل قطاعي الاستثمار بوسط حسابي(2.52) و الصناعة بوسط حسابي(2.54).
5. فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين اتضح بأن الفروق كانت لصالح قطاع البنوك بوسط حسابي(4.00) مقابل جميع القطاعات الأخرى: التأمين بوسط حسابي(3.00)، الاستثمار بوسط حسابي(2.95)، الصناعة بوسط حسابي(2.73)، الخدمات بوسط حسابي(3.03).
6. فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع اتضح بأن الفروق كانت لصالح قطاع البنوك بوسط حسابي(4.14) مقابل جميع القطاعات الأخرى: التأمين بوسط

حسابي(2.27)، الاستثمار بوسط حسابي(2.08)، الصناعة بوسط حسابي(2.17)، الخدمات بوسط حسابي(2.52).

7. فيما يتعلق بالدرجة الكلية لأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية اتضح بأن الفروق كانت لصالح قطاع البنوك بوسط حسابي(4.08) مقابل جميع القطاعات الأخرى: التأمين بوسط حسابي(3.14)، الاستثمار بوسط حسابي(2.88)، الصناعة بوسط حسابي(2.92)، الخدمات بوسط حسابي(3.21).

وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (Mayani,2015) ودراسة (Adelepo, 2011)، ودراسةِ (Al-kababji,2014)

كما يظهر اختبار توكي للمقارنات للاختبارات البعدية في الجدول التالي :

جدول(4.17): نتائج اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية

المجال	(I)نوع القطاع	(J)نوع القطاع	الفروق في الأوساط	مستوى الدلالة الإحصائية
توفر مقومات دور أصحاب المصالح	البنوك	التأمين	0.600	0.202
		الاستثمار	0.607	0.115
		الصناعة	0.714	0.045
		الخدمات	0.510	0.268
وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	البنوك	التأمين	0.778	0.350
		الاستثمار	1.125	0.036
		الصناعة	1.250	0.016
		الخدمات	0.984	0.099
توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	البنوك	التأمين	0.607	0.152

		الاستثمار	0.742	0.022
		الصناعة	0.867	0.006
		الخدمات	0.338	0.609
الدرجة الكلية لأبعاد الحوكمة	البنوك	التأمين	0.438	0.394
		الاستثمار	0.597	0.071
		الصناعة	0.705	0.023
		الخدمات	0.399	0.403
المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين	البنوك	التأمين	1.233	0.068
		الاستثمار	1.479	0.007
		الصناعة	1.458	0.008
		الخدمات	1.143	0.065
المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين	البنوك	التأمين	1.000	0.028
		الاستثمار	1.050	0.007
		الصناعة	1.275	0.001
		الخدمات	0.971	0.018
المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع	البنوك	التأمين	1.872	0.000
		الاستثمار	2.056	0.000
		الصناعة	1.972	0.000
		الخدمات	1.615	0.000

الدرجة الكلية لأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	البنوك	التأمين	0.935	0.032
		الاستثمار	1.198	0.001
		الصناعة	1.162	0.001
		الخدمات	0.863	0.031

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لتطبيق ابعاد حوكمة الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين تعزى الى نوع شركة التدقيق.

من أجل فحص هذه الفرضية تم استخدام اختبار ت للعينات المستقلة بالإضافة إلى استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (4.18): نتائج اختبار ت للعينات المستقلة للفروق في درجات تطبيق ابعاد حوكمة الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين حسب متغير نوع شركة التدقيق

المجال	نوع شركة التدقيق	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة	شركة تدقيق محلية	9	3.33	0.49	-1.661	0.106
	شركة تدقيق عالمية	25	3.72	0.62		
توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين	شركة تدقيق محلية	9	3.66	0.37	-0.949	0.350
	شركة تدقيق عالمية	25	3.82	0.47		
توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	شركة تدقيق محلية	9	3.82	0.37	0.196	0.846
	شركة تدقيق عالمية	25	3.79	0.41		

توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة (المساهمين، الدائنين)	شركة تدقيق محلية	9	3.52	0.41	−0.822	0.417
	شركة تدقيق عالمية	25	3.68	0.51		
وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	شركة تدقيق محلية	9	2.99	0.65	−1.120	0.271
	شركة تدقيق عالمية	25	3.32	0.81		
توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	شركة تدقيق محلية	9	3.58	0.42	−1.802	0.081
	شركة تدقيق عالمية	25	3.92	0.51		
الدرجة الكلية لأبعاد الحوكمة	شركة تدقيق محلية	9	3.49	0.34	−1.220	0.231
	شركة تدقيق عالمية	25	3.70	0.47		
المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين	شركة تدقيق محلية	9	2.57	0.51	−1.284	0.208
	شركة تدقيق عالمية	25	3.01	0.96		
المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء	شركة تدقيق محلية	9	3.30	0.69	−1.052	0.301
	شركة تدقيق عالمية	25	3.63	0.84		
المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين	شركة تدقيق محلية	9	2.78	0.34	−2.470	0.020
	شركة تدقيق عالمية	25	3.22	0.71		
المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع	شركة تدقيق محلية	9	2.13	0.33	−2.720	0.010
	شركة تدقيق عالمية	25	2.75	0.99		
المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة	شركة تدقيق محلية	9	4.00	0.00	−0.768	0.450
	شركة تدقيق عالمية	25	4.05	0.31		

الدرجة الكلية لأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	شركة تدقيق محلية	9	2.92	0.31	−2.224	0.034
	شركة تدقيق عالمية	25	3.31	0.69		

يتضح لنا من الجدول السابق رقم (4.18) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لتطبيق ابعاد حوكمة الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين تعزى الى نوع شركة التدقيق عند المجالات التالية: المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين، المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، الدرجة الكلية لأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

1. فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين اتضح بأن الفروق كانت لصالح شركات التدقيق العالمية بوسط حسابي(3.22) مقابل شركات التدقيق المحلية بوسط حسابي(2.78).
2. فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع اتضح بأن الفروق كانت لصالح شركات التدقيق العالمية بوسط حسابي(2.75) مقابل شركات التدقيق المحلية بوسط حسابي(2.13).
3. فيما يتعلق بالدرجة الكلية لأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية اتضح بأن الفروق كانت لصالح شركات التدقيق العالمية بوسط حسابي(3.31) مقابل شركات التدقيق المحلية بوسط حسابي(2.92).

وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (Mayani,2015) ودراسة (Adelepo, 2011))، ودراسةِ (Al-kababji,2014)

الفرضية الفرعية الثالثة : يؤثر العائد على الاستثمار في تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة إحصائية($\alpha = 0.05$).

من أجل فحص الفرضية السابقة، تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، والجدول التالي يوضح نتائج تحليل الانحدار:

جدول رقم (4.19): نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	معامل Beta	معامل Beta لمعياري	الخطأ المعياري S.E	قيمة اختبار (ف) F	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.
ثابت الانحدار	−1.505	0.412	----	−3.648	0.001
حوكمة الشركات	1.274	0.111	0.898	11.486	0.000
العائد على الاستثمار	0.009	0.007	0.102	1.304	0.202
معامل التحديد(R^2)=0.811					
قيمة (F_ANOVA)=66.341 ، sig.=0.000					
فحص التوزيع الطبيعي لمصفوفة البواقي =(k−s test)P−Value0.823					

المتغير التابع: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيمة ف(F_ANOVA) دالة إحصائيا(مستوى الدلالة Sig. أقل من 0.05) مما يدل على ملائمة أسلوب تحليل الانحدار الخطي في تفسير البيانات والمتغيرات التي دخلت الدراسة وأن معامل التحديد(R^2)=0.811 وهو القدرة التفسيرية للنموذج، كما يتضح بأن اختبار التوزيع الطبيعي لمصفوفة البواقي(K−S Test) غير دال إحصائيا مما يدل على أن مصفوفة البواقي تتبع التوزي الطبيعي، و من الجدول السابق يستنتج رفض الفرضية الفرعية الثالثة مما يدل على أنه لا يؤثر العائد على الاستثمار في تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية(مستوى الدلالة=0.202>0.05).

وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسةِ (Adelepo, 2011))، ودراسةِ (Al−kababji,2014) .

الفرضية الفرعية الرابعة : يؤثر العائد على الأصول في تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية عند مستوى دلالة إحصائية($\alpha = 0.05$).

من أجل فحص الفرضية السابقة، تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، والجدول التالي يوضح نتائج تحليل الانحدار:

جدول رقم (4.20): نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	معامل Beta	معامل Beta لمعياري	الخطأ المعياري S.E	قيمة اختبار (ف) F	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.
ثابت الانحدار	-1.426	0.425		-3.357	0.002
حوكمة الشركات	1.269	0.114	0.896	11.104	0.000
العائد على الأصول	0.001	0.010	0.010	0.121	0.904
معامل التحديد(R^2)=0.800					
قيمة (F_ANOVA)=62.123 ، sig.=0.000					
فحص التوزيع الطبيعي لمصفوفة البواقي =(k-s test)P-Value0.917					

المتغير التابع: تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

ويلاحظ من نتائج الجدول السابق بأن قيمة ف(F_ANOVA) دالة إحصائيا(مستوى الدلالة .Sig أقل من 0.05) مما يدل على ملائمة أسلوب تحليل الانحدار الخطي في تفسير البيانات والمتغيرات التي دخلت الدراسة وأن معامل التحديد(R^2)=0.8 وهو القدرة التفسيرية للنموذج، كما يتضح بأن اختبار التوزيع الطبيعي لمصفوفة البواقي(K-S Test) غير دال إحصائيا مما يدل على أن مصفوفة البواقي تتبع التوزي الطبيعي، و من الجدول السابق يستنتج رفض الفرضية الفرعية الرابعة مما يدل على أنه لا يؤثر العائد على الأصول في تطبيق حوكمة الشركات على

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية(مستوى الدلالة=0.904>0.05) .

وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسةِ (Adelepo, 2011)، ودراسةِ Al-kababji,2014)) .

جدول(4.21): مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون بين العائد على الاستثمار، العائد على الاصول، الدرجة الكلية لأبعاد الحوكمة، الدرجة الكلية لأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

		العائد على الاستثمار	العائد على الاصول	الدرجة الكلية لأبعاد الحوكمة	الدرجة الكلية لأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
العائد على الاستثمار	معامل بيرسون	1	.803	-.038	.068
	مستوى الدلالة		.000	.831	.703
العائد على الاصول	معامل بيرسون	.803	1	-.098	-.078
	مستوى الدلالة	.000		.581	.661
الدرجة الكلية لأبعاد الحوكمة	معامل بيرسون	-.038	-.098	1	.895
	مستوى الدلالة	.831	.581		.000
الدرجة الكلية لأبعاد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	معامل بيرسون	.068	-.078	.895	1
	مستوى الدلالة	.703	.661	.000	

يلاحظ من نتائج مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون عدم وجود علاقات ارتباطية دالة إحصائيا بين كل من العائد على الاستثمار و العائد على الاصول مع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 النتائج

ويمكن تلخيص النتائج بالنقاط التالية :

فى ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة والتي أجريت على الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- على الرغم من وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة مطبق لدي الشركات المسجلة فى سوق فلسطين للأوراق المالية وقد جاءت بمتوسط حسابي (3.61)، ووزن نسبي (72.3%) ، فان الأمر لازال بحاجة إلى المزيد من التطوير والمتابعة لكافه المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق بما يخص اقوانين والمتطلبات المجتمعية والبيئية .

2- توفير بعض القوانين التي تساهم فى حماية المساهمين والمستثمرين ولكنها غير مطبقة بشكل كامل وهذا ما يراه المساهمين عند بند اطلاعهم على العمليات غير العادية بمتوسط حسابي (3.78) و انحراف معياري (0.45) مما يؤثر بشكل مباشر على نسبة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ويقلل من رغبة المستثمرين نحو الاستثمار فى الشركات المدرجة فى السوق المالي، الأمر الذي يتطلب إصدار النشرات واللوائح التفسيرية عن اهمية الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية .

3- وجود تطبيقات بشأن توفر مقومات المعاملة العادلة للمساهمين التي تدعم الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقد جاءت بمتوسط حسابي (3.8) وانحراف معياري(0.39) .

4- على الرغم من وجود دور لأصحاب المصالح فى ممارسة أساليب قواعد الحوكمة بمتوسط حسابي (3.8) ، وانحراف معياري (0.39) ولكنها تعتبر غير كافية وبحاجة إلى إيجاد طرق مختلفة لتشجيع الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لجذب الاستثمارات.

5- عدم توفر مقومات كافية للإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، مما تؤثر على نسبة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وجاءت بمتوسط حسابي (3.24) وانحراف معياري (0.78).

6- عدم كفاية دور مجالس إدارات الشركات في وضع خطط استراتيجيه مما يؤدي إلى ضعف دور هذه المجالس فى متابعه الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقد جاءت بمتوسط حسابي (3.83) ، وانحراف معياري (0.5).

7- إن المحافظة على استقلالية السوق المالي وضمان عدم التأثير على قراراته يساهم في تعزيز الثقة فيه وبالتالي توفير المعلومات بشكل عادل ومتساو للجميع.

8- تزايد الاهتمام بالمسؤولية ألاجتماعية بهدف مساعدة منشآت الاعمال على الإسهام في التنمية المستدامة.

9- ضعف المسؤولية الإجتماعية اتجاه البيئة، ولعل ذلك يعود لغياب او حداثة القوانين ذات الصلة، عدم ايلاء هذه القضية ما تستحقه من اهتمام، اضافة الى غياب الوعي المجتمعي

10- تعد المسؤولية الاجتماعية احد خصائص نظام الحوكمة الجيد

11- اختلاف طبيعة نشاط منشآت الاعمال وما يحكمها من قوانين وأنظمة وتعليمات قد يؤثر على ممارسات منشآت الاعمال تجاه المسؤولية الاجتماعية

12- يساعد الافصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية على توجيه استغلال الموارد المتاحة بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لمنشآت الاعمال

5.2 التوصيات

ويمكن تلخيص اهم التوصيات التي توصلت اليها الدراسة بما يلي :

1. العمل على تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي توفر الحماية اللازمة للمستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتعظيم دور الشركات فى هذا المجال.

2. ضرورة العمل على إيجاد أسس وقواعد عادلة وتطبيقها بشكل متساو على كافة المساهمين

3. العمل على منح صلاحيات ودور أوسع لأصحاب المصالح فى ممارسة الدور الرقابة على الإدارة مما يساهم فى دعم وتشجيع المستثمرين.

4. العمل على زيادة مستوي الإفصاح والشفافية فى التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم.

5. العمل على زيادة فاعلية دور مجلس الإدارة فى اختيار المدراء التنفيذ يين وممارسة دورهم فى تطبيق القوانين والأنظمة.

6. ضرورة قيام سوق فلسطين للأوراق المالية بإصدار دليل حوكمة الشركات ليكون إلزامياً لجميع الشركات المدرجة، وذلك بالاستعانة بذوي الخبرات المتخصصة فى هذا المجال.

7. ضرورة قيام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العمل على رفع مستوى تطبيق الحوكمة للحد من درجة المخاطرة في السوق، وتخفيف الأثر السلبى لحالة عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسي والتي تحد من رغبة المستثمر في الاستثمار.

8. وجود حاجة الى تغيير المفاهيم السائدة عن المسؤولية الاجتماعية بما يضمن قيام الشركات بأنشطة ذات طابع تنموي مستدام يتم من خلالها تلبية حاجة المجتمع المحلي والبيئة من خلال انشطة ذات فعالية و تحقق اهداف تنموية .

9. تطوير الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بشكل يضمن قيام الشركات بمسؤولياتها اتجاه البيئة والمجتمع .

الدراسات المستقبلية المقترحة:

توصي الباحثة بإجراء المزيد من الدراسات حول:

1-تقييم دور هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في الرقابة والإشراف على عمل سوق فلسطين للأوراق المالية.

2-مدى تأثير حوكمة الشركات في الحد من المضاربات في أسواق الأوراق المالية.

3-مدى فاعلية المؤسسات والجمعيات المهنية في إرساء قواعد الحوكمة في فلسطين.

4-دور قواعد الحوكمة في منع حدوث التعثر المالي بالشركات

المراجع

المراجع العربية:

1. أبو عمرو، غربة محمد نجيب، تقييم تجربة بالتل للإدراج المزدوج وتأثيرها على سوق فلسطين للأوراق المالية، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، 2008.

2. أبو لبده، حسن، سوق فلسطين للأوراق المالية، 2008.

3. أخبار الاتحاد، حوكمة الشركات الفرص والتحديات، عدد 11، اتحاد هيئة الأوراق المالية، المملكة العربية السعودية، 2015.

4. أخبار الاتحاد، حوكمة الشركات الفرص والتحديات، عدد 11، اتحاد هيئة الأوراق المالية، المملكة العربية السعودية، 2015.

5. امينة، شباح (2009) . واقع واهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية . رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكره ،2009.

6. أنور، نورا محمد، المسئولية الاجتماعية للشركات في ظل الازمة الاقتصادية العالمية، مركز المديرين المصري، مصر، 2010.

7. الأسرج، حسين، المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد90، 2010.

8. الحوري، فاتح عبد القادر؛ الزيادات، ممدوح، عباينة، هايل؛ إدارة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية، الاردن، 2009.

9. المناصير، عمر عيسى فلاح، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية، الجامعة الهاشمية- الزرقاء، الأردن، 2013.

10. السحيباني، صالح، المؤتمر الدولي المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، بيروت، لبنان، 2009

11. الفحماء، فهد راعي، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012.

12. باطويح، محمد عمر، الحوكمة تشريع وثقافة وسلوك، منشورات اتحاد الشركات الاستثمارية، إصدار حوكمة الشركات، الكويت، مكتبة آفاق، 2011.

13. بهاء عواد، مجدي الكبيجي، اثر الحوكمة المؤسسية على الاداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية، 2013.

14. ثامر ياسر البكري، التسويق و المسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص:27.

15. حداد، شفيق؛ سويدان، نظام؛ التسويق مفاهيم معاصرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

16. حسين الاسرج،المسؤولية الاجتماعية للشركات،مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد90، فبراير 2010، ص:4.

17. حسين، عماد صالح أحمد، الحكم الرشيد في الشركات المساهمة العامة في فلسطين ومدى جاهزيتها لتطبيق مدونة قواعد حوكمة الشركات وانعكاساته على التنمية، جامعة القدس– القدس، فلسطين، 2011.

18. سعد محمد مازق، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد و الإدارة، المملكة العربية السعودية، العدد الأول : 2009، ص 135

19. سمور، نبيل خليل طه، سوق الاوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الجامعة الإسلامية– غزة، فلسطين، 2007.

20. طاهر محسن منصور الغابي، صالح مهدي محسن العامري،المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال،دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2005،ص 54.

21. عبد العزيز، جعفر عثمان الشريف، مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد17، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، المملكة العربية السعودية،2016.

22. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجالس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ،2007

23. غانم هاجرة ، بوقرة رابح ،الحوكمة: المفهوم والأهمية، جامعة محمد خيضر – بسكرة،2012

24. فاتح عبد القادر الحوري و ممدوح الزيادات و هايل عبابنة، إدارة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية:"دراسة ميدانية في شركات الاتصالات الخلوية الأردنية"، بحث علمي مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، تحت عنوان "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الاردن،27 – 29 أفريل 2009.،ص:5.

25. فاتح عبد القادر الحوري و ممدوح الزيادات و هايل عبابنة، إدارة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية:"دراسة ميدانية في شركات الاتصالات الخلوية الأردنية"، بحث علمي مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، تحت عنوان "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة"، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الاردن،27 – 29 أفريل 2009.،ص:5.

26. قرش، محمد خضر، تعزيز دور المسؤولية الاجتماعية واجب كل شركات القطاع الخاص الفلسطينية، مقالة منشورة في موقع دنيا الوطن الإلكتروني، 2014.

27. لطيف، زيود، وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق الملية في ترشيد قرارات الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، مجلد 29، 2007.

28. محمد يوسف –محددات الحوكمة ومعاييرها – بنك الاستثمار القومي –. معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت أكتوبر 2010

29. محمد مصطفي بن سليمان ، حوكمة الشركات (دور أعضاء مجاالس الادارة والمديرين التنفيذيين)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ،1001

30. محمود عزت اللحام، مصطفي يوسف كافي، محمود إبراهيم نور، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014

31. نجم، سامح محمود حلمي، حوكمة شركات التأمين في فلسطين – تقييم الوضع الراهن ومتطلبات التحديث، جامعة النجاح الوطنية– نابلس، فلسطين، 2014.

32. وادي، مدحت فوزي؛ نصار، خالد محمد؛ انعكاسات الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على اتخاذ القرارات الاستثمارية، غزة، فلسطين، 2016.

33. وهيبة، مقدم (2014). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية . رسالة دكتوراة. جامعة وهران . الجزائر

34. ياسين، محمد عاطف (2008) . واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية . رسالة ماجستير .غير منشورة ، كلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ، عمان .

35. يوسف، محمد حسن، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، مصر، 2007.

المراجع الأجنبية:

1. Al- Haddad ,S. Alzurqan,T. , Al_Sufy. F. (2011).”**The Effect of Corporate Governance on the Performance of Jordanian Industrial Companies: An empirical study on Amman Stock Exchange,** International Journal of Humanities and Social Science Vol. 1 No. 4 PP85-69.

2. Alkababji, MW. (2014). **VOLUNTARY DISCLOSURE ON CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY: A STUDY ON THE ANNUAL REPORTS OF PALESTINIAN CORPORATIONS,** European Journal of Accounting Auditing and Finance Research Vol.2, No.4, pp.59-82.

3. Anselmsson, J., Johansson, U, (2007). **Corporate Social Responsibility and the Positioning of grocery brands “An exploratory study of retailer and manufacturer brands at point of purchase**, International Journal of Retail& Distribution Management, 35 (10).

4. Armand Waeeock,s.A,Bodwell.c,and graves, s.B, (2002). **Responsibility: The new business Imperative Academy of Management executive**, pp 132-148.

5. Brown DL. Caylor, ML. (2004). "**The Correlation between Corporate Governance and Company Performanc**es." Institutional Shareholder Services, 2004

6. Carroll Archie, **The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders,** Business- Horizons, July. August,1991,p 405.

7. Carrigan, M. and Attalla, A,(2001). “**The myth of the ethical consumer – do ethics matter in purchase behavior?**” Journal of Consumer Marketing.

8. Cornelius, p., (2005). **Good corporate in poor governance systems: some evidence from the global competitiveness report**, Corporate Governance 5, No 3,.

9. Clement. R, (May-June 2005).**The lessons from stakeholder** Theory for U.S Business leaders Business Horizons, pp255-264.

10. Eweje,G. and Bentley,T. ,(2006). **CSR and staff retention in New Zealand companies: A literature review.** Department of Management and International Business Research, Working Paper series, (6) Auckland, NZ: Massey University,.

11. Freeland, C., (2007). **Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development**, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo.

12. Habbash,M.(2013). **CORPORATE GOVERNANCE AND CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY DISCLOSURE: EVIDENCE FROM SAUDI ARABIA, King Khalid University, Saudi Arabia.**

13. Haddad, W. ". Y.-, Alzurqan, S. T. & Al_Sufy, F. J., (2011). **The Effect Of corporate Governance On The Performance Of Jordanian Industrial Companies: An Empirical Study on Amman Stock Exchange**. 4 April

14. Jeffrey R. Cohen, Lori L. Holder-Webb, Leda Nath, and David Wood (2012) **Corporate Reporting of Nonfinancial Leading Indicators of Economic Performance and Sustainability**. Accounting Horizons: March 2012, Vol. 26, No. 1, pp. 65-90

15. Jizi, M., Salama, A. and Dixon, R. and Startling, R., (2014). **'Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: evidence from the US banking sector**, Journal of business ethics. 125 (4). pp. 601-615.

16. Key.S, (1999)**.Toward a new theory of the Firm: A critique of stakeholder Theory**, Management Decision, PP317-348.

17. Lori Holder-Webb& Jeffrey R. Cohen &Leda Nath&David Wood, (2009).**The Supply of Corporate Social Responsibility Disclosures among U.S**.

الملاحق

الملحق رقم (1)عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة

الرقم	الاسم	نوع القطاع
.1	ابراج الوطنية	خدمات
.2	الاتصالات الفلسطينية	خدمات
.3	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية واصل	خدمات
.4	الفلسطينية للكهرباء	خدمات
.5	المؤسسة العربية للفنادق	خدمات
.6	المؤسسة العقارية العربية	خدمات
.7	بال عقار لتطوير وادارة وتشغيل العقارات	خدمات
.8	جلوبل كوم للاتصالات	خدمات
.9	مركز نابلس الجراحي التخصصي	خدمات
.10	مصايف رام الله	خدمات
.11	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	خدمات
.12	البنك الاسلامي العربي	بنوك وخدمات مالية
.13	البنك الاسلامي الفلسطيني	بنوك وخدمات مالية
.14	سوق فلسطين للأوراق المالية	بنوك وخدمات مالية
.15	بنك الاستثمار الفلسطيني	بنوك وخدمات مالية

.16	البنك الوطني	بنوك وخدمات مالية
.17	بنك القدس	بنوك وخدمات مالية
.18	بنك فلسطين	بنوك وخدمات مالية
.19	العالمية المتحدة للتأمين	التأمين
.20	التأمين الوطنية	التأمين
.21	المجموعة الاهلية للتأمين	التأمين
.22	المشرق للتأمين	التأمين
.23	ترست العالمية للتأمين	التأمين
.24	التكافل الفلسطينية للتامين	التأمين
.25	فلسطين للتأمين	التأمين
.26	"الوطنيه لصناعةالألمنيوم والبروفيلات"نابكو	الصناعة
.26	العربية لصناعة الدهانات	صناعة
.27	القدس للمستحضرات الطبية	صناعة
.28	الوطنية لصناعة الكرتون	صناعة
.29	بيرزيت للادوية	صناعة
.30	دواجن فلسطين	صناعة
.31	سجاير القدس	صناعة
.32	فلسطين لصناعات اللدائن	صناعة

.33	مصانع الزيوت النباتية	صناعة
.34	مطاحن القمح الذهبي	صناعة
.35	بيت جالا لصناعة الادوية	الصناعة
.36	مصنع الشرق للالكترود	الصناعة
.37	دار الشفاء لصناعة الادوية	الصناعة
.38	سند للمواد الانشائية	الصناعة
.39	الاتحاد للاعمار والاستثمار	استثمار
.40	الفلسطينية للاستثمار والانماء	استثمار
.41	القدس للاستثمارات العقارية	استثمار
.42	المستثمرون العرب	استثمار
.43	فلسطين للاستثمار الصناعي	استثمار
.44	فلسطين للتنمية والاستثمار	استثمار
.45	العقارية التجارية للاستثمار	استثمار
.46	سند للموارد الانشائية	استثمار
.47	"العربية الفلسطينية للاستثمار" ايبك	استثمار
.47	فلسطين للاستثمار العقاري	استثمار

ملحق رقم (2)أسماء المحكمين

الاسم	التخصص
د. سمير ابو زنيد	إدارة (جامعة الخليل)
د. محمد الجعبري	إدارة (جامعة الخليل)
د. يوسف حسان	محاسبة (جامعة بيرزيت)
د. كامل أبو كويك	محاسبة (جامعة القدس أبو ديس)

الملحق رقم (3)

أسماء شركات التدقيق Big 4

1	.Deloitte and touch
2	Ernst and young
3	Pricewaterhousecoopers
4	Klynveld Peat Marwick Goerdeler

الملحق رقم (4) استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الخليل

كلية التمويل والإدارة

السادة شركة: .....

تحية طيبة وبعد :

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول **(تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)**، وذلك استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الخليل/فلسطين، وقد وقع عليك الاختيار لتكون/ي ضمن عينة الدراسة، لذا أرجو من حضرتكم التكرم بتعبئة هذه الاستبانة، وذلك لأهمية دورك في إعطاء المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك بما يتوافق مع وجهة نظرك علماً بأن بيانات الدراسة هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم التعامل بها بسرية تامة.

شكراً لتعاونكم

إعداد الباحثة: رهام البكري

إشراف الدكتور: مجدي الكبيجي

الحوكمة: مجموعة القوانين والمبادئ التنظيمية التي تم وضعها وفق أسس الشفافية والعدالة والانضباط، من أجل تنظيم العلاقات بين الشركات والمساهمين، وتحقيق أهداف الشركة وتميزها بأساليب صحيحة وسليمة، وتحت إشراف ورقابة دائمة.

المسؤولية الاجتماعية: هي قيام الشركات بالاهتمام بالمجتمع المحلي والبيئة والشعور بالمسؤولية تجاهه، من خلال السعي لرفعه المستوى المعيشي له، ومحاربة الظواهر السلبية وحل المشكلات البيئية والمجتمعية المحيطة.

القسم الأول:الرجاء وضع إشارة(✓) في المربع الإجابة التي تنطبق عليك:

الجنس	☐	ذكر	☐	أنثى			
العمر:	☐	أقل من 25	☐	من 25-35	☐	من 35- 45	☐ أكثر من 45
المؤهل العلمي:	☐	دبلوم	☐	بكالوريوس	☐	ماجستير	☐ غير ذلك
المسمى الوظيفي:	☐	مدير	☐	نائب مدير	☐	محاسب	☐ آخر.....
التخصص:	☐	إدارة	☐	محاسبة	☐	مالية	☐ آخر.....
القطاعات:	☐	قطاع البنوك	☐	قطاع التأمين	☐	قطاع الاستثمار	☐ قطاع الصناعة
	☐	قطاع الخدمات	☐	+	☐		☐

القسم الثاني: فقرات الإستبانة

التكرم بوضع إشارة (X) في المربع الذي يعبر عن وجهة نظرك حول موضوع الدراسة.

رقم	الفقرة	درجة الموافقة				
المحور الأول: الحوكمة:						
	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معار ض**	**معارض بشدة**
1.	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات الاجتماعية مع ضمان تحقيق مصالح ذوي العلاقة في الشركة					
2.	تعمل إدارة السوق المالي على رفع مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية التي تفصح عنها الشركة تجاه البيئة					
3.	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة للأداء الاداري والمالي في الشركات					
4.	يتوفر هيكل تنظيمي يوضح تحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطبيق الحوكمة					
5.	تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع قوانين الشركات المعمول بها					
6.	تتوافق المتطلبات المجتمعية والبيئية مع قوانين الشركات المعمول بها					
7.	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية في السوق بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة					
8.	تقوم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بالإفصاح عن المعلومات بصفة دورية ومنتظمة تتعلق بالبيئة والمجتمع المحلي					
9.	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في شركات المساهمة العامة					

	توفر مقومات حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	موافق بشدة	موافق	محايد	معار ض	معارض بشدة
10.	توجد آلية سهلة في نقل وتحويل ملكية الأسهم بين المساهمين					
11.	يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بأنشطة الشركة تجاه البيئة بصورة دورية ومنتظمة وبسهولة					
12.	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في الاجتماعات بشكل عادل في كل ما يتعلق بالمسؤولية تجاه المجتمع أو البيئة أو الموظفين					
13.	يشارك المساهمون في اتخاذ اجراءات الانتخابات والعزل					
14.	يشارك المساهمون في إجراء أية تعديلات على النظام الأساسي في الشركة بما قد يحافظ على البيئة					
15.	يشارك المساهمون في اتخاذ قرار بزيادة رأس المال للشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة					
16.	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة					
17.	يحق للمساهمين الاضطلاع على إجراءات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية					
18.	تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن العملاء والموظفين					
19.	يطلع المساهمون على أي عمليات غير عادية يمكن أن تؤثر على الشركة					
20.	يطلع المساهمون على جميع العمليات الرئيسية والهامة التي تقوم بها الشركة والمتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية					
21.	يوفر قانون السوق عناصر الكفاءة والشفافية عند قيامه بوظائفه في الرقابة على افصاح الشركات عن المسؤولية الاجتماعية					

	توفر مقومات المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين	موافق بشدة	موافق	محايد	معار ض	معارض بشدة
.22	يتم معاملة جميع المساهمين وفق أسس وقواعد واضحة وثابتة					
.23	المساهمين لهم حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم المتعلقة بالبيئة					
.24	يحق للمساهمين الحصول على معلومات حول المجتمع المحلي وحقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم					
.25	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية في ما يتعلق بالواجبات تجاه البيئة والمجتمع المحلي					
.26	يتم حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية					
.27	يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة					
.28	تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات للمساهمين من تحقيق المساواة لكل المساهمين					
.29	يوجد وسائل لإزالة المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود					
.30	تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين والمجتمع المحلي					
.31	تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين بكل من يتعلق بدورها تجاه البيئة					
	توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة (المساهمين، الدائنين)	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معار ض**	**معارض بشدة**
.32	يتم تسهيل مهمات أصحاب المصالح ووفقا لأحكام القانون ودون الإضرار بالمجتمع المحلي					
.33	يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين					

	الأداء تجاه المجتمع المحلي					
34.	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم					
35.	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية بما قد يضر بهم أو بالمجتمع المحلي					
36.	يتم تصميم هيكل فعال كفء للحماية من الإعسار المالي للشركات عند المشاركة في الأنشطة البيئية					
37.	يتم الاجتماع مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركات					
38.	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة					
	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معار ض**	**معارض بشدة**
39.	يتم الإفصاح عن المسؤولية تجاه البيئة من خلال بنود التقرير المالي السنوي					
40.	يتم الإفصاح عن المسؤولية تجاه المجتمع المحلي من خلال التقرير المالي السنوي					
41.	يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لجميع المساهمين بجميع فئات الأسهم					
42.	يؤدي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة والمجتمع المحلي إلى اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق المساهمين					

43.	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم					
44.	يتم الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي تتبعه الإدارة من أجل تعظيم مناهجها					
45.	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة					
46.	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة حول المساهمين أو الموظفين					
47.	يتم الافصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته في المعلومات المتعلقة بالبيئة والمجتمع المحلي والعملاء والموظفين					
	توفر مقومات مسؤوليات مجلس الإدارة لقواعد الحوكمة	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معار ض**	**معارض بشدة**
48.	يلتزم المجلس بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة					
49.	يتم بذل العناية الكافية بما يحقق أفضل مصلحة للمساهمين بطريقة عادلة					
50.	يعمل المجلس ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف والمراقبة					
51.	يتم تحديد الهدف من الإفصاح قبل البدء بالتشغيل وإجراءات العمل					
52.	تقوم الشركة بتوفير وسائل الاتصال اللازمة لعملية الإفصاح					

المحور الثاني: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:						
	المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معار ض**	**معارض بشدة**
53.	تعمل الشركات على الإفصاح عن الدعم المادي الذي تقدمه للمشاركة في المناسبات الدينية والوطنية في المجتمع المحلي.					
54.	تقوم الشركات بالإفصاح عن مساهمتها في تقليل البطالة.					
55.	تعمل الشركات على الإفصاح عن مساهمتها في إقامة المشاريع المحلية ذات الطابع التنموي.					
56.	تلتزم الشركات بالإفصاح عن توفير وظائف لذوي الاحتياجات الخاصة					
57.	تحرص الشركات على الإفصاح عن تقديم مساعدات عينية ومادية للحالات الإنسانية.					
58.	تلتزم الشركات بالإفصاح عن مساهمتها في حالة الحروب والكوارث.					
	المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معار ض**	**معارض بشدة**
59.	تلتزم الشركات بالإفصاح عن الاهتمام بشكاوى العملاء والعمل على حلها بصورة عاجلة.					
60.	تقوم الشركات بالإفصاح عن اهتمامها باقتراحات العملاء وتعمل على دراستها.					
61.	تلتزم الشركات بالإفصاح عن الاهتمام بتقديم خدماتها بجودة عالية وأسعار مناسبة.					
62.	تلتزم الشركات بالإفصاح عن التعامل بشفافية مع جمعية حماية العملاء.					

.63	تقوم الشركات بعمل الأبحاث التسويقية لتحديد احتياجات العملاء.					
.64	تفصح الشركات عن عمل وإعداد برامج إعلامية لتنمية ثقافة العملاء حول خدماتها وطرق استعمالها.					
	المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معار ض**	**معارض بشدة**
.65	تلتزم الشركات بالإفصاح عن ضمان حق الموظف في التدريب والتطوير المستمر.					
.66	تحرص الشركات على الإفصاح عن تحقيق الأمن الوظيفي للموظفين.					
.67	تفصح الشركات عن تبني سياسة توزيع حصة من الأرباح السنوية على الموظفين.					
.68	تلتزم الشركات بالإفصاح عن عمل تأمين صحي للموظفين.					
.69	تلتزم الشركات بتوفير برنامج تحفيزي لتمليك بعض الأسهم للموظفين.					
	المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معار ض**	**معارض بشدة**
.70	تقوم الشركات بالإفصاح عن مساهمتها في منع التلوث في البيئة.					
.71	تحرص الشركات على الإفصاح عن الية وطرق التخلص من مخلفات مشاريعها بطرق علمية.					
.72	تلتزم الشركات بالإفصاح عن مساهمتها في الحملات الداعمة للبيئة.					

73.	تفصح الشركات عن مساهمتها بتنمية الأماكن الطبيعية.					
74.	تلتزم الشركات بالإفصاح عن سياستها في حماية البيئة، وأنها من أهم مرتكزات قيم وثقافة الإدارة والموظفين.					
75.	تقوم الشركات بالإفصاح عن تجنبها تمويل مشروعات صناعية وسط المناطق المأهولة بالسكان.					
	المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**معار ض**	**معارض بشدة**
76.	تلتزم الشركات بالإفصاح عن تحقيق الربح العادل الذي يمكن تحقيقه للمساهمين.					
77.	تحرص الشركات على الإفصاح عن المحافظة على أصول المؤسسة والمساهمين.					
78.	تقوم الشركات بالإفصاح عن حصول المساهمين على المعلومات الكاملة عن أدائها.					
79.	تفصح الشركات عن التعامل بعدالة مع المساهمين دون أي تمييز.					
80.	تلتزم الشركات بالإفصاح عن مشاركة المساهمين في القرارات الهامة.					

شكراً لتعاونكم ،،،